استردادُ السِّيادةِ

أ.د. عقيل حسين عقيل

إسطنبول 2021م

استردادُ السِّيادةِ

تأليف

أ د. عقيل حسين عقيل

إسطنبول 2021م

جدول المحتويات

المقدِّمةُ .....

استردادُ السِّيادةِ 7

سيادة الهويَّة:..... 25

عللُ الهويَّة الوطنيَّة علل سيادة: 34

السّيادة في دوائر التّاريخ:..... 4

الخلاف من أجل السيادة: 51

العقدُ الاجتماعي وثيقة سيادة: 54

أوراقٌ تسقط وتبقى السّيادة: 65

الفتنة تسقط السيادة:..... 69

استردادُ السَّيادة في دائرة الممكن:..... 72

مرتكزات السّيادة:..... 76

ممارسة الحقوق: 76

أداء الواجبات:..... 88

حَمْلُ المسؤوليَّات:..... 92

. المراقبة:..... 101

. المساءلة: 104

. المحاسبة:..... 108

المنهجُ في دائرة استردادِ السِّيادةِ:..... 111

السّياسة تكسر السّيادة أو تصونها وتستردَّها: 131

دولة التوافق سيادة:..... 141

مؤسَّسات النُقلةُ والسِّيادة: 149

الزَّعامةُ الوطنيّة توافق وسيادة:..... 151

الأمـنُ الوطني نُقلة سيادة: 164

صدر للمؤلّف..... 174

المؤلّفات..... 175

المؤلّف في سطور 193

المقدّمةُ

استرداد السّيادة لا يكون عنوانًا لمؤلَّفٍ ما لم يكن هناك شعورٌ استقرائيٌّ لدى المؤلِّف لِمَا يحدث من تغيُّرات سياسيَّة وفكريَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة قد تكون على حساب سيادة شعبٍ من الشُّعوب أو دولةٍ مِن الدّولِ.

ولأنَّ السِّيادة عنوانٌ مُرسِّخٌ للكرامةِ الإنسانيَّة في كل وطن فإنَّ الشُّعوب تتمسَّك بها هويّة وطنيَّة، وبها الشُّعوب ترسم خرائطها وخططها السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والفنيَّة، سيادةً تجعل من الأنا والأنت على كفّة المساواة الوطنيَّة مع مراعاة الفروق الفرديَّة قدرةً واستطاعةً وتخصُّصًا وتأهُّلًا.

ومع أنَّ وحدة السِّيادة تجعل الوطن موحَّدًا قويًّا فإنَّ انكسارها أو سلبها بأيِّة علَّة من العلل يجعل الوطن ضعيفًا مفرَّقًا، ومن ثمَّ يصبح التَّائهين فيه على غير وجهة، والوطن بلا إرادةٍ.

ومع أنَّ الاخْتلاف من طبائع البشر الخَلقيَّة فإنَّ الخِلاف بينهم لا يكون إلَّا بأيديهم؛ علَّةً وطمعًا وشهوةً وسوء خُلقٍ، ومن ثمَّ يقعون في الأعمال السُّفليَّة والدُّونيَّة التي لا تستمدُّ حيويَّتها إلَّا من الشخصنة ووقود الفتنة.

ولذا فإنْ أوقدت نيران الفتنة بين أبناء الشَّعب الواحد في الدَّولة الواحدة فإنَّ الشّعب في معظمه بدايةً يفقد مفاتيح السَّيطرة، التي كان بها

يسيطر على إدارة شئونه الوطنيَّة، ومن ثمَّ يصبح في حاجة لمن يساعده على تضميد جروحه؛ بغاية الاستشفاء واسترداد العافية المفقودة.

وعندما يفقد الشَّعب سيادته الوطنيَّة تصبح شعاراته لا تخرج عن كونها أمنيات ودعوات مأمولة، ويا ليتها تتحقَّق؛ ذلك لأنَّ الفقدان مثل الهدم والتخريب اللذين يأتيان ويحدثان سريعًا، أمَّا استرداد السّيادة فمثل البناء والإعمار والنهضة وهذه تستغرق وقتًا.

ومع أنَّ استرداد السِّيادة وقته يطول، فإنَّ أوجاع وآلام فقدانها في الأنفس أعمق وأطول، وبخاصَّة إذا سجَّل التَّاريخ في صفحاته تلك المواجع والآلام التي لحقت المواطنين في معيشتهم، وأمنهم، وكرامتهم، وفي قيمهم وفضائلهم وأخلاقيَّاتهم وعلاقاتهم، التي تمزَّقت بقطيعة دامية بين الأقارب والأباعد، أي: عندما تشتعل نيران الفتن الوطنيّة قد تصبح العلاقة بين الأخ وأخيه وكأنَّهما لم يكونا ولدين لأبٍ وأمٍّ، وهذه لا استغراب فيها، وبخاصّة إذا لم نغفل عن التَّاريخ، والتفتنا إلى ما جرى في صفحاته بين ابني آدم عليه السَّلام، وهكذا تصبح العلاقة بين الجار وجاره وكأن الرَّسُول –عليه الصَّلاة والسَّلام– لم يوصِ بخصوصيَّة العلاقة مع الجار والوقوف عندها مكانة.

ولذا فعندما تمرُّ السِّنين وهي مملؤة بالأوجاع والآلامِ والفتن لا شك أنَّ الوطن سيتخلف بناءً وإعمارًا ونهضةً، وكذلك يتخلَّف الشَّعب علمًا ومعرفةً ودرايةً، ومن ثمَّ لم يبق بين أيدي المصلحين حُجَّة إلَّا التكيُّف الذي به تُلملم

العلاقات بتنازلات لم تكن في دائرة المتوقَّع؛ ولذا فليس من العيب أن يسقطك الخصم أرضًا، بل من العيب ألَّا تهم وتنهض؛ من أجل استرداد السِّيادة، وترسيخ الهويَّة، وصون الكرامة.

ولأنَّ السِّيادة قيمة إنسانيَّة فكل الشُّعوب تتمسَّك بها قيمة فرديَّة وجماعيَّة ومجتمعيَّة؛ ولأنَّ النَّاس بطبعهم يختلفون اتفقوا على الاعترافِ بالسِّيادات الوطنيَّة واحترامِ شعوبها، مع وافر التقدير لكل هويَّة وخصوصيَّاتها التي بها تتميَّز فنونًا وآدابًا ولغات وثقافات وأديانًا، وإلى جانب ذلك يقدِّرون تلك الأزياء الوطنيَّة التي لا تُرسم إلَّا بأذواق الشُّعوب المرتبطة بقيم الطبيعة والطبائع المتنوِّعة للبشر ذوقًا وجمالًا.

أ د. عقيل حسين عقيل

إسطنبول 2021م

استردادُ السِّيادةِ

السِّيادةُ رفعةُ شأنٍ، يتمدّد المواطن بحيويَّتها إلى النِّهاية دون أن يتمدَّد أحدٌ على حسابِ حقوقهِ وواجباتهِ ومسئوليَّاتهِ، حتى يُصبح المواطن راية الوطن التي يستظل جميعُ المواطنين بها.

وعندما تسود السِّيادة الوطنيَّة يُصبح الشَّعب تحت راية الوطن دستورًا منظمنًا للعلاقات وضابطًا لها، وليس هكذا عبثًا تحت رحمة السُّلطان وتحت رحمة الحكومة؛ مما يجعله قادرًا على اتخاذ قراراته بلا ضغوطٍ، وقادرًا على تنفيذها نُقلة من أجل الوطن؛ وعيًا ودرايةً وإرادةً ومسئوليَّةً، ولا مخاوف.

ولأنَّها السّيادة؛ فبسيادتها بين النَّاس هويَّةً يستقرُّ الشَّعب وينهضُ وعيًا ودرايةً، ويستقر النِّظام وتنهض الدِّيمقراطيَّة سلوكًا وممارسةً، وتستقرُّ الدَّولة وتنهض بناءً وإعمارًا، وفي المقابل إذا انكسرت السِّيادة بأيَّة علَّة فلا استقرارَ، ولا ديمقراطيَّةَ، ولا أمنَ، ولا نهضةَ؛ ولذا فلا قيمة لأيِّة دولة ما لم تكن السِّيادة فيها رفعةَ شأنٍ عند مواطنيها وعند الغير.

ومع أنَّ لمفهوم السِّيادة دلالةً ومعنًى نظريًّا، فإنَّ التغنِّي بها وبمفهومها النَّظري لا يعني شيئًا ذا قيمة ما لم تُصبح السِّيادة الوطنيَّة فيها وفقًا للآتي:

- دستورًا (عقدًا بين الشَّعب) على الكبيرة الصَّغيرة؛ من أجل ممارسة الحريَّة بأسلوب ديمقراطي (استفتاء وانتخابًا).

- امتلاك الإرادة؛ إذ لا تغييبَ، ولا تهميشَ، ولا إقصاءَ، ولا وإكراهَ.

. ترسيخ الهويَّة؛ كونها العنوان العام لكلِّ المواطنين بمختلف ألوان طيفهم عِرقًا، ودينًا، وعرفًا.

. ترسيخ الكرامة؛ كونها قيمة الإنسان اعترافًا وتقديرًا واحترامًا.

. ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليَّات قرارًا وتنفيذًا ورقابة وتقويمًا.

وعليه: فإنَّ كثيرًا من الأشياء يُمكن أن تستبدل أو تباع أو تشترى إلَّا السِّيادة، التي إنْ ضاعت ضاعت الهويَّة معها، وهكذا كل شيء يمكن استبداله بغيره إلَّا الوطن فإنْ ضاع فلن تَجِدَ له سوقًا لتشتريه.

وكثيرٌ من الأشياء بعللِ الضَّرورة أو الحاجة يمكن الاستغناء عنها إلَّا السِّيادة؛ فهي ترتبط بالكرامة والمصير الذي يرسِّخ قيمة الإنسان، والذي متى ما فُقد فقدت الكرامة معه.

ومع أنَّ السِّيادة إنْ فُقدتْ فلا أسواقَ لها ولا بديلَ، فإنَّ استردادها في دائرة الممكن ليس بمستحيلٍ، ولكنَّ ثمنَ الاسترداد ليس هينًا؛ فالسِّيادة إنْ ضاعت لا تردَّها إلَّا التضحيات.

ومع أنَّ لاستردادِ السِّيادة الوطنيَّة قيمةً فإنَّه لا سيادة إلا بامتلاك الإرادة الوطنيَّة التي تعني: امتلاك الشَّعب لزمام أمره؛ حيث ينتفي الإكراه والتَّوجيه وفقًا لمسار سياسات وأفكار خاصَّة، أو شخوصٍ بعينهم.

ولهذا يُعَدُّ امتلاك الإرادة امتلاك حريَّة اتخاذ القرار الممكِّن من تحقيق مصلحة الوطن العليا مع قبول تحدي الصِّعاب؛ من أجل ترسيخ السِّيادة الوطنيَّة، وفي المقابل فقدان الإرادة يلغي كل ما من شأنه أن يجعلَ الشَّعب حرًّا ذا سيادة.

ومن هنا، في دائرة المتوقَّع لا استغراب أن تسترد السِّيادة المسلوبة إذا امتلك الشَّعب إرادته بعد أن سُلبت منه تحت ظروف استثنائيَّة، ومن ثمَّ فالقوى التي تظن أنَّها قد قضت على إرادة الشَّعب فستفاجأ بما لم تكن تتوقَّعه، مما يجعل التخويف بالموت والتلويح به هو وحده المشجع على حب الموت، والمطالبة به، والإقدام عليه من أجل السِّيادة.

وعليه: فمن أجل استرداد السِّيادة الوطنيَّة ستلاحق الشعوب الموت أينما كان حتى لا يلاحقهم حيثما يكونوا؛ كونهم واثقين أنَّ الموت لا يخيف، بل الاستسلام للقتلة وحده المخيف، مع إيمانهم التَّام أنَّ الموت لا يأتي إلَّا مرَّة واحدة، ولا يتكرر أبدًا، كما أنَّهم يؤمنون أنَّ من يطلب الموت دفاعًا عن الدِّين والشَّرف وسيادة الوطن تكتب له الحياة الدَّائمة التي لا موت مِنْ بعدها.

ومن ثم، فالجبناء وحدهم لا ينعمون في الحياة الدنيا، ولن ينعموا بالحياة الباقية؛ ولهذا دائمًا الخوفُ رحمةٌ، والجبنُ عارٌ.

ولذا فإنَّ الشُّعوب التي تطلب الموت من أجل الحياة قادرة على استرداد السِّيادة الوطنيَّة متى ما سلبت منها بغير حقٍّ، ولكن: أي إرادة يمكن بها أن تسترد السّيادة؟

إنَّها الإرادة المستقلة (غير التَّابعة) التي تجعل من مالكيها لاعبين أساسيين في المشهد الوطني، وليسوا دُمًا بأيدي الغير.

وعليه: عندما تُفقد الإرادة الوطنيَّة لا يمكن أن يكون للوطن سيادة؛ فالوطن الذي تستباح حدوده لا يمكن لأهله أن يقال عنهم: إنَّهم سادة.

فليبيا على سبيل المثال: بعد 17 من فبراير 2011م أَسْقَطَتْ العقيدَ معمر القذافي ونظامَه، ثمَّ من بعده سَقَطَتْ الدَّولة برمَّتها، وبالتالي أصبح في ليبيا حكومتان متخالفتان، ومجلسا نوابٍ متخالفان، وجيشان يتقاتلان، وعدد كبير من الكتائب والمليشيات المسلَّحة الموازية لكل المؤسَّسات العسكريَّة والضبطيَّة والأمنيَّة التي هي الأخرى متوازية خلافًا بين شرق وغربٍ وجنوبٍ؛ فهذه الدَّولة وما يمكن أن يكون على مثلها هل يمكن أن توصف بأنَّها دولة ذات سيادة؟

دولة فُرض على شعبها مجلسٌ رئاسيٌّ برؤيةٍ واختيارٍ أجنبيٍّ كما جرى بالتمام تحت إشراف المبعوث الأممي (مارتن كوبلر) مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا؛ وذلك بعد لقاءات أجراها في مدينة الصُّخيرات المغربية بتاريخ 17 من ديسمبر 2015م؛ حيث اجتمع بمجموعة من الليبيين الذين فُرِزُوا برغبةٍ

واختيارٍ أجنبيٍّ، وليس برغبةٍ واختيارٍ ليبيٍّ؛ إنَّه المجلس الرِّئاسي الليبي الذي لم ينتخبه الليبيون، ومع هذا أصبح ذلك المجلس كما يمثل الليبيين في الداخل يمثلهم في المحافل الدوليَّة أيضًا، مجلسٌ هذا حاله، فهل يمكن له أن يكون خيرَ ممثلٍ للسِّيادة الوطنيَّة؟!!

وكذلك تمَّ اختيار مجلسٍ رئاسيٍّ ورئيس حكومة بعد ذلك المجلس المنتهي الصَّلاحيَّة، فهذا المجلس ورئيس حكومته قد تم انتخابهم يوم 5 من فبراير 2021م بمدينة جنيف السويسرية من قِبَل 74 شخصًا ليبيًّا، ومع أنَّ الأربعة والسبعين (74) ليبيون فإنَّ اختيارهم جميعًا لم يتم من قِبَل الليبيين رغبةً وإرادةً، بل تم اختيارهم جميعًا من قِبَل الأجانب، وعلى رأس مَنْ انتخبهم نائبة المبعوث الأممي لليبيا: (ستيفاني وليامز) الأمريكيَّة؛ ولذا فالذين تم انتخابهم للمجلس الرِّئاسي البديل والحكومة البديلة على الرَّغم من أنَّهم لا يمثلون الإرادة الليبيَّة والرَّغبة الليبيَّة فإنَّهم بلا شكٍّ سيكونون الممثلين لليبيا في جميع المحافل الدّوليّة، ومن ثمَّ أقول: أين السيادة الوطنيَّة الليبيَّة؟!!

ولأنَّ الْمُخْرِجَ الأجنبي (ستيفاني وليامز) تريد أن تُبعد عنها تهمة اللاديمقراطيَّة فبعد أن اختارت (75) ليبيًّا مع فقدان شخص منهم بعد موته من إصابة كورونا 19، حيث أصبح العدد المشارك في الانتخابات 74 شخصًا، وهم الذين من قِبلهم تمَّ انتخاب المجلس الرّئاسي البديل وانتخاب رئيسٍ للحكومة، بعد ذلك قرَّرتْ (ستيفاني وليامز) من خلال 74 شخصًا:

(أن يتمّ عرض المنتخبين على مجلس النَّواب الليبي؛ لاعتمادهم والتصديق على اختيارهم وبكل شفافيَّة)، ثمَّ أقرَّت قرارًا آخرَ ملزمًا: (إنْ لم يتمَّ الاعتماد من قِبل مجلس النُّواب الليبي المنتهي الصَّلاحيَّة–كونه المنتخب لسنة واحدة فقط وما زال مستمرًّا في عامه السَّابع حتى الآن– يعاد عَرْض المنتخبين من قِبل الأربعة والسبعين (74) إلى الأربعة والسبعين(74) أنفسهم؛ لاعتمادهم والمصادقة على انتخابهم) فيا لها من ديمقراطيَّة وشفافيَّة!!!، ومن هنا، فهل يمكن لنا أنْ نصف هذه اللعبة الدِّيمقراطيَّة بلعبة ترسيخ الشَّفافيَّة لسيادة الليبيين؟!!

وعليه: فمن لا يُنتخب من قِبل الشَّعب وإن ادّعى بما شاء له أنْ يدَّعيه فلا يمكن له أن يكون ممثِّلًا لسيادة الشَّعب والدَّولة، وهنا بالتمام تكمن العلَّة التي لا تنفكُّ إلا باسترداد السِّيادة الوطنيَّة، والتي لا تكون إلَّا عن رغبة وإرادة؛ حيث لا إكراه.

ومن هنا سيظل أمر السِّيادة في خبر كان إلى أن تُسترد بعد أن تُطوى صفحات الاختيار والانتخاب بالرَّغبة الأجنبيَّة كرهًا؛ فالشعب الذي حُكم ولا رأي له في من نُصِّب عليه حاكمًا تحت مظلة الأجنبي فبرفضه وقبوله التحدِّي مع قبول دفع الثَّمن يستطيع أن يسترد سيادته ويكون حاكمًا ولا رأيَ ولا قرارَ إلَّا بيده.

ومن ثم لا حوار وطني، ولا مصالحة وطنية، ولا أمن سياسي واقتصادي واجتماعي من دون إرادة وسيادة وطنيّة؛ ولهذا وجب استرداد السِّيادة التي تقسَّمت بين مجلس نواب ومجلس دولة ومجلس رئاسي، وكلها هياكل منتهية الصلاحيَّة، وليس لها وحدة رأي أو قرار.

وعليه: فإنَّ السِّيادة الوطنيَّة عنوان الشَّعب الذي له دولة مستقلَّة ذات سيادة على ترابها وقرارها، ولها جيشها الوطني ومؤسَّساتها الوطنيَّة التي لا تتبع الغير، ولا سلطان عليها بغير حقٍّ، سواء أكان من الداخل أم من الخارج، أي: لا يعلو على سيادتها أي كيانٍ سياسيٍّ أو اجتماعي، وبالتالي: السِّيادة الوطنيَّة لا تستثني من الشَّعب أحدًا، سواء أكان فردًا أم جماعةً، وهي واحدة لا تتجزأ وغير قابلة للتصرُّف فيها، ولا يُتَنَازَلُ عنها أبدًا، حتى وإن نُزعت بعلَّة من العلل، فالعلَّة لا بدَّ أن تزول، والسِّيادة لا بدَّ أن تسترد.

ولأنَّ هذا القرن الواحد والعشرين هو عصر الدَّولة الوطنيَّة فلا إمكانيَّة لعودة رؤى العصور الوسطى التي كانت لا ترى سيادة إلَّا لمن يندرجون تحت عنوان الكنيسة؛ حيث بقيت هذه الرؤية سائدة إلى أن جاء عصر اليقظة الذي تزعمه المفكِّر الفرنسي (جان بودان) عام 1576م بقوله: (السِّيادة هي السُّلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين وهي التي تعمل القانون)، أي: إنَّه جعل أمر السِّيادة متعلِّقًا بالمواطنة، وليس بالدين؛ ولهذا دائمًا كلُّ من يحاول أن يربط مفهوم السِّيادة بالأديان ليس له إلّا الفشل، لأنَّ الدين لله، والله

-جل جلاله- ربّ الكل، ولا إمكانيَّة لسيادة شعب على شعب أو دولة على دولة، والشَّعب يمتلك إرادته الحرَّة.

ولهذا فالأوطان التي تؤسَّس عن إرادة تكون ذات سيادة، أمَّا الأوطان التي تُرغم شعوبها المختلفة على الانصهار وفقًا لرؤية عقائديّة فليس لها إلَّا التفكك والانقسام، وانطلاقًا من هذه المعطيات فليبيا في دائرة الممكن لن تُقَسَّم؛ كونها ثقافة واحدة، ودينًا واحدًا، وعلاقات اجتماعيَّة متداخلة النسيج والمخاطر تحوطها من كل جانب دون أن تفرّق، وتاريخًا فإن لها رمزًا وطنيًّا يتغنى به كل الليبيين اعتزازًا وهو الشَّيخ الشهيد (عمر المختار)، الذي كان جِهادهُ من أجل السِّيادة الليبية فقطع الطريق أمام كل من يأتي من بعده مدعيًا أنّه رمزٌ لسيادة الليبيين، وهذا لا يعني ألَّا تأتي الرموز من بعده، بل الرموز سيادة من بعده لا تأتي إلَّا سيادة شعب بأكمله.

ولذا، فمن أجل استرداد السّيادة الوطنيّة فإن من حقّ الشّعوب أن تقرر نظام دولها، وألوان راياتها، وأناشيدها الوطنيّة، وعليهم أن يختاروا إرادةً أيَّ نوع من أنواع الإدارة يفضّلون؛ بغاية تخلّصهم من المركزيّة المقيتة، وتمكّنهم من السّيادة على أرضهم، وسيطرتهم على مقدّراتهم، وتؤهّلهم إلى قبول التحدّي؛ من أجل صناعة المستقبل المأمول وطنيًّا وحضاريًّا (قيم حميدة، وعلم متقدّم، وتقنية عالية الجودة، وبيئة صحيّة خالية من الآفات)؛ لتكون دولهم ذات سيادة وطنيّة؛ تعرف ما لها وما عليها، ويكون مسئولوها قادرين على

التمييز بين ما يجب الإقدام عليه وما يجب الإحجام عنه، ومن ثم تصبح الإرادة فيها: إرادة شعب ودولة وحكومة، ولكل صلاحيّاته واختصاصاته ومسئوليّاته وحقوقه وواجباته الدستوريّة والقانونيّة، وإلّا ستظل الدّول تتبدّل بين انتكاسة وأخرى، والشّعب ضحيَّة بين هذا وذاك بلا سيادة.

ولذا تعد السّيادة الوطنيّة سيادة إرادة، وليست نتاج قرارات فوقيّة يتخذها السَّاسة الذين تميل ولاءاتهم إلى الأحزاب المنتمين إليها على حساب مصلحة الوطن وولائهم إليه؛ ولهذا فإنَّ السّيادة الوطنيّة رفعة منزلة وهي الصّفة القانونيّة الملازمة لصفة الدّولة، والتي متى ما زالت عنها هذه الصفة زالت.

ومن ثم علينا أن نميّز بين السِّيادة الوطنيّة والسِّيادة السِّياسية؛ فسيادة الوطن سيادة الشَّعب، أمَّا السِّيادة السِّياسية فهي سيادة الحكومة التي تكون في كثير من الأحيان تحت ضغوط لا تجعل لديها إرادة حرّة، سواء أكانت ضغوطًا داخليَّة أم خارجيَّة؛ ولذا فلا قرار وطني من دون سيادة وطنيّة.

ومن هنا عندما تنفلت الإرادة السِّياسية عن السّيادة الوطنيَّة فإنها تضعفها وتعطّلها، وقد تنقلب عليها وتكون على حسابها وهذا بالتمام ما يجري في معظم بلداننا وأوطاننا، ويا ليته لم يجرِ ولا يتكرر.

وعليه: فإنَّ تحقيق السّيادة الوطنيّة الليبيّة في ظل وضعها المُدَوَّل أمرٌ صّعبٌ، ولكنّه لن يكون مستحيلًا إذا امتلك الليبيون إرادتهم الحرّة، وانفكوا من التبعيَّة؛ سواء أكانت إقليميَّة أم دوليَّة، ثمّ انفكوا من قادة الفوضى الذين

سادوا عليهم بقوَّة السَّلاح كرهًا، وهذا الأمر هو الآخر ليس هيّنًا ما لم يتوحّد الجيش على مبادئ سيادة الوطن لا على سيادة من يمتلك السِّلاح ويسطو على السّلطة سطوًا.

إذن: لا إمكانيَّة للسّيادة الوطنيّة في ظل مليشيات تمتلك السِّلاح، وتمتلك المال، وتهيمن على السُّلطة في البلاد مع مساندة من قوى إقليميّة ودوليّة، مع العلم أنَّ هذه القوى السّائدة على حساب سيادة الوطن ستعمل كل ما في وسعها لإعاقة إي اتفاق توافقي بين الليبيين أو على الأقل تعطيله؛ ذلك لأنَّ اتفاق الليبيين يعني نهاية المتغوِّلين على حساب سيادتهم وإزاحتهم من المشهد، وهذا الأمر بالنسبة إليهم أمر حياة أو موت؛ ولذا فلا سيادة لوطن تسود فيه المليشيات والكتائب المسلّحة، ولا إمكانيّة لاسترداد السّيادة بما أنَّ المليشيات ما زالت متغوِّلة.

وهكذا الحال في بلاد اليمن التي سادت فيها الفوضى حتى كسرت سيادة اليمنيين كما كسرت الفوضى سيادة الليبيين والسّوريين والصّوماليين والعراقيين، ومن ثمَّ أصبح الجيش اليمني منقسمًا، والكتائب المسلّحة منقسمة، والمليشيات تمتلك السّلاح ولا مرجعيّة لها إلَّا رؤوس عصاباتها، والثّائرون على المظالم لم يتمكّنوا من حسم الصّراع، والحكومة اليمنية قراراتها لا تنفّذ يمنيًّا وإن قَبِلَ البعض بها.

في بلاد اليمن الجرح عميقٌ جدًّا؛ حوثيون ثاروا على المنظومة السَّابقة، والدَّعم يأتي إليهم من الخارج، وحكومة باسم اليمن لا تستطيع أن تقف على قدميها في بلاد اليمن على الرَّغم من الدَّعم والمساندة الإقليميّة والدّوليّة، وبنوك الدّم بين هذا وذاك تطالب بالمزيد، ورائحة الموتى في أنوف كل اليمنيين، وكل فريق يصف موتاه بالشُّهداء، وفي المقابل يصف موتى الفريق الآخر بأنَّهم من أهل النَّار، يمني يقتل يمني، وليبي يقتل ليبي، وسوري يقتل سوري، وعراقي يقتل عراقي، ولبناني يقتل لبناني، وجميعهم أخوة يتقاتلون، وكل فريق يدَّعي الشهادة لموتاه؛ وكأنَّ الشهادة في دولنا فرضت بغاية قتل الأخ لأخيه.

ومن هنا فأمر حسم الصّراع في بلاد اليمن لا يمكن أن يكون إلَّا بثمنٍ آنٍ، وثمنٍ لاحقٍ؛ فالثّمن الآني: لا إمكانيَّة لحسم الصِّراع يمنيًّا وإن رغب اليمنيون؛ ذلك لأنَّ قضية اليمن مدوَّلة، وإلَّا ماذا يعني المبعوث الأممي إلى اليمن؟ يعني: لا إمكانيَّة لحلٍّ في بلاد اليمن من دون قرارٍ دوليٍّ من الأمم المتحدة، وهنا حالها كحال ليبيا وسوريا، ومن قبلهما العراق والصُّومال.

أمَّا الثَّمن اللاحق: فهي تلك الخطةُ الملعونةُ والمستهدِفة إضعاف العرب وفقًا لقاعدة: (فرق تسد)؛ فالعرب كونهم أمَّة لها تاريخ فهم أمَّة مُخيفة؛ إذ صنعوا الحضارات منذ زمن عاد، وثمود، ودولة سبأ، وحضارة الأهرامات، وحدائق بابل المعلقة، وحضارة الأندلس، وفوق ذلك إنَّهم أمَّة ولها دين جعل منهم أمَّة لا تركع ولا تسجد إلَّا لله، وشعارهم: (الله أكبر)؛ ولأنَّهم أمَّة تقبل

الجوع ولا تقبل بكسر الكرامة والسِّيادة فعبر التَّاريخ والخطة الملعونة: (فرق تسد) تلاحقهم، حتى كسروها وفتَّتوا وحدتها وجعلوها شعوبًا ودولًا، ومع ذلك ما يزالون يلاحَقُون؛ خوفًا من أن تلتئم الشعوب وتعود الحضارة التي سيكون عنوانها: العرب (الأمَّةُ والدِّين).

ولذا فإنَّ اليمن هي البوابة الرَّئيسة التي إن حُسم الصِّراع فيها مغالبة ستكون أرض الخليجِ كلُّها مباحةً لكسر سيادات الشُّعوب فيها، وبقراءة خريطة العرب يلاحظ أنَّ الخطة الملعونة: (فرِّق تسد) مركَّزة على إيقاد نيران الفتن بين المكوِّنات الاجتماعية والجهويَّة في المغرب العربي، ومركزة على قلب العروبة مصر مسلمين ومسيحيين، والسُّودان قُسِّمَ، ومع ذلك هناك استهداف لمزيدٍ من التقسيمِ، أمَّا الخليج والشَّام الكبير فإنَّ التركيز على إيقاد نار الفتنة بين السُّنَّة والشِّيعة، والمسلمين والمسيحيين، والعرب والأكراد، ومع أنَّ الخطة الملعونة مستهدِفَة استخدام إيران في دعم الشِّيعة على حساب أهل السُّنة أينما كانوا، وفي بلدان الخليج على وجه الخصوص؛ فإنَّ إيران هي الأخرى مستهدَفة مثلها مثل العرب؛ أمَّة ولا بدَّ أن تكسر.

ومع أنَّ الأمَّتين مستهدفتين بالكسر وعدم النُّهوض الحضاري فإنَّ الأمَّة الفارسيَّة متيقظة بالخطورة؛ ولهذا فهي تعمل، وقد بلغت من إنتاج السِّلاح ما يخيف الخصم، ومن ثمَّ فأهل الغرب (أوروبا وأمريكا) يميلون إلى

التفاوض معها؛ بغاية إحداث التوازن في المنطقة؛ ذلك لأنَّهم يعرفون قيمة الخسارة إن لم يُفَاوِضُونَهَا وهم معترفون بها قوّة.

إذن: إيران إن لم يتم استيعابها فستشكل خطرًا على الخصم الموجود في المنطقة، عربٍ وغير عربٍ، وأهل الخطة الملعونة يعرفون ذلك ويقفون دونه تفاوضًا، وفي المقابل يعملون ما في وسعهم على ألا يتصالح العرب مع الإيرانيين؛ لأنَّ أهل الخطة: (فرّق تسد) لا يرون العرب والإيرانيين إلَّا فخارًا يجب أن يُكَسِّرَ بعضُه بعضًا.

ولأنَّه الثَّمن اللاحق كما سبق تِبْيَانُهُ فاليمن إذا حُسم الصِّراع فيها مغالبة فستكون المملكة العربية السُّعودية في المرمى، والبحرين في المرمى، والكويت في المرمى؛ ذلك لأنَّ دول الخليج بلا شكّ ستصبح بين فكي الفارسيَّة الشيعيَّة وَمَن يواليها من العراق شمالًا ومن اليمن جنوبًا.

ومع أنَّ أهل الغرب مواقفهم تتبدَّل مصلحةً ولا ثوابت من أجلها، فإنَّ فكرة: (فرق تسد) عندهم ثابتة؛ ولذا وإن اختلف الرّئيسان (ترامب وبايدن) فإنَّ السياسة الأمريكيَّة في زمن الرَّئيس السَّابق ترامب لن تختلف عنها في زمن الرّئيس الحالي بايدن تجاه تلك الفكرة: (العرب أمَّة مخيفة، ولا إمكانيَّة للتخلّص منهم جملة واحدة، وأنَّ الإيرانيين أصبحوا أمَّة مخيفة، ومن ثمَّ فليس لنا إلَّا إيقاد نيران الفتنة بينهم).

ومع أنَّ الخلاف يبدو ظاهرًا بين الإيرانيين والغرب فإنَّ باطن التَّاريخ لا يبعد إيران عن سياسات أهل الغرب، ومن هنا قد تتبدَّل المواقف تجاه إيران ولكنَّها لن تتبدل تجاه تلك الفكرة.

وعليه: فإنَّ ظهور الحوثيين قوّة في منطقة الخليج يستوجب قراءة موضوعيّة؛ كونهم يمنيُّون وليسوا إيرانيين وإن تمذهبوا على مذهبها أو ما يشابهه، فظهور الحوثيون قوّة لا شكّ أنَّه سيبعث عصبيَّة الحيويَّة المذهبيَّة في كل أهل الشِّيعة في منطقة الخليج، ومن هنا فالعنوان الذي أُطلق على ثورات الرَّبيع العربي سيأخذ حيويَّته في أنظمة دول الخليج بحيويَّة أهل الشِّيعة.

ولذا، فمع أنَّ مؤشِّرات إدارة الرَّئيس جو بايدن تشير تجاه إمكانيّة إيجاد تفاهمات ومفاوضات سلميّة بين أهل اليمن بمختلف ألوان طيفهم من جهة والمملكة العربيَّة السعوديَّة والإمارات من جهة أخرى، فإنَّ أهل تلك الفكرة الملعونة سيطيلون زمنَ التفاوضِ إلى أن يتبيَّن لهم مخرجٌ بأقل الخسائر، أو أن يكسبوا مواليين من بين الصُّفوف المتقاتلة حاليًا في اليمن؛ إنَّه اليمن الذي فقد السَّعادة بعد أن كان سعيدًا، ويا ليته يستعيد سعادته سيادةً وطنيَّةً.

إذن: يا ليت أهل اليمن يتوافقون قبل أن يُحسم الأمر مغالبة، وقبل أن ينحاز الأجنبي إلى طرف على حساب وجود طرفٍ آخر، ومع ذلك فإنْ حدثت المغالبة يا ليتها تكون من أجل وحدة اليمن دولة من الحدود إلى

الحدود، وقبل أن يفكّر أحدٌ ويتمدَّد على حساب حرّيَّات الآخرين أو على حساب سيادة أوطانهم.

ومع أنَّنا ضدَّ المغالبة بشكلها المطلق فإنَّنا بالمطلق مع مغالبة الحقِّ للباطل، ومع أنَّنا نأمل أنْ يُحسم الخلاف توافقًا ومصالحة بين اليمنيين، فإنَّنا نعرف أنَّه لا حلَّ للمشكل المدوَّل إلَّا بما يرضي أهل تلك الفكرة الملعونة: (فرق تسد)؛ ولذا وللأسف الشديد فأيّ حلّ لا يرضيهم لا يعدُّ إلَّا وقودًا لإدارة عجلة الفوضى في بلاد اليمن كما هو وقودٌ لإدارتها في ليبيا والعراق وسوريا ولبنان والصُّومال.

وعليه: كلّما سادت الفوضى في دولنا ساد رؤوسها فوضى، وسادت مصلحة الأجنبي من خلفهم على حساب مصلحة شعوبنا وسيادتنا، ومن هنا تنشط الطَّائفيَّة في لبنان الذي لن تُستعاد سيادته ما لم تطوَ صفحات الطَّائفيَّة والتحاصص الطَّائفي الذي ساد على حساب سيادة اللبنانيين ومصالحهم.

وهكذا بالتمام الحال في سوريا التي انكسرت سيادتها على أيدي أبنائها اقتتالًا؛ ولذا فلا إمكانيَّة لعودة السِّيادة الوطنيَّة في سوريا ما لم تطوَ صفحات الاقتتال وصفحات احتكار السُّلطة، التي يجب أن تطوى في كل الدِّول بغاية استرداد السِّيادة الوطنيَّة، التي إنْ لم تُسترد فلا إمكانيَّة لنهاية الصِّراع والاقتتال حتى وإن توقَّف الاقتتال مؤقَّتًا تحت أيِّ ضغط من الضُّغوط الإقليميَّة والدّوليَّة.

وعليه: فلا سيادة لأيّة دولة شعبها يتقاتل، أو يتربَّص بعضه ببعض تحت أيّ عنوان من العناوين الحزبيَّة المتأدلجة، أو الطبقيَّة المقللة لشأن البعض من النَّاس، أو الطائفيَّة والقبليَّة التي تتمركز حيويَّتهما على العصبيّة وإن اختلفت كيفيَّةً وأسلوبًا؛ ولذا فأيّة دولة تسيطر عليها هذه العناوين هي فاقدة للسِّيادة الوطنيَّة التي تستوجب الاسترداد بطي كل الصَّفحات التي فُتحت على حساب صفحة الوطن وسيادة شعبه.

وإذا نظرنا إلى خريطة العراق نلحظ أن الدَّولة ذات سيادة، ولكن إنْ عبرنا الحدود ودخلنا بغداد فنلحظ أنَّ البعض متربص بالبعض؛ سنَّةً وشيعةً، وعربًا وأكرادًا، وديانات أخرى وأعراق متعدِّدة الصِّفات، وولاءات بعضها داخلي وبعضها خارجي، والكل لم يرضه الآخر، مما جعل حيويَّة السِّيادة الوطنيَّة العراقيَّة بين هذا وذاك في مهب الرِّيح؛ ولذا فإنْ أراد العراقيُّون استرداد سيادتهم الوطنيَّة كرامةً وهويَّةً فعليهم بطي هذه الصَّفحات، وفتح صفحة الوطن الذي فيه الحقوق تمارس، والواجبات تؤدّى، والمسئوليَّات تحمل، ولا إقصاء ولا عزل سياسي، ولا تغييب مع وافر الاحترام لحريّة الاستقرار والتنقل، مع ضمان حريّة التملك بلا استغلال، ومن ثم فلا ضابط للتداول السّلمي على السُّلطة، ولا ضابط للعلاقات بين الشَّعب إلَّا الدُّستور المستمدّ سيادة من الشَّعب العراقي.

ولسائل أن يسأل:

وكيف حال تونس رأس حربة الرَّبيع العربي؟

أقول:

مع أنَّ تونس بعد ثورتها في دائرة غير المتوقَّع قد فاجأت أصحاب الفكرة الملعونة وضربت مثالًا لممارسة الحريَّة بأسلوب ديمقراطي، فإنَّ أصحاب تلك الفكرة بدأوا يلتفتون إليها تشويشًا؛ ولذا فإنْ لم يلتفت التونسيون إلى بعضهم البعض محبَّةً ومودةً فسيادة تونس وأنموذجها الديمقراطي سينتكسان لا محالة.

أمَّا بقيَّة بلدان المغرب العربي فسياساته مختلفة؛ منها السَّاكن، ومنها المتحرك؛ فالجزائر -أكبر كتلة سكَّانيَّة فيه- والمغرب بينهما نيران الفتنة باستفزازات أصحاب الفكرة توقد بين الحين والحين، والأمر لم يحسم بعد؛ ذلك لأنَّ أصحاب الفكرة يعوِّلون تشويشًا على الدَّاخل المغربي والدَّاخل الجزائري وإن طال زمنه أو تأخَّر قليلًا، وهكذا بالتمام الحال الموريتاني؛ أحزاب مختلفة وأحيانًا تتخالف إلى أن يحسم الأمر وتصبح الديمقراطيَّة بشفافيَّة هي العنوان.

ومع أنَّ أصحاب الفكرة التي لعنَّاها مرات عدَّة لم ولن يسمحوا لوحدة بين العرب، ولا لقيام الدَّولة القويَّة، فإنَّهم بحقٍّ يأملون قيام الدَّولة بلا دكتاتوريَّة قامعة للحريَّة، أي: مع أنَّ صدورهم في بعض الأحيان تضيق من التعدد غير المنضبط بقواعد اللعبة السياسيَّة، فإنَّ لنا في صدورهم مساحة واسعة غايتها

أن تمارس شعوبنا الحريَّة بأسلوبٍ ديمقراطي وشفَّاف؛ فعلى سبيل المثال: مع أنَّهم اتفقوا على طي صفحة صدام حسين، وزين العابدين بن علي، وحسني مبارك، ومعمر القذافي، وعلي عبد الله صالح، وكذلك طي صفحة بشار الأسد الذي انقضَّ الأسد عليه لولا أيدي الرُّوس فإنَّهم في زمن الفوضى بدأوا يفكّرون في شخصيَّات لقيادة هذه الدّول؛ حتى يتمكَّنوا من التفاهم معهم بدلًا من دولٍ لا يسودها سوى الفوضى.

ولذا فإنْ أراد العرب كرامة وهويّة وسيادة لشعوبهم فعليهم بطي صفحات الخلاف والفُرقة، وعليهم بقبول الآخر هو كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه من وجهة نظرهم الخاصَّة، وعليهم بالتَّداول السِّلمي على السُّلطة، وطي صفحات الشَّخصنة، والآراء المتأدلجة وفقًا لرؤية شخص دون سواه، وعليهم بالدَّولة الوطنيَّة التي لا سيادة فيها إلَّا للشَّعب، وعليهم بتحدِّي الصِّعاب علمًا ومعرفة؛ بغاية البناء والإعمار وإحداث النُّقلة إلى مأمولات عظيمة تجعلهم قمّة.

ومن ثمَّ فعليهم بطي صفحات التبعيَّة والاعتماد على الأجنبي والاستئساد به على بعض من بني الوطن، أي: عليهم بالعودة إلى عقولهم بوصلة؛ لعلَّهم بها يُرشدون، وعليهم بمد الأيدي إلى أهل العلم والتعاون معهم؛ بغاية المستقبل المشترك إنسانيًّا، وعليهم بإعادة قراءة التَّاريخ؛ ليتمكَّنوا من تصحيح ما قرأوا منه مشوهًا برؤية الأنظمة والحكومات التي زوَّرت تاريخهم

وتاريخ كثير من الشعوب والأمم، ومن ثمَّ فعليهم بمعرفة أنفسهم إذا شاءوا أن يغيروها، ويجعلوا لها هويَّة وسيادة.

سيادة الهويَّة:

الهويَّة عنوان الفرد، وعنوان الجماعة، والمجتمع والشَّعب والأمَّة، وهي المكوِّن القيمي للأنا، وللذَّات، وللضَّمير، وهي المستمدَّة من التَّاريخ المحتوي للعرف والدِّين والثَّقافة.

ومع أنَّ لكلِّ فرد خصوصيَّة تميِّزه عن غيره من الخصوصيَّات فإنَّ الهويَّة لا تكون عنوانًا مترسّخًا في النفس إلَّا عن وعي ودراية ورغبة؛ فهي قد تكون عن فكر ودين وثقافة وعلم، وقد تكون بأسباب الرَّوابط الاجتماعيَّة أو المصلحة المشتركة.

ومن هنا: فالهويَّة قد تكون على مستوى الفرد الذي يحمل فكرًا أو ثقافةً، وبها يتميَّز كما غيره عنه يتميّز فكرًا وثقافةً، ومن ثمَّ يستمدّ الفرد أناته التي قد تجعله وكأنَّه الأمَّة بحالها؛ وذلك عندما يصبح حاله من حال الأمَّة التي ينتمي إليها دمًا أو دينًا أو ثقافةً.

وقد تكون الهويّة على مستوى المجتمع أصلًا وانتماءً، وقد تكون الهويّة هويَّات، مما يجعل الشَّعب واحدًا والهويَّات متعدِّدة كما هو حال الشّعب الأمريكي الذي ينصهر في بوتقة الهويّة الأمريكيَّة ولكلِّ إطاره الاحتياطي من المرجعيَّات التي في حالة الضّرورة يتمكّن بعض المهاجرين من العودة إليها، أو

العودة إلى شيءٍ منها وهو ما زال في مهجره (الوطن البديل وهويّة الانصهار الجديدة)؛ وذلك بغاية استمداد شيءٍ من الدّفء المفقود، وهذا وإن كان على علاقة مباشرة بالعاطفة فإنَّ أثر الهويّة الجديدة سيظل بحسن منافعه وحسن رعايته مفخرة متوازية بين هويّتين في غربتين:

الأولى: الغربة عن دفء الوطن المهاجر منه.

الثَّانية: غربة المهاجر عن الثَّقافة في الوطن المهاجر إليه، وهذه لا تكون واضحة إلَّا في الجيل الأوَّل من المهاجرين، أمَّا الجيل الثَّاني من المهاجرين فسيكون الأثر الأقوى للهويّة الجديدة وثقافتها حتى وإن كان الدين مختلفًا، مما يجعل هويّة الوطن مهما عظمت لا تكون على حساب عظمة الدّين.

ولأنَّ للُّغات هويَّات، وللثّقافات هويّات، وللأديان هويّات، وللشّعوب هويَّات، وللمجتمعات هويّات؛ إذن: لا استغراب إنْ تتعدّد الهويَّات وتوحّدت في وطنٍ واحدٍ، بل الاستغراب أن تكون كل هويّة وكأنَّها وطنٌ بذاتها داخل وطن الهويَّة المشتركة؛ حقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسئوليَّات تحمل.

ولذا فقوّة رابطة الهويّة بقوّة سريانها في عقول المنتميين إليها من الهويَّات اللاحقة بها انتماءً؛ حتى تشكِّل لهم ضميرًا عامًّا مشتركًا لا يجتمعون على شيءٍ إلَّا به، وهذا لا يكون على القوّة الجاذبة رابطةً إلَّا إذا كانت الهويّة

المشتركة تمدّهم بالدّفء، وتغنيهم أو تعوضهم عمَّا كانوا فيه من دفءٍ ولو كان نسبيًّا.

ولذا فمع أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة دولة واحدة فإنَّ هويَّات شعبها بالعشرات؛ إذ الهنود الحمر يشكِّلون هويَّة في قلب أمريكا، واللغة الأسبانيّة تشكل هويّة في قلب أمريكا، والدّين الإسلامي يشكل هويَّة في قلب أمريكا، واللوبي الصّهيوني يشكّل هويَّة في قلب أمريكا، والجالية العربيّة تشكّل هويَّة في قلب أمريكا، والأفارقة الأمريكان يشكّلون هويَّة في قلب أمريكا، وهكذا تتعدّد الهويَّات وأمريكا واحدة؛ إذ شعبها يتساوى في السّيادة والهويَّة الأمريكيَّة المشتركة، ومع أنَّه لا خطر في ذلك، فإنَّ الخوف ينذر بأنَّ هذه الهويَّات قد تكون في المستقبل مستقلَّة وذات سيادة في حالة ما إذا تعصّبت كتلة من الكتل على حساب كُتل أخرى، وهذا ما يُستقرأ مما أقدم عليه الرّئيس السَّابق دونالد ترامب في أواخر أيَّام حكمه عندما حرّض بعضًا من البيض المتعصّبين له ولكتلته على كسر هيبة السّيادة الأمريكيّة المتمثّلة في حرمة مجلس شيوخها ونوابها؛ حيث اقتحم أنصاره مقر الكونغرس الأمريكي يوم 6 من يناير 2021م وكأنَّهم غير مبالين بالسَّيادة الأمريكية التي انتخب الرَّئيس جو بايدن رأسًا عليها بدلًا من الرّئيس رونالد ترامب، ومن هنا حدث ما لم يكن متوقَّعًا وهو الذي يشير إلى أنَّ كل شيء في المستقبل الأمريكي

سيكون ممكنًا بما أنَّ هناك من يعمل تعصُّبًا بغاية استعلاء العرق الأبيض على غيره من الأعراق الأمريكيَّة.

وهكذا الحال في كلّ الدّول (كثر عدد سكانها أم قلَّ)، والقصد بالدّول هنا تلك التي تتعدّد الهويَّات فيها مع شيء من التعصّب لأحدها على حساب الأخرى؛ ففي ليبيا التي جَمَالُهَا من جمال ألوان طيفها (عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو) مع أنَّ لها هويَّة وطنيَّة متماسكة دينًا وثقافةً وعادةً ولغة وسلوكًا، فأنَّ عصبيّة الدّم فيها إن تبنَّاها أهل الفتنة قد تكون على حساب سيادة الوطن ووحدة ترابه وسلامة أمنه.

ومع أنَّ الأقليّة لا تسود على حساب الأكثرية إلَّا استثناءً، فإنَّ الهويّة الوطنيَّة تتصدّع إذا لم تَسُدْ المساواة وطنيًّا بين أبناء الشّعب، ومن هنا لا فرق بين المواجع والتأزُّمات في حالة ما إذا سادت الأكثريّة على حساب الأقليَّة، أو أنَّ الأقليَّة قد سادت على حساب الأكثريَّة؛ ولأجل القضاء على المواجع والتأزّمات الوطنيّة يجب أن تكون الهويّة واحدة لوطنٍ واحد مع تقدير المختلف واحترامه والاعتراف به لونًا جميلًا من جمال ألوان الطيف الوطني، ومن ثمَّ ينبغي أن تكون للشَّعب كلّه حقوقٌ تمارس، وواجباتٌ تؤدّى، ومسئوليَّاتٌ تحمل، ولا إقصاءَ ولا تمييزَ إلَّا قُدرةً وعلمًا ومعرفة وتخصُّصًا ودرايةً وخبرةً وتجربةً تخدم الوطن، وتعمل على نهضته ورفعة شأنه وصون سيادته.

ولأنَّ اختلاف الأديان يؤدّي إلى اختلاف الثَّقافات والسُّلوكيَّات، فإنَّه إنْ لم يُنتبه لأهميَّة المختلف بناءً وإعمارًا فقد يكون المختلف على حساب الهويّة الوطنيَّة سلبيَّة ودونيَّة؛ فمصر على سبيل المثال: شعب واحد (مسلمين ومسيحيين) هويّة واحدة (مصر أوَّلًا وآخرًا)، ولكن إنْ أصبح المسلمون فيها مفضَّلين على المسيحيين، أو أنَّ المسيحيين هم المفضَّلون فيها على المسلمين؛ فالأمر بلا شكّ سيتغيّر هويّة وعصبيَّة، وبخاصّة إنْ مُنحت الفرصة لأهل الفتن وموقدي نيرانها.

وهكذا الحال في العراق شعب وهويَّته الوطنيّة (العراقيّة) على الرُّغم من اختلاف أعراقه ودياناته ومذاهبه الدِّينيَّة، ولكن إنْ شعر الأكراد بأنَّهم مواطنون من الدّرجة الثَّانية فإنَّ الشّعور بأهميَّة الهويّة الكرديّة يصبح خيرَ ما يمدّهم بالدّفء على حساب دفء الوطن وهويَّته العراقيَّة، وكذلك إن شعر أهل السُّنة بأنّ أهل الشّيعة هم المفضَّلون في العراق، أو عكس ذلك أنّ السُّنة هم المفضَّلون فيه، فالأمر لا بدَّ وأن يتغيّر ولا يكون إلَّا على حساب الهويّة العراقية وسيادته الوطنيّة.

وعليه: في دائرة المتوقّع لا وطن إلاّ وله هويّة، وفي دائرة غير المتوقّع يصبح الوطن بلا هويّة؛ فمن أراد أن تكون له هويّة بها يتميّز كما يتميّز الآخرون بهويّاتهم الوطنيَّة فعليه بالولاء للوطن، ومن يغفل عن ذلك أو يجهل يجد نفسه مُعنونًا بعناوين لا ترتقي به إلى تأسيس دولة.

ومن هنا فإنَّ الانتماء إلى الوالدين يؤسّس للانتماء للأسرة، والانتماء للأسرة يؤسّس للانتماء للعشيرة، والانتماء للعشيرة يؤسّس للانتماء للقبيلة، والانتماء للقبيلة يؤسّس للانتماء للأمّة، والانتماء للأمّة يؤسّس وطنًا بكامله.

أمَّا الانتماء إلى الحزب فلا يؤسّس إلّا للمصلحة، سواء أضاقت دائرة المصلحة أم اتسعت، فعلى سبيل المثال: الانتماء للحزب الديمقراطي الأمريكي، يعني: الانتماء إلى رؤية على ضوئها ترسم السياسات والخطط التي لا تثق في رؤية الحزب الجمهوري، والانتماء للحزب الجمهوري يعني: الانتماء إلى رؤية على ضوئها ترسم السياسات والخطط التي لا تثق في رؤية الحزب الديمقراطي، ومع أنَّهما الحزبان الرّئيسان في الولايات المتحدة الأمريكيّة، فإنَّ الانتماء إليهما يتبدّل بتبدّل الرّؤية، ومن هنا يتّضح الفارق بين الانتماء للحزب الذي يتبدّل، والانتماء للوطن الذي هويَّته لا تتبدّل.

أمَّا في عالمنا المتبدّل فكلّ شيء فيه يتبدّل؛ فيه الانتماء للوطن يتبدّل بالانتماء للحزب، وفيه دائرة الحزب تمتدّ على حساب حدود الوطن، كما هو الحال لدى حزب الإخوان المسلمين في مصر، الذين يرون الانتماء إلى الأمَّة الإسلاميَّة هو الانتماء، وما الأوطان إلّا وسيلة لتحقيق غاية الانتماء إلى الكرة الأرضيّة. أي: إنَّهم لا يرون للدّولة حدودًا إلّا الدّين الإسلامي؛ ولذا فهم يرون أينما امتدّ الدّين امتدّت الدّولة، ومن هنا فهم لا يرون أهميَّة لكيان وطني يقوم على التنوّع الدّيني، وكأنَّ الخلق كلّ الخلق أمَّة واحدة، وهذا ما

يخالف ما خُلق النَّاس عليه؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّة وَٰحِدَةّٗ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ}[1].

ولأنَّنا من سُكّان العالم المتبدِّل؛ فمعظم الأحزاب فيه تتنافس وأحيانًا تتصارع من أجل مصالحها الخاصّة، وليس من أجل مصالح الأوطان؛ فالنَّاس في الأحزاب المتأدلجة يربطون مصالحهم بنجاح الحزب حتى ولو كان نجاحه على حساب سقوط الوطن وانكسار سيادته، وهمّ بهذه السُّبل والأساليب يدفعون البعض للانقلابات والمؤامرات والتمرّدات والصدامات؛ فينشغل الجميع بما يكون سائدًا على حساب مصالح الوطن دون استثناء.

إذن: في دائرة المتوقَّع لا تكون هويّات الشُّعوب إلَّا في أوطانهم، ومن غير المتوقّع فلا تكون هوياتهم إلَّا على حساب أوطانهم؛ ولأنّها الهويّة فلا هويَّة إلّا بخصوصيَّة متميّزة عن غيرها من الخصوصيَّات كما غيرها يتميّز عنها بخصوصيَّاته: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَر وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ}[2].

وعليه: فالهويّات البشريّة لا تتكوّن من مكوّنٍ واحدٍ، بل من مجموعة مكوّنات، منها: اللغة، والدّين، والثقافة، والعرف، والعادة، والآداب، والفنون، والأصل، والانتماء، والتّاريخ، والزي الوطني، أمَّا أن يراها البعض على غير ذلك؛ فهذا إنْ حدث استثناء، لا يكون إلّا في دائرة غير المتوقّع.

---

[1] هود 118، 119.

[2] الحجرات: 13.

ومع ذلك لا يؤخذ بالاستثناء إلّا استثناء (اضطرارًا)؛ فالاستثناء لا يكون إلّا بعلل الضّرورة المؤقّتة، ولأنَّها الضّرورة المؤقّتة؛ فالضرورة لا يمكن لها أن تكوّن هويّة وطنيَّة، حتى وإن اتخذها بعض الأفراد موقفًا مؤقّتًا.

ولأنَّها الهويَّة الوطنيَّة فهي المحتضنة لكلّ المواطنين دون أن تستثني أحدًا وإن اختلفت أطياف ألوانهم؛ ولذا فالهويّة دائمًا تمدُّ مواطنيها بدفء الوطن، كما تمدّهم بأهميَّة العُرف والعادة، وعظمة الدّين، وحلاوة اللغة، وجمال الثقافة، ورفعة الفنون والآداب، فالهويَّة الحاضنة لجمع شمل المواطنين تمدّهم بقوّة الانتماء التي تغرس الثّقة فيهم دون خوف، ممّا يدفعهم بقوّة دفئها إلى ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسئوليَّاتهم، وفي المقابل إنْ حاول أحدٌ حرمانَهم منها يرفضون ويتحدّون، ويثورون من أجل وحدة الوطن، وفك القيد أو كسره بغاية استرداد السِّيادة.

وعليه: فالهويَّة الوطنيَّة هي الرُّوح التي تبعث الحياة في الوطن، وتمد المواطنين بدفئها، فإنْ خرجت روح الوطن (هويّته) بأيّة علّة أو ضاعت وانكسرت، أصبح الوطن لا يزيد عن كونه مادة ترابيَّة (جغرافيا ليس إلَّا).

ومع أنَّ الهويَّة هي روح الوطن التي تولِّد الكرامة منها، فإنَّ وحدة الوطن تضعف وتشيخ بمؤثّرات داخليَّة عندما تظهر على السَّطح انقسامات بين

ألوان طيفه، وعندما تصبح الشَّهوة رأس نظامه، وعندما تسود المظالم بين النَّاس تهميشًا، وإقصاءً، وحرمانًا، وهيمنةً[3].

إذن: فكما أنَّ التهميش والحرمان والهيمنة والإقصاء معطيات لإضعاف الدّولة، فهي كذلك معطيات لإسقاطها ومسخ هويَّتها وسيادتها، التي بعللها يسود الخصام والاقتتال الدَّاخلي والتجزئة الوطنيّة وبخاصّة عندما يلحق التهميش والإقصاء خصوصيَّات ألوان الطيف الوطني.

ومن هنا فمفهوم الهويَّة يعني: إثبات الشيء (هو كما هو)، وليس (كما ينبغي أن يكون)، فالوطن هو الوطن بهويَّته الشَّاملة لألوان طيفه؛ فالهويَّة المصريَّة على سبيل المثال: هي المثبتة للشخصيَّة المصريَّة (هي كما هي مصريّة)، شخصيَّة لها من الحقوق ما لها، وعليها من الواجبات والمسئوليّات ما يُحمل وما يؤدّى، ولا فرق بين مسلم ومسيحي، ولا شمالي ولا جنوبي، فهذه هويّة مصر؛ وطن يجمع ولا يفرّق، ويسخّر طاقاته وإمكاناته الوطنيّة من أجل مصر، وهكذا الهويّة الليبيَّة هي المثبتة لليبي (هو كما هو) شعب ووطن؛ ولذلك فلكلّ شعبٍ هويّة تميّزه عن غيره من هويّات شعوب المعمورة، والمراد بلفظ الهويّة (شعب ووطن) أن يكون للشيئين وحدة من وجه.

وعليه: ففي دائرة المتوقّع كلّ شيء بطبعه يُطبع، أمَّا في دائرة غير المتوقّع؛ فإنَّ الشيء بما ليس عليه يُطبع، وعندما يُطبع الشيء بما ليس عليه

[3] عقيل حسين عقيل، السياسة بين خلاف واختلاف، الزعيم للطباعة والنشر، القاهرة: 2014م، ص 47.

(ليس هو كما هو) يصبح شيئًا آخر، ولا علاقة له بلون ورائحة وشكل ذلك الشيء الأساس الذي يجعل له قيمة مقدّرة بين النَّاس[4].

عللُ الهويَّةِ الوطنيَّةِ علل سيادة:

مع أنَّ الهويَّة الوطنيَّة عنوان المواطنين فإنَّ إيّ خلل بها يؤدّي إلى خلل السِّيادة وضياعها؛ ولذا فالهويّة الوطنيَّة لا تكون هويّة إلّا بخاصّية مجتمعيّة وأخلاقيّة وثقافيّة وفنية، تجمع المتنوّع والمختلف توافقًا على وحدة الوطن وسيادته، التي هي بين النَّاس تترسَّخ اعترافًا، وتقديرًا، واعتبارًا، واستيعابًا، وتقبُّلًا، مع وافر الثِّقة المتبادلة بين المختلف والمتنوّع.

ولكن عندما يؤدّي المختلف والمتنوّع إلى الخلاف؛ فالخلاف داخل الهويّة علّة لكسرها وضياع السّيادة، ومن هنا فالهويَّة شفّافة كالزّجاجة البيضاء؛ فإنْ انكسرت يصعب جمعها، وإعادتها ثانية (هي كما هي).

ومن علل سيادة الهويّة:

1 . الجوازات المزدوجة: ذات الهويَّات المزدوجة؛ فمن امتلكها امتلك أكثر من مكانٍ، وهذا الأمر يجعل أصحابها في معظم الأماكن على غير مكانة موثوقة؛ إذ الكل يشير إليهم بما يشير غربة وكأنَّهم على غير هويَّة، ومن هنا يصبح المكان قابلًا للبيع والشراء، أمّا المكانة فلا أسواق لها؛ ولهذا فالمكانة والهويّة والسِّيادة لا تباع ولا تشترى، وكلّها تُبْلَغُ بالقدوة الحسنة، والعمل

[4] دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: د. منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007م، ص 147.

المبدع، والعلم النَّافع، والرّؤية المملوءة أملًا، والتضحية من أجل الآخرين، مع وافر الصّدق والوفاء للوطن ومكارم الأخلاق.

ومع أنَّ لأصحاب الجوازات المزدوجة هويّات مزدوجة، فإنَّه دائمًا لكلّ قاعدة شذوذ؛ إذ هناك مَن التجأ إليها ضرورة؛ حيث لا اختيار له إلَّا الفرار من وطنه الذي فيه الأفواه تُكمّم والسّيادة منكسرة.

وبالتالي هناك اختلاف بين مَنْ يمتلك هويّة وطن، ولا وطن له غيره، ومن يمتلك جوازي سفر مختلفين لهويَّتين مختلفتين، سيظل الاختلاف بينهما سائدًا إلى أن يتمَّ التفهُّم المتبادل، وإلَّا ستكون الهوة بينهما مُتَّسعة؛ فهناك مِن أصحاب الجوازات المزدوجة مَن أصبحت له ثقافة ورؤية أجنبيَّة، وهناك مَن بقيت رؤيته وطنيَّة ولا تبديل، وهناك مَن ظلَّ يتبدَّل بين هذا وذاك، وحال هؤلاء المتبدِّلين كحال الغربان التي حاولت أن تقلِّد الحمامة في خطاها؛ فضيّعت خطاها وخطى الحمامة.

ومثل هؤلاء منهم من عاد إلى وطنه بعد القضاء على الأنظمة الفاسدة، وتقلّد منصبًا حكوميًّا؛ ففشل من الجولة الأولى، ومنهم من حاول ولم يتمكّن من النجاح بعلل خارجة عن علّته، ومعظم هؤلاء عادوا إلى أوطانهم البديلة بهويّات متبدِّلة، ومنهم من ينتظر العودة بعد إسقاط الحكومة التي يترأسها أو أنّه عضو من أعضائها.

وعليه: فإنَّ الجوازات المزدوجة ذات الهويَّات المزدوجة يصعب عليها أن تقود الوطن بجوازين وهويَّتين متخالفتين؛ فالوطن لا يقبل إلا هويّة واحدة لوجهٍ واحد، مع فائق التقدير لأصحاب المهن والتخصصات والحرف المتقدّمة التي لا تؤثّر عليها هويّة على حساب هويّة أخرى، ومع ذلك فلا خوف ممن هويّتهم الوطن وإن تعدّدت جوازات سفرهم، بل الخوف ممن لهم أكثر من هويّة.

2 . الانتماءات المختلفة: هناك مجموعة من الانتماءات والاتجاهات المؤثّرة سلبيًّا على مصلحة الوطن هويَّة وسيادة، وهي الانتماءات والاتجاهات المختلفة والمتخالفة فكريًّا وعقائديًّا وحزبيًّا؛ ولذا فعندما تصير سياسات الوطن بين تجاذبات الرؤى الخاصّة بطبقة، أو فئة، أو قبيلة، أو حزب، أو طائفة، لا يمكن أن تقوم للوطن قائمة.

فهذه الاختلافات والخلافات السِّياسيَّة لا شكّ أنَّها تولّد بين النَّاس مشادَّات وولاءات للآخر (الدّاعم والرّاعي)، وهنا تكمن العلّة المزدوجة بين تحقيق أهداف الأحزاب والجماعات والكتل، وبين مرضاة الدّاعم والرّاعي الخارجي، وبين هذا وذاك تضيع السِّيادة وتمسخ الهويَّة وتضيع مصلحة الوطن ومستقبل شعبه.

ولأنَّ في دائرة الممكن المتوقّع لكلّ انتماء ثمن، إذن: فلا استغراب ولا مفاجآت من أن يكون الثَّمن موجبًا أو سالبًا، ولكن في دائرة غير المتوقَّع

يكون الاستغراب وتكون المفاجآت وعلامات الاستفهام عندما لا يكون للانتماء ثمن، أي: عندما يكون النظام والحكومة والقوانين عادلة وضامنة للرِّعاية والعناية، يصبح الانتماء للقبيلة أو للغير ضعيفًا أو منعدمًا، ولكن عندما لا يكون للنظام والدَّولة والحكومة والقانون شأنٌ وأهميّة ومكانة؛ فلا شكّ سيكون الانتماء للبديل؛ سواء أكان البديل داخليًّا أم خارجيًّا.

إذن: في دائرة المتوقَّع متى ما فشلت الدَّولة انفكَّ النَّاس عنها، وعادوا إلى تلك الجذور التي بذرتها العصبيَّة (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب)؛ أمّا في دائرة غير المتوقّع أن يظل البعض منتميًا لتلك الدَّولة الفاشلة التي فقدت هويَّتها؛ حيث لا دولة ولا وطن، ممّا يجعل المنتمين إليها كمًّا من الضحايا من دون ثمن.

ولذلك فالانتماءات المختلفة والمتخالفة هي دائمًا عامل شدٍّ؛ حيث سعي البعض من الذين لهم انتماءات متعدّدة إلى ما يفيد الأنا على حساب ما يفيد الوطن، وهنا تكمن عِلّة الانتماء والهويّة والسِّيادة.

3 ـ الرّايات الوطنيَّة المختلفة: عندما يكون في الدَّولة الواحدة أكثر من راية فإنَّ ذلك يشير إلى أكثر من ولاء، كما يشير إلى أكثر من هويَّة في الدَّولة؛ مما يجعل الرَّايات المتعدِّدة دائمًا ماثلة في أذهان البعض الذين يحلمون بالسِّيادة الخاصّة في وجه السِّيادة العامَّة (الوطن)؛ ففي ليبيا على سبيل المثال: كانت الرَّاية السّوداء ذات الهلال والنّجمة علمًا لإمارة برقة في مرحلتين:

الأولى: في مرحلة الحكم الذَّاتي في عهد الاستعمار الإيطالي (حكومة أجدابيا)، والثَّانية: حينما استقلَّت برقة في أكتوبر 1949م.

أمَّا علم الجمهورية الطرابلسيّة (1918–1923)؛ فيتألف من خلفيَّة زرقاء سماويَّة، وفي وسط العلم نخلة خضراء اللون، وتعلو النخلة نجمة بيضاء.

أمّا إقليم فزّان فلم يكن له من علمٍ مميز قبل الاستعمار الإيطالي سوى علم الدّولة العثمانيّة (العلم الأحمر ذو الهلال والنجمة).

وإلى جانب هذه الرّايات الثّلاث هناك راية رابعة وهي: راية الأمازيغ المتكوّنة من ثلاثة ألوان (الأزرق والأخضر والأصفر، ويتوسط الألوان الثّلاثة حرف الزاي بالأمازيغية)

ولأنَّ الدّولة الليبيَّة قد تأسّست بعد الاستقلال في 24 من ديسمبر 1951م؛ فسميت في البداية باسم المملكة الليبية المتحدة حتى 26 من أبريل 1963م، ثمّ عُدِّل اسمها إلى (المملكة الليبية)؛ وذلك بعد إلغاء النظام الاتحادي الذي كان يجمع بين الولايات الليبية الثلاث: طرابلس، وبرقة، وفزان.

ومع أنَّ ليبيا عبر التَّاريخ دولة واحدة ولها رايات أربعة فإنَّ في دائرة المتوقّع لا يمكن لليبيا أن تتجزأ بسهولة كما يظن البعض، أمَّا في دائرة غير المتوقّع كلّ شيء ممكن من خلال الهويَّات المزدوجة والعلاقات مع الآخر، الذي عبر التَّاريخ لم يترك ليبيا دولةً مستقلةً إلَّا في عام 1951م.

وعليه: فدولةٌ تجمعُ راياتٍ أربع، أَلَا يكون وراء كلّ راية علّة قد تحفِّز الضعفاء في الدَّاخل، والطَّامعين من الخارج، على ما يدور في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع من أطماع وسياسات قد تكون على حساب وحدة الهويّة الوطنيَّة ووحدة السِّيادة؟!

4 . ألوان الطَّيف الليبي: ألوان الطَّيف الليبي أربعة: (عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو) أمَّا الدِّين فواحد (الإسلام)، وهذه الألوان عبر التّاريخ هي جمال ليبيا، وعبر التّاريخ لم تكن ليبيا إلَّا بها، ولكن في دائرة غير المتوقَّع كلُّ شيء متوقَّع؛ فالطوارق الليبيون لا شكّ أنّهم سيكونون جذَّابون لإخوتهم الطوارق الذين يمتدّون في دول الجوار الليبي جنوبًا، وبخاصّة وأنّ الدّولة الجذابة غنية بثرواتها النفطيّة، وهنا تكمن العلّة.

وكذلك التبو الليبيون هم أكثر جاذبيَّة لبني قبائلهم الممتدّة في دول الجوار الليبي، وبخاصّة دولتي: تشاد، والنيجر، اللتين لن يتأخّرا عن الإقدام إلى أرض الذَّهب الأسود، وقد يشكِّل التبو في المستقبل القريب أكثريَّة سكَّانيَّة في جنوب ليبيا بها يتمكّنون من صوغ القرار الممكِّن من حقِّ التملك على حساب السكَّان الأصليين، وهنا تكمن العلَّة.

وهكذا لا يختلف الأمر كثيرًا عن رؤية الآمازيغ، الذين يأملون قيام دولة تجمع الشتات كما يقولون بين: أمازيغ ليبيا، وتونس، والجزائر، وحتى المغرب، وهنا تكمن العلَّة.

أمّا العرب: فالعلاقة مع مصر إمَّا أن تكون علاقة تآخٍ، وإمَّا فالقبائل الليبية المصريّة ستكون على الرَّغبة الممكِّنة من العودة بالقوَّة، خاصّة وأنَّ الكثافة السكانيَّة في مصر مشجِّعة على الامتداد في مناطق الفراغ الشاسعة في ليبيا، وهنا تكمن العلَّة.

وعليه: فمع أنَّ جمال ليبيا بتنوّع ألوان طيفها، فإنَّ تعدُّد الألوان في بعض الأحيان يجعل الرَّغبات والمطالب عبئًا على هويّة الوطن وسيادة شعبه.

5 . نحنُ أم أنتم: منطق إقصائي يدفع إلى التطرُّف؛ ولذا فدول الغرب بمنطقهم (نحن أم أنتم) يرسمون الخطط والسّياسات الممكِّنة من حفظ أمن أوطانهم، حتى وإن كان على حساب أمن الآخرين، ومن هنا فهم لا يقبلون بتنظيم القاعدة أينما كان، ولا يقبلون بالهجرة المفتوحة تجاه أراضيهم، ومن ثمَّ فهم سيقبلون بدفع الثَّمن مع أنَّه مكلف، ولأنّهم يعرفون أنَّ الثَّمن مكلف فهم دائمًا يخضعون سياساتهم إلى التقييم والتقويم بعد مراجعات موضوعيَّة؛ ولهذا فهم يغيّرون خططهم وسياساتهم دون أن يتغيَّروا عن (نحن أم أنتم) وهنا تكمن العلّة.

ومن هنا ففي دائرة المتوقّع دول الغرب غير متحمِّسة لقيام الدّولة الناجحة في دول ما يسمى بالرَّبيع العربي، وكذلك الدّول التي على غرارها كما هو حال الصومال والعراق وأفغانستان؛ فدول الغرب بما فيها الولايات المتحدة الأمريكيَّة ترى أنَّ هذه الدِّول تشكِّل أفضل أرضية لامتصاص غضب

الإسلاميين بمختلف ألوان طيفهم، ودون تفريق؛ ولذا فالغرب يرى وجوب تغيير اتجاهات المعركة التي يتصدّرها الإسلاميون مع الغرب؛ لتدور رحاها على أراضي العرب والمسلمين (اقتتال داخلي مع الذات وليس مع الآخر)؛ ولذلك فساسة الغرب لن يكونوا محفِّزين ولا دافعين إلى تأسيس جيش وطني وقوي في هذه البلدان، وفوق ذلك يأملون أن ينكسر الجيش المصري، ومع أنَّهم عبر التَّاريخ عملوا ما في وسعهم تجاه الجيش المصري، فإنَّ الجيش المصري كان واعيًا بما يحاك من مؤامرات ضدّ مصر والجيش المصري؛ ولذا ثار الجيش المصري مع الشّعب حتى لا يسقط الوطن وتنكسر السيادة؛ ذلك لأنّه وجد نفسه بين خيارين لا ثالث لهما، إمَّا القبول بفقدان نظام الحكم المنتخب، وإمَّا القبول بفقدان الوطن بأكمله؛ فاختار الوطن عن غير مقارنة.

ومع أنَّ الغرب قد قَبل بحكم الإخوان المسلمين في مصر فإنَّه قَبِل ذلك لا لشيء إلّا ليثبت فشلهم، وبخاصّة بعد أن تأكّد للغرب شهية الإخوان المسلمين تجاه المواجهات مع الجيش، والشرطة، والقضاة، والإعلاميين، ومؤسّسة الأزهر، والكنيسة، وبقية المكوِّنات الشعبيَّة غير المنتمية لتنظيم الإخوان المسلمين، وهنا كمنت العلّة؛ فكيف لمن يريد أن يحكم ويأمن حكمه أن يفتح معاركه في وقت واحد مع مؤسّسة الجيش الوطني، والشرطة، والقضاة، والأزهر، والكنيسة، والإعلاميين، والشّعب؟ إنّه الانتحار الذي حفظ مصر من أن تصبح دولة فاشلة.

أمَّا الأمر في ليبيا فإنَّ الغرب ليس بمستعجلٍ على حسم الصراع فيها، ولن يستعجل إلَّا إذا تكسَّر السِّلاح الليبي بأيدي الليبيين مع شيء من الدَّعم على رؤوسهم، وهنا تكمن العلَّة.

فليبيا أصبحت بلا جيش وطني، ولا شرطة وطنية، ولا مؤسّسات فاعلة، وهذه العلل إن لم ينتبه الشّعب لخطورتها على وحدة الوطن وسلامة أمنه وأراضيه وهويَّته وسيادته؛ فستكون هي العلامات الدَّالة على ظهور الدَّولة الفاشلة التي لا تكون إلّا نتيجة لذلك الاشتراط (نحن أم أنتم؟).

6 . من السُّجون إلى منصَّات الحُكم: إنَّ الذي كان سجينًا إذا تمكن من الحكم مهما حاول أن يتحرَّر من آلام السِّجن سياسة فآلام السِّجن قد لا تتحرَّر منه ولا تنسلخ عنه، ممَّا يجعله بين آلام السِّجن وكراهية السجَّان، وبين فرحة الانتصار وتولّي المسئوليّة وامتلاك عصا السجّان وتولّي مهامه والقيام بأعماله التي كان لا يقبل بها، وهنا تكمن علَّة الازدواجيّة النفسيَّة (آلام السّجن وامتلاك عصا السجّان، والجلوس على القمم السلطانيّة).

ولذا فالذين كانوا بالأمس سجناء في الزّنزانات والمخابئ المظلمة، يصعب عليهم اليوم أن ينسوا تلك العذابات، وتلك الإهانات، التي تلقوها من أناس هم اليوم بين أيديهم سجناء، أو أنَّهم من قِبلهم مطاردون.

ولأنَّ لردود الأفعال علّة، فكلّ سجين لا يرى على رأس عِلله علّة إلّا علّة مَنْ كان سببًا في سجنه وإقصائه، ومع أنَّ الوطن ملك للجميع دون

استثناء، فإنَّه دائمًا لردَّة الفعل علّتها، فمن كان سجينًا وأصبح حرًّا طليقًا، ثمَّ أصبح مسئولًا، يصعب عليه أن يفكّر برؤية من لم يمرّ بتجربة السجن ويتذوّق آلامه المريرة؛ ومع ذلك هناك من لهم من الأخلاق الحميدة ما لهم؛ فذات مرّة التقيت بالسيَّد مفتاح الدّوادي –رحمه الله– الذي سجن أعوامًا طويلة في بلاده ليبيا؛ فقال لي: معظم السجَّانين السَّابقين الذين تولَّوا عذابنا في زمن معمر القذافي هم الآن بين أيدينا مساجين، وأقسم لك أنَّني قد تجنّبت أن أرى أيًّا منهم، لا لشيء إلّا مخافة ربّي، ومخافة من نفسي حتى لا تتجاوز حدودها وتظلم من تظلم منهم بردَّات فعل غير محسوبة.

إذن: إذا بلغ الحال بردود الأفعال أن تؤثِّر في أنفس البعض الذين أصبحوا على القِمم السّلطانيَّة بعد أن كانوا سجناء، فهل سيكون للعدالة دلالة ومعنى؟ أم إنَّ العدالة هي الأخرى ستكون في خبر كان؟ وإذا أصبحت العدالة في خبر كان؛ فهل يا ترى ستقوم للوطن سيادة؟ أم ستكون النتيجة على غير ذلك وتصبح المواجع في الوطن علّة من بعد علّة؟

وعليه: فالمسئول الوطني هو مَن يحمْل المسئوليَّة، ويتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام؛ فيحذف وراء ظهره كلّ ردود الأفعال، وإلَّا سيجد نفسه دافعًا لعجلة الوطن في منحدرٍ بين تأزّمٍ وألمٍ.

7 . الشرعيّات المزدوجة: توصف الشرعيَّات المزدوجة كما يوصف حال الذين ثاروا على المفاسد، ثمَّ تمكَّنوا من الحكم كرهًا بعنوان: (الثَّورة

مستمرَّة)، حتى أصبحوا يوصفون بالثَّائرين على المفاسد والمرتكبين لها (حاميها حرميها)؛ ولذا كيف يمكن للشَّعب أن يقبل بشعار: (الثورة مستمرّة) وفي الوقت ذاته يقبل بحكم الثَّائرين دون غيرهم؟ أي: ألا يكون ذلك استسلام للعصا الطويلة التي يومَئ بها على الرُّؤوس منكسرة الأنفس؟

فـ(الثّورة مستمرَّة) قول يراه البعض هو الشرعيَّة على كلّ شرعيَّة (إنَّها رؤية المنتصر)، وهذا ما كان يراه القذافي في زمنه، وهو ما يراه اليوم البعض من الذين يمتلكون السِّلاح من بعده في ليبيا، ويتحكَّمون في حركة الشارع الليبي، وبخاصّة العاصمة طرابلس؛ فعوض أن تكون الكلمة النهائيَّة لمن تم انتخابهم ديمقراطيًّا، فما زالت الكلمة النهائيَّة لمن يمتلك السّلاح تحت عنوان: الثّورة مستمرّة؛ ولذا فكيف يمكن للمواطن تحت هذه الازدواجيَّة أنْ يمارس حريّة المواطنة سيادةً (حقوق تمارس، وواجبات تؤدَّى، ومسئوليات تُحمْل؟)، وكيف له أن ينام هادئ البال، ومطمئنًا على سيادة وطنه وعلى نفسه، وعلى رؤوس أبنائه، وسلامة أسرته وأهله وأمواله وما يمتلكون؟

السّيادة في دوائر التّاريخ:

السّيادة في دوائر التّاريخ صُنع كرامة؛ بغاية تأصيل الفضائل في الأقوال والأفعال والسُّلوكيَّات الإنسانيَّة، وهي الذّاكرة الأخلاقيَّة التي ترسم شخصيّة الإنسان المنتمي اجتماعيًّا ووطنيًا، وهي القيمة الخيِّرة التي لا تترسّخ قيمة المواطنة إلَّا بها.

ومن هنا فالسّيادة هي كبرياء الشّعوب والأمم، وهي القيمة التي لا تؤصَّل الشّعوب تاريخًا إلَّا بها، مما يجعل الشّرف والوطن والأمّة والدّين من المكوّنات الرَّئيسة لذات الإنسان الذي يقبل أن يموت في سبيلها.

وعليه: فشعوب العالم وأممه عبر التّاريخ تناضل من أجل استقرار أمنها وسلامة دولها وسيادة أوطانها؛ ذلك لأنَّ الحياة بين الشّعوب والأمم بين مدّ وجزر، فمن يمتلك القوّة لا يرى لحدود الأوطان أهميّة، ولا لكرامة الشعوب حُرمة؛ فيقتل، وينهب، ويستعمر احتلالًا، وفي المقابل الشّعوب تنفض الغبار عن ظهورها فتثور، وتنهض، وتحرّر أوطانها، ومن ثمّ تحكم؛ فتسعى لاسترداد قوّتها وسيادتها بين اختلاف داخلي وخلاف مع الخارجي.

ومع ذلك كَتبَ التّاريخ شهادته لمن أراد حرّية من أجل دينه وسيادته، وكذلك كَتَب شهادته لمن أراد أن تقوم الدّولة الدينيّة، كما أنّه كَتب شهادته لمن يريد أن تقوم الدّولة القوميّة، وهكذا هو يكتب لمن يريدها دولة وطنيَّة ذات سيادة.

وللتميز بين سيادة هذه وتلك، أقول:

إنَّ الدّولة الدَينيَّة لا تؤسّس إلَّا على وحدة الدّين سيادة، أمَّا الدّولة القوميَّة فلا تؤسّس إلَّا على وحدة الأصل (الدّم) سيادة، أمَّا الدّولة الوطنيَّة فهي الدّولة التي لا تؤسّس إلَّا على وحدة تراب الوطن، وسيادة الشّعب بمختلف أديانه، وأعراقه، وأعرافه، وانتماءاته، ولغاته، واتجاهاته؛ فلا أحد في الوطن أفضل من الآخر.

ولأنَّ بسيادة السِّيادة الوطنيَّة تُصان كرامة الشّعوب وتُحفظ، فإنَّ أيّ مساس بها يعدُّ مساسًا بكل الشّعوب وإن اختلفت أو تخالفت، مما يجعل الاعتداء على سيادة أيّ شعب وكأنَّه الاعتداء على سيادة الشعوب كلها، ومن هنا شعوب العالم ودوله يتعاضدون من أجل استرداد السيادة لأيِّ شعب ثم الاعتداء على سيادته.

ولأنَّنا مع الاختلاف والخلاف من أجل الوطن، فإنَّنا لا نكون معهما إلَّا لأنَّنا نميّز بينهما (خلافٍ واختلاف)؛ فالاختلاف من أجل الوطن هو الاختلاف المستظل تحت مظلّة ممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي؛ فأنا على سبيل المثال: لا نختلف عنك أنت في شيء كوننا أبناء الوطن الواحد، ولهذا مِن حقّي كما هو مِن حقّك أن تكون حريصًا على وحدة ترابه، وسلامة أمنه، وسيادة شعبه، ولكن أنا لن أكون أنت إن قرّرت التفريط في هذه أو تلك، وهنا سأكون مختلفًا معك، وإن أقدمت على فعلٍ يسيء للوطن سأكون مخالفًا لك بالتمام، وهنا يكمن الفارق بين مفهوم الاختلاف والخلاف على الوطن أو من أجله.

وكما أنَّ الاختلاف مجازٌ من أجل الحرّية والسيادة الوطنيَّة؛ فكذلك الخلاف من أجلها مجازٌ؛ ولذا فمن يختلف معك في الوطن له الحقّ في الاختلاف، ولا ينبغي معه الخلاف بما أنّه يختلف معك من أجل الوطن وسيادة شعبه، ولكن إن خالفك في شيء يكون على حساب الوطن فمن حقّ الوطن عليك أن تخالفه فيه، ومع ذلك لا ينبغي أن تيأس من عودته

إليك من أجل الوطن؛ ولذلك أعمل على تصحيح المعلومات الخاطئة لديه بالمعلومات الصائبة لديك.

إذن: ينبغي أن نميّز بين أمرين من أجل الوطن:

. الأمر الأوّل: داخل الوطن لكلِّ مواطن حقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليَّات تُحمل؛ ولذلك فمن حقّ أيّ مواطن أن يختلف معك من أجل أن يمارس حقوقه، أو يؤدّي واجباته، أو يحمل مسؤوليَّاته، ولا حقّ لك من هذه الزاوية أن تخالفه في شيء منها، مع تقدير الجميع للقدرات، والمهارات، والاستعدادات، والتخصص، والخبرة، والتجربة، ولكلٍّ حسب ما يستطيع من أجل مصلحة الوطن وسلامة سيادته، وليس من أجل مصلحة مواطنٍ على حساب الوطن وسيادة شعبه.

. الأمر الثَّاني: من يخالفك على سيادة الوطن ليجعله وطنًا تابعًا لأوطان الآخرين فعليك بالخلاف معه، أي: عليك بالخلاف على الوطن؛ فالخلاف على الوطن لا يجاز إلّا من أجل الوطن وسيادته، أمّا الاختلاف في الوطن فهو المجاز لكلّ مواطن سيادة.

وكما أنَّ الاختلاف في الوطن حقّ تجيزه حقوق وواجبات ومسؤوليَّات المواطنة فكذلك الخلاف على الوطن حقّ مجاز بالمعطيات ذاتها، ودون إكراه، {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ

قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} .

ومع أنَّ الدّولة الوطنيّة بين اختلاف وخلاف، فإنَّها هي الدّولة العصريّة التي فيها تختفي التفرقة بين المواطنين وبخاصّة إذا كان شعب الدّولة الوطنيَّة ليس على دين واحد، أو أنّهم ليسوا من دمٍ واحدٍ؛ ولذا فإن كان المواطنون على دين واحد فالتطابق بين الوطن والمواطنين يكون تطابقًا تامًّا، ولا استغراب أن تكون الدّولة دينية، وكذلك تقوم الدّولة القوميّة إن كان التطابق بين الوطن والمواطنين الذين جميعهم من أصل واحد (وحدة الدّم).

أمَّا إذا كان التنوّع والاختلاف الدّيني والعِرقي والثقافي هو السائدة بين بني الوطن؛ فلا شكّ أنّ الدّولة الوطنيّة هي الحلّ سيادة، ومن هنا يصبح الاختلاف في الوطن مشرّعًا ومدسترًا، ويصبح الخلاف عليه هو الآخر مشرّعًا ومدسترًا.

ولأنَّ في الاختلاف تنوّعًا معرفيًا فخطوطه غير متوازية بالتّمام؛ ولذا فكلّ ما هو مشكوك في أمره أو تلحقه الظنون فهو موضع اختلاف إلى أن يتمّ التبيّن الذي من بعده تُتّخذ المواقف، ثمَّ تُصدر القرارات عن وعي ودراية.

ومع أنَّ الاختلاف في الوطن يجب أن يؤدّي إلى اللقاء والتحاور والتفاهم، فإنَّه في الأنظمة الدكتاتوريّة على غير ذلك؛ فهي أنظمة ذات رأي واحدٍ، ولونٍ واحد، ورئيس واحد، وقائدٍ واحد، ومفكر لا مفكّر معه، وملك لا ملك معه، وشيخ قبيلة لا شيخ معه، ولهذا كان الخلاف معهم عبر التّاريخ

على أشدّه من أجل السيادة؛ ذلك لأنَّ رؤوس النُظم الدكتاتوريَّة لا تقبل بوجود مساحة للاختلاف إلّا وأن تكون مساحة تسمح للبعض أن يمتدّ فيها على حساب البعض الآخر.

أمَّا في الأوطان ذات الأنظمة الديمقراطيَّة فالاختلاف بين بني الوطن حقّ تكفله الشرائع والدساتير؛ ذلك لأنَّه الاختلاف الذي لا يؤدّي إلّا إلى الالتقاء والتحاور والتفاهم ورسم السياسات الوطنيّة من أجل السيادة.

وفي المقابل الخلاف في تلك الأوطان لا يكون إلّا بين المخالفين للشرائع والدّساتير ممّا يجعل خلافهم خلافًا مع سيادة الوطن، ومثل هذا الخلاف لا يكون إلّا من قِبل أعداء الوطن؛ ولذلك يسود الخلاف بين الأعداء، وفي المقابل يسود الاختلاف بين من تجمعهم المعطيات العرقيّة والدينيّة والقيميّة والأخلاقيّة والوطنيّة، أي: من أجل الدين يلتقي المختلفون، ومن أجل وحدة الدّم يلتقي المختلفون، ومن أجل القيم الحميدة يلتقي المختلفون، ومن أجل الأخلاق الكريمة يلتقي المختلفون، وهكذا من أجل السيادة الوطنيَّة يجتمع المواطنون المختلفون ويلتقون من أجله وطن للجميع.

ومن هنا فالاختلاف يمكن أن يؤدّي إلى الخلاف، أمّا الخلاف فلا شيء من بعده إلّا القتال إن لم يكن للعفو والصفح والتسامح والتصالح مساحة للامتداد.

ولأنَّ وراء فرض الرّأي سلب سيادة وإرادة، فالخلاف لا بدَّ وأن يكون سائدًا بين المتخالفين، حتى تُسترد السيادة طوعًا أو كرهًا، ومن هنا سيظل

الخلاف سائدًا كلّما حاول أن يسود ظالم أو متجبّر؛ ولذا فالخلاف قطيعة، أمّا الاختلاف فمجالات الاتصال والتلاقي فيه أبوابه مفتّحة، من أجل التفاهم على المصالح المشتركة والمستقبل الوطني والسيادة التي لا تسود إلَّا بالعموم.

وعليه: فالاختلاف لا يزيد عن كونه عدم اتفاق يستوجب اتفاقًا فإن تمّ الاتفاق خرج المختلفون برؤية مشتركة، وإن لم يتفقوا سيكون السعي مستمرًّا من أجل معرفة علل الاختلاف؛ ولذلك كلّما وُجد اختلاف وجب الاتفاق، وكلّ ما وُجد خلاف كانت المصادمات على أشدّها ممّا يستوجب تدخّلاً وحلّاً. {وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[5].

في هذه الآية الكريمة قال شعيب عليه الصّلاة والسّلام: (وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ) ولم يقل: (وما أريد أن اختلف معكم)، فالأولى: لا تستوجب خلافًا مع ما بُعِثَ شعيب من أجله، فشعيب يدعو لما أُمِرَ به وهو الحقّ، ولأنّه على الحقّ فلا يمكن له أن يخالفه، وفي المقابل سيختلف مع الكافرين حتى يؤمنوا بالحقِّ الذي جاء به شعيب نبيًّا لله تعالى.

ومع أنَّ الاختلاف لا يكون عائقًا أمام تحقيق الأهداف المشتركة واجبة البلوغ سيادة، فإنَّه عائق أمام من لا يريد تحقيقها؛ ولذا فالنّاس مع أنَّهم في الأصل أمّة واحدة، فإنَّهم بعد الرّسالات السماوية اختلفوا، ومن ثمّ تخالفوا

[5] هود 88.

بعد أن أصبح البعض مؤمنًا، والبعض الآخر كافرًا، {وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا}[6]، ومن هنا فلا سيادة آمنة والنَّاس على الخلاف.

الخلاف من أجل السيادة:

الخلافُ على الوطن يجعلُ أصواتَ الاعتراضِ بين المواطنين تَرتَفعُ، وكأنَّ الأمرَ لا تحسمه حُجَّة، أمَّا الاختلافُ إن ساد بين المواطنين من أجلِ سيادتهم، سادوا في أوطانهم سادةً، وفي المقابل إن تَخالَفُوا على سيادتهم وَهَنُوا، وساد على حساب سيادتهم سادةٌ، ومن ثمَّ يُعدُّ (الاختلاف) بين النَّاس قاعدةً، أمَّا (الخلاف) فلا يكون إلَّا استثناءً.

ومع أنَّ الخلافَ علّةٌ في ذاته، فإنَّ العللَ من خلفه أكثر؛ إذ لا يحل الخلاف بشعبٍ إلَّا وعدم الاتفاق يكون سائدًا، ولا يسود الظُّلم والفساد، والحرمان، والتهميش إلَّا والخلاف سائدًا، وفي المقابل ينعدم الخلاف بسيادة العدالة بين الشَّعب وممارستهم الحريَّة بأسلوبٍ ديمقراطي.

ومن ثمَّ لن يعد الوطنُ كما يراه البعض صنمًا مثل ذلك الصَّنمُ في العصر الجاهلي، الذي كان يتحدّثُ باسمه كاهنٌ لعُبَّاده: (كون الصَّنم لا ينطق)، فكان الكاهنُ كلَّما رغب مطلبًا تحدَّث لعبَّاده باسم الصَّنم، وفي كلِّ مرَّةٍ يقول الكاهُنُ: إنَّ الصَّنم يطلب كذا وكذا، فيلبي العُبَّاد مطلبه؛ بغاية نيلهم رضا الإله (الصَّنم)، وهنا بالطبع لن يعود المطلوب على الصَّنم في شيء، بل

[6] يونس 19.

يعود على الكاهن، ويظل العبَّاد ينتظرون رضا المعبود من دون الله، حتى يبلغهم الكاهن برضاه، أو يبلغهم بمزيدٍ من المطالب.

هكذا بعض السَّاسة في أوطانهم يتحدَّثون، ويطلبون من الشَّعب تقديم المزيد من التضحيات من أجل الوطن، وهنا إن لم يكن حال الوطن مِلكٌ لجميع مواطنيه سادة، فسيكون حاله كحال ذلك الصَّنم، فكلاهما لا ينطق: (الصَّنمُ، والوطنُ) ما يجعل الفارق منعدمًا بين النَّاطق باسم الصَّنم، والنَّاطق باسم الوطن.

ولهذا فعندما يطلب السَّاسة من المواطنين أن يُضحَّوا، ويقدِّموا المزيد من التضحيات من أجل الوطن، فالتضحية هنا في حقيقة الأمر لا تزيد عن كونها تضحية من أجل صنمٍ.

وهكذا بالتمام عندما يقول رئيس الحزب (أيِّ حزبٍ) لأعضاء حزبه: عليكم أن تقدِّموا المزيد من التضحيات من أجل الحزب فهو في حقيقة أمره يريدهم أنْ يضحوا من أجله، وأجل بقائه كاهنًا لصنمٍ لا ينطق.

وعليه: رحم الله شهداء الوطن، مع العلم أنَّه لا شهداء من أجل الوطن إنْ لم يكن الوطن للجميع سكنًا آمنًا، وعيشًا رغدًا، وسيادة وكرامة؛ وعندما يمتلك الشَّعب الوطن كلَّه تُصبح التضحيات كلُّها من أجلهم سيادة: (من أجل سيادة الشَّعب)، وعندما يمتلكه الحاكم فلا تضحيَّات إلَّا من أجل الكاهن؛ ولذا علينا أن نؤكِّد: أنَّ الشَّعب هو من يمتلك الوطن، وليس الوطن من يمتلك الشَّعب، وبذلك تصبح التَّضحيات واجبةُ الأداء، والموتُ من أجله

يخلق الحياة ويعد السيادة كلما سُلبت، ومع ذلك علينا أن نميِّز بين أيَّهما أولى: الموتُ من أجل الشَّعب؟ أم الموتُ من أجل سيادة الوطن؟

لا شكَّ أن خيار الإجابة هنا أصبح بيِّنًا، ولكن عندما يكون السّؤال:

أيهما أولى: التضحية من أجل الصَّنم؟ أم التضحية من أجل الكاهن؟

إذا قلت: لا إجابة؛ فأنت قد أجبت، وإن قلت إجابةً فستجد نفسك بين فكي كاهن الوطن، وكتائبه ذات الأنياب، وحينها ليس لك بدٌّ إلَّا الاعتراف بأنَّك لا تزيد عن كونك عاملًا في مزرعة الكاهن، الذي له حريَّة التصرُّف في مزرعته بيعًا، واستغلالًا، أو أن يتركها أرضًا بورًا، وكلُّ هذا كي لا تحلم بأنَّ لك سيادة، أو أنَّك مواطنٌ حرٌّ في وطنك، وإن صدَّقت نفسك في غير ذلك فستكتشف يومًا أنَّك أوَّل من كَذَبَ على نفسهِ.

ولهذا فالكاهن الذي يُنصِّب نفسه كاهنًا على الوطن لن يكون الوطن في زمانه إلَّا صنمًا، ومن ثمَّ فلن تجد التضحيات مكانًا لها لتحلَّ فيه.

وعليه:

فمن يرى نفسه في الوطنِ خليفةً، أقول: لقد انتهى زمن الخلافة؛ إذ لا وجود لخليفةٍ قد صَاحَبَ رسول الله -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-، كما هو حال: (أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية)، ولهذا فالأحزاب التي تدَّعي أنَّها الخليفة، أو إنَّها قادرة على إعادة نظام الخلافة (هو كما هو)، فهي كمن يرى نفسه قادرًا على إيقاف حركة التَّاريخ عند دائرة من دوائره دون

غيرها؛ وذلك من خلال إدارة عجلته إلى الخلف، حتى يقف عند ذلك العصر، الذي كان فيه نظام الخلافة مناسبًا في دائرة النسبيَّة، وهو ذاته النظام الذي لن يكون مناسبًا لعصر الدَّولة الوطنيَّة، وفي المقابل مَن يرى نظام الخلافة مناسبًا فَرؤاهُ لا تزيد عن كونها رؤية كاهن يريد أن يخدع النَّاس ويرهقهم بمطالب الإله (الصَّنم)، وإذا ما تحقق ذلك فلن يكون إلَّا على حساب السيادة الوطنيَّة، التي لا ينبغي أن يكون شيئًا على حسابها.

ومن ثمَّ أقول: لقد انتهى زمن الأصنام، وكُهَّانها برسالة محمَّد رسول الكافَّة –عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ– وأنَّ لكلِّ دائرة من دوائر التَّاريخ خصوصيَّة ينبغي أن تُقدَّر، وأن تؤخذ العِبر منها؛ بتجنُّب ما يجب تجنُّبه، والأخذ بما ينبغي أخذه.

ومن هنا أقول لمن يريد إعادة نظام الخلافة الرَّاشدة: عليك بإعادة أبي بكر الصّدِّيق، وعمر بن الخطَّاب –رضي الله عنهما– أحياء على قيد الحياة، وفي المقابل من يريد أن يكون خليفة في عصره فعليه بالدَّولة الوطنيَّة خليفة؛ حيث الحقوق تمارس عن إرادةٍ، والواجبات تؤدَّى عن رغبة، والمسؤوليَّات تُحْمَلُ مع تحمُّل ما يترتَّب عليها من أعباء جسام، ومن ثمَّ فلا خليفة في الوطن إلَّا الشَّعب وسيادته الحرَّةُ دون سواه.

العقدُ الاجتماعي وثيقة سيادة:

العقد الاجتماعي لا يكون إلَّا عن تفاهم بين النَّاس (أهل الوطن) الذين لا استقرار لسيادتهم إلَّا به، ومن هنا فالعقد الاجتماع وثيقة الاعتراف بين الأنا والآخر من أبناء الوطن، وثيقة تحتوي على كل ما يجنب من المخيفات، ويحقق الاستقرار، ويصون السيادة، ويحفّز على النهضة دون أن يحدث أيّ تماس بين النَّاس، وفي حالة حدوثه تصبح العودة إليه كلمة الفصل.

ومن هنا يعد العقد الاجتماعي وثيقة استقرار الوطن ونهضته، وهو الوثيقة الحاسمة للخلافات متى ما حدثت، وهو الملزم للجميع بالتوقّف عند حدود الاختلاف؛ ولذا فإنَّ الخلاف بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات يولّد خوف البعض من البعض، ويحفّزهم على صوغ عقد اجتماعي، يضمن لكلّ أحد حريَّة يمارسها، ويقف عندها، دون أن يستغول أحد على آخر، أو يمتدّ ويسود على حسابه.

ولأنَّ لكلّ فرد خصوصيَّة، إذن: لا بدّ وأن يكون لكلّ جماعة خصوصيَّة، ولكلّ شعب خصوصيَّة، ولأنَّها الخصوصيَّة فهي المولود الأوَّل للاختلاف الذي تميّز به النَّاس، والذي لولاه ما تعرَّف البعض على البعض: {يَا أَيُّهَا النَّاس إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}[7].

ولأنَّهم مختلفون، تفرَّقوا بين شعوبٍ وقبائلَ، ولكلٍّ منهم خصوصيَّة تميّزه بما يختلف به عن خصوصيَّات الآخرين؛ ممّا يستوجب إبرام عقد اجتماعي

[7] الحجرات: 13.

ينظّم علاقات المختلفين على مستوى كلّ خصوصيَّة، سواء أكان ذلك العقد مكتوبًا، أم متّفقًا عليه اتفاقًا عُرفيًّا: {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ}[8].

ولأنَّ العقد الاجتماعي هو عقد إرادي يستمدّ قوّته من شرائع الشّعوب وأعرافها؛ فهو لن يكون مخالفًا مع أيَّة خصوصيَّة؛ ولهذا لا يكون إلَّا عن تراضٍ، واتفاق، ووفاق، وتفاهم، وتفهّم، ويستوعب الجميع، دون أن يستثني منهم أحدًا.

ولأنَّ العقد الاجتماعي يتعلّق بالإرادة، وممارسة الحريَّة، والحفاظ على كرامة الإنسان، وتنظيم العلاقات الإنسانيَّة؛ فهو عقد سيادي، لا يصاغ إلّا بلغة الجميع، ومنطق الجميع، وحُجَّة الذين لن يتنازلوا عن أمرهم وسيادتهم؛ ذلك لأنَّ أمر الجميع لا يتعلّق إلّا بهم جميعًا، ومن يدّعي أنَّه ينوب عن الجميع، وأنَّه يستطيع أن يحمل حِملهم كلّه فهو في حقيقة أمره لا يزيد عن كونه راغبًا في تزوير الحقائق، أو على الأقل الحياد عنها. وفي هذا الأمر يقول المفكّر الاجتماعي جان جاك روسو: "الاهتداء إلى شكل شركة تدافع عن الشركاء، وتحمي بما لها من القوّة الجماعيَّة كلّ شخص مشترك وأمواله، شركة

[8] المائدة: 48.

ينضم فيها كلّ مشترك إلى شركائه، ويتّحد معهم، ولكنَّه مع ذلك لا يطيع إلّا نفسه، ويظل متمتّعًا بالحريَّة نفسها التي كانت له"[9].

لقد شبه جان جاك روسو التعاقد بين النَّاس بالشّركة التي تؤسّس من أجل تقديم الرّعاية، والخدمة لأعضائها، أو تقديمها لمنتسبيها، ولأنَّهم يمتلكونها فبالضرورة سيدافعون عنها، ومن يمسسها بسوء يعد معتدٍ على الحقوق الواجب الدّفاع عنها، ومن هنا فالسيادة تترسّخ.

إذن: فالعقد الاجتماعي المرسّخ للسيادة لا يكون إلَّا عن اتفاق واختيار إرادي، يتمّ بين المتعاقدين: (المتوافقين) على تأسيس مبادئ مشتركة، تستوجب من الشركاء الاحترام، والتقدير، كما تستوجب منهم الاتباع، والتقيد بمواثيقها، وطاعتها؛ كونها الضّامن لممارسة الحريَّة الفرديَّة وفقًا لنصوص التعاقد.

والعقد الاجتماعي الذي يتحدث عنه جان جاك روسو، هو عقد تصوري؛ لتنظيم الحياة الاجتماعيَّة، والسياسيَّة، والاقتصاديّة بين المواطنين داخل حدود الدَّولة، وتنظيم حياة النَّاس في كلِّ دولة.

ويهدف العقد الاجتماعي إلى جعل الفرد الواحد وكأنَّه بائع ومشترٍ، ومتابع ومراقب؛ ذلك لأجل أن تكون له حقوق تستوجب المطالبة إذا ما تعرضت للاختراق، أو تعرّضت لاعتداء من الآخر، وتكون له واجبات

---

[9] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادي القانون السياسي، "ترجمة بولس غانم"، بيروت، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972، ص 25.

يؤدّيها، ابتداء من الدّفاع عن حقوقه، ونهاية بأداء ما تقرّه نصوص العقد الاجتماعي، وله مسؤوليّات لا بدَّ من تحمّلها، بوصفه شريكًا أساسيًّا في الشركة، أو في الدَّولة التي تجعل له سيادة وطنيَّة.

ولهذا يرسخ العقد الاجتماعي عرفًا وطنيًّا بين النَّاس، لا ينبغي الإخلال به، وهو: أنَّ القبيلة ملك لكلّ أفراد القبيلة، وأنَّ المدينة ملك لسكّانها، وأنَّ الدَّولة ملك لمواطنيها، وأنَّ العالم ملكًا لشعوبه، والفرق بين هذه التنظيمات، هو: قوّة أو ضعف الروابط الشَّعبيَّة، التي تتكوَّن بين المعنيين بها، ودرجة الشفافيَّة التي تفسح لهم بالحركة، والامتداد في مجالات التفاعل الاجتماعي الذي يرسّخ السيادة ويصون الكرامة.

ولهذا تعود قوّة العلائق بين أفراد القبيلة إلى قوّة العرف الذي ينظم حياة أفرادها، وكذلك قوَّة العلائق بين سكّان المدينة ترجع إلى قوَّة القانون، الذي وُضع لتنظيم علائق شعبها، وقوَّة علائق المواطنة تعود إلى قوَّة الدستور الذي يسنّه الشَّعب، وقوَّة العلائق بين تنظيمات وشعوب العالم تعود إلى ما تحقّقه القوانين الدوليَّة من منافع للدّول، والجماعات، والأفراد على السواء، ومع ذلك فإنَّ للأديان قوَّتها وأثرها على صوغ العقود الاجتماعيَّة المرسّخة للسيادة، وفي الوقت ذاته وحدها تكون قادرة على استردادها إذا ما تعرضت للانكسار.

وفي هذا العصر هناك محاولات باسم العولمة؛ لإيجاد صياغة جديدة لعقد اجتماعي، بين شعوب العالم، يسمح بهامش الحركة والامتداد للأفراد،

والجماعات، والشعوب، داخل الحدود وخارجها، حركة تتطلّب إيجاد وسيلة فعّالة في التنفيذ، تكون نواتها المنظمات الدوليَّة الحاليَّة مع إضافة منظمات قانونيَّة جديدة ذات صلاحيَّات وسلطة نافذة؛ ذلك لأنَّ التنظيمات الدوليَّة القائمة حاليًّا يغلب عليها الجانب الحقوقي للإنسان، أمَّا التنظيمات الواجبة الإنشاء فتتعلّق بما يدعم مجالات الحريَّة، في أداء الواجبات، وحمْل المسؤوليَّات، أي: لن يعد أمر الحرّيَّات مقصورًا على ممارسة الحقوق، بل سيتعداها إلى أداء الواجبات، وحمْل المسؤوليَّات.

وعليه: فبأسباب الاختلاف والخلاف كانت الضرورة حتميَّة لصوغ عقود اجتماعيَّة، قابلة للتطوير مع تطوّر الحاجات، وتنوّع مشبعاتها، ومع تطوّر الحريَّات، ووسائل ممارستها، ومع أنَّها عقود اجتماعيَّة واجبة الاتباع، فإنَّها لم تكن مطلقة الأحكام؛ كونها لم تكن دينًا منزّلًا.

ولذا فإنْ أريد للعقد الاجتماعي نجاح فلا بدّ أنْ يستمدّ تشريعاته من المصادر المرغوبة لدى الشّعوب، التي تحوي كمًّا هائلًا من الفضائل الخيّرة المستمدّة من الأديان، ومن القيم الحميدة المستمدّة من الأعراف والتقاليد؛ فالاحتكام بتلك الفضائل والقيم يمكّن من نيل الاعتراف والاعتبار والاحترام، كما أنَّه يُمكّن من غرس الثّقة بين المختلفين المتعاقدين ويحمي سيادتهم من الضياع، وإذا ما ضاعت السيادة بأيَّة علَّة فنصوصه الموثّقة تشرّع لأبناء الوطن وجوب استردادها.

ولأنَّ العقد الاجتماعي مؤسّس على الإرادة فهو المقوّي لها، والمحفّز على تعميمها دون تخصيص، قال روسو: "يجب أن يُفهم أنَّ ما يُعمّم الإرادة ليس عدد الأصوات، بل المصلحة المشتركة التي تؤلف بين الناخبين"[10].

ولأنَّ العقد الاجتماعي بين المتعاقدين يهدف إلى تحقيق العدالة، وممارسة الحريَّة، واحترام كرامة الإنسان؛ فهو الضامن لسيادة النَّاس الذين لا سيد عليهم، ولا قمَّة فوقهم إلَّا عن اختيار وإرادة حرَّة، وبكلِّ شفافيَّة، وفي هذا الأمر يقول روسو: "من السَّخافة، والتضادّ، والتناقض أن تُقيم هيئة السيادة رئيسًا عليها، وإن حصل ذلك؛ فهو عقد غير شرعي"[11].

السّيادة بطبيعة الحال لا تتطلّب من يُنصّب عليها، ومن يقبل بذلك من الشّعوب والمجتمعات لا يمكن أن تكون لهم السّيادة، وعندما تكون السّيادة للعقد الذي يرتضيه الجميع فلا ينبغي القبول بما يخالف ذلك.

وفي القديم كانت التنظيمات الاجتماعيَّة تؤسَّس على إرادة الفرد وفقًا للعرف السَّائد، حتى العلائق الدِّينيَّة في العصور الوثنيَّة كانت فرديَّة إلى درجة أنَّه كان لكلِّ فرد إلهه الخاص به، ثم أصبح بعد ذلك لكلّ جماعة إلهها الخاصّ بها، وهكذا لكل عشيرة، وقبيلة، ولكل قرية، أو مدينة، وبأسباب الاختلاف والخلاف، وتفاديًا للصّدام، جعلوا السّيادة للآلهة، وأنَّ لكلّ إله السّيادة الكاملة على أتباعه الذين اختاروه، ولا سيادة له على من لم يختاروه عن إرادة.

---

[10] المصدر السابق، جان جاك روسو، العقد الاجتماعي ص 48.

[11] المصدر السابق، ص 132.

وجاءت الديانات الإبراهيميَّة: (ديانات التوحيد)، بخاتمتها رسالة مُحمَّد عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، التي لا تؤمن إلّا بإله واحد لا شريك له؛ يخلق ولا يُخلق: {أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ}[12]، رسالات رسَّخت حريَّة الإنسان، وأكّدت على كرامته، وأمرت بعدم الإكراه حتى في الدّين، كما أنَّها أمرت بالمشاورة، والعدل بين المختلفين؛ فلها من الفضائل الخيّرة ما يجعل المواثيق والعقود الاجتماعيَّة ذات مبادئ، وقيم إنسانيَّة بها يُنصف النَّاس ويعدلون.

ولأنَّ الاختلاف والخلاف من طبائع البشر، ساد الحوار، والجدل، والبرهنة، حُجج متبادلة بين الذين يؤمنون بإله واحد، والمشركين والكافرين؛ فترتب على ذلك صدام بين المختلفين والمتخالفين، واتسعت دائرة الحوار داخل الحدود وخارجها؛ فأدّى ذلك إلى ضرورة إيجاد عقد اجتماعي ينظم علاقات النَّاس، ومن هنا فسادت أنظمة الحكم الفردي كما سادت سيطرة الزّعيم والبطل والقائد؛ فكان النظام القبلي، والملكي، والفرعوني، والقيسري، والكسري، والنازي، والفاشي، ظلال تحتها طغى من طغى، وتكبَّر من تكبَّر؛ فكان الظُّلم والإكراه نتاج التفرّد والإقصاء والعزل السياسي وكسر السيادات؛ ولذا الشعوب ثارت من أجل استرداد سياداتها الوطنيّة وكرامة النَّاس.

ولأنَّه الإكراه والتجبّر والقهر، بدأت ظاهرة الولاءات للحاكم أكثر من الولاءات للآلهة، ومن هنا أصبحت السيادة للحاكم، وليس للإله، وهذا ما

[12] الأعراف: 191.

جعل الإمبراطور الروماني كاليجول الذي تولى السيادة على الإمبراطورية الرّومانيَّة خلال الفترة من سنة 37م إلى سنة 41م يقول: "كم أتمنى أن يكون للشّعب الروماني رأس واحد لأطيح به بضربة سيف، فليغضبني الشَّعب الروماني، شرط أن يخشى بأسي"[13].

وفي المقابل كانت تؤكّد ديانات التوحيد، أنَّ الحكم لله وحده، وهنا يكمن المشكل الذي لم يقبله الطّغاة، الذين يرون أن لا حكم إلّا لهم، ولا يحقّ لأحدٍ أن يحرمهم منه.

فبدأ الخصام والنّزاع جنبًا إلى جنب مع الحوار والجدل، بين أمم العالم وشعوبه وبلدانه؛ بهدف إيجاد عقدٍ اجتماعيٍّ ينظم علاقات الأفراد، والجماعات، والشعوب، والأمم؛ فكان العقد الاجتماعي الذي تمّ صوغه من قبل بعض مفكري الغرب، عقد قائم على القيم ذات الفضائل المحقّقة للرفاهيَّة الاجتماعيَّة المأمولة، والضامنة للحياة الآمنة للأفراد، حياة خالية من القيود، والموانع الظالمة، ترسمها رؤى جمعيَّة، تستوجب من المواطنين التنازل عن جزء من حقوقهم، أو عن حقوقهم كاملة للحاكم، ومن هنا بدأت الجهود بغاية الاسترداد الجزئي للسيادات من أولئك الذين نصّبوا انفسهم سيادات على شعوبهم، وهنا يقول جون لوك: "يتنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم بالقدر اللازم لإقامة المجتمع المنظم"[14]. إنَّه اشترط التنازل الجزئي عن الحقوق، في

[13] المصدر السابق، ص 173.

[14] عقيل حسين عقيل، سيادة البشر دراسة في الفكر الاجتماعي. مالطا: دار ألجأ، 1997، ص 315.

مقابل مجتمع منظم، وهذا يعني: أنَّ المواطن لا يحقّ له أن يطالب بممارسة حقوقه كاملة، وفقًا لنصوص هذا التعاقد، وأن يقبل بممارسة الحريَّة وفقًا لاشتراطات المتعاقدين.

أمَّا المفكر الاجتماعي توماس هوبز فيرى من اللائق أن يتنازل المواطن عن حقوقه كاملة، بمقتضى العقد للحاكم، ويعد بذلك خالي المسؤوليَّة التي تعدُّ من مهام الحاكم[15]؛ ولهذا تعدُّ فلسفة جون لوك تحسينًا لفلسفة توماس هوبز، ولكن ألا يكون من المنطق أنَّه إذا قَبل الإنسان أن يتنازل عن جزء من حقوقه فقد يقبل بذات المبررات التنازل عنها كاملة؟

أمَّا المفكّر الاجتماعي سان سيمون فيرى غير ذلك، فبعد التدهور الذي حصل عن طريق رجال الدّين المسيطرين على الحكم بسيادة الكنيسة، رأى سان سيمون أنَّه من الأفضل أن يُسلّم الحكم إلى رجال الصّناعة، والعلم، بدلًا من رجال الكنيسة، ويقصد برجال الصناعة، كلّ من له حرفة، أو مهنة، "الفلاح، وراعي الماشية، والنجَّار، والحداد، وصانع الأحذية، والتاجر، وكلّ منتج لأيَّةِ سلعة، أو محصول"[16].

ولأنَّ شعوب العالم على حالة تقدّم علمي، ومعرفي، وثقافي؛ فإنَّ حرّيتهم دائمًا تتعزّز، ممّا دعا من تعزّزت حرياتهم إلى النظر تجاه الآخرين الذين

---

[15] يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة، دار الشروق، ص 67.

[16] زيدان عبد الباقي، التفكير الاجتماعي نشأته وتطوره. القاهرة: مطبعة السعادة، 1947، الطبعة الثانية، ص 212.

لم تتعزّز حرّياتهم في أوطانهم؛ فكان الرّفض من قبلهم لكلّ من يقيّد حريَّة مواطنيه ويسيء للسيادة الوطنية، حتى أصبح الصدام مع من يحاول تقييد حريَّة بعض النَّاس صدامًا مع الداخل والخارج معًا.

ولهذا أصبحت نظرة العالم للإنسان قيمة مقدّرة في ذاته فلا ينبغي أن يهان، أو يستهان بحاجاته المتطوّرة، وحقوقه الوطنيَّة، وحقّه في الحياة أينما كان؛ وبذلك في العقد الاجتماعي الجديد لا فرق بين من يتولّى الإشراف على ممارسة السُّلطة، وإقرار الأمن والسَّلام في البلدان، وما يقوم به مَنْ تمّ اختياره رئيسًا لشركة ما.

ولذا يقول هنريك سكوليموفسكي: "يجب أن يتوطد عقد اجتماعي جديد يقوم على التعاون، والتكافل، والتعايش، وعلى إجلال الحياة، وإجلال الجميع لبعضهم بعضًا، وأن يقوم على القيم الإيكولوجيَّة"[17].

فمع أنَّ هنريك يرى ضرورة إيجاد عقد اجتماعي جديد يقوم على مجموعة من القيم الإنسانيَّة، فإنَّه اشترط في تعريفه أن يقوم هذا العقد على القيم الإيكولوجيَّة (البيئة الاجتماعيَّة)، ولكن إن أُخذ بهذا الشرط؛ فسيصبح هذا الشرط قيدًا، وبخاصّة أنَّ الأفراد والشّعوب والأمم هم على حالة من الاختلاف والتنوّع؛ ولأنَّهم كذلك فلا قيد، بل الحريَّة التامَّة هي الحريَّة التي

[17] Henryk Skolimowski; Living philosophy: Eco- philosophy as a Tree of life; Arkana Paperbacks. P 12.

تعترف بحريَّة الآخرين، وتقدّرها، وتقف دونها، وتحترم الخصوصيَّات الدِّينيَّة، والعرفيَّة، والأدبيَّة، والذوقيَّة.

ولأنَّ إيجاد العقد الاجتماعي بين النَّاس ضرورة أخلاقيَّة وإنسانيَّة، فبالضرورة لو لم يكن الاختلاف والخلاف بين النَّاس ما كانت ضرورة؛ لذا فلن يكون العقد الاجتماعي ناجحًا إلّا إذا استطاع أن يجيب على المختلف والمتخالف عليه، أو المختلف والمتخالف معه، أو المختلف والمتخالف بشأنه، وهذه لا تتمّ إلّا بتقدير الخصوصيَّة، والاعتراف بأصحابها، وتفهّم ظروفهم الخاصّة، وإذا تمَّ ذلك، كان الإجلال للحياة الإنسانيَّة في بعدها الفردي، والجماعي، والمجتمعي بعدًا أخلاقيًّا وسياديًّا.

ولأنَّه العقد الاجتماعي، فهو: الذي لا يُقَرّ إلَّا من قِبل الجميع، سواء أكان الجميع على مستوى الوطن، أم على مستوى العالم؛ ولهذا فلا إملاءات من أحدٍ على أحدٍ، ولا اشتراطات، أي: إنَّ العقد الاجتماعي هو الشّرط على كلّ اشتراط، ولا شرط عليه، وبهذا الشرط يصبح العقد الاجتماعي هو الشّرط لتنظيم علاقات الأفراد، والشعوب، وممارسة الحريَّة عن إرادة.

أوراقٌ تسقط وتبقى السّيادة:

مع أنَّ السّيادة العظيمة لا تكون ألَّا سيادة وطن فإنَّ البعض لا يرى سيادة للوطن إلَّا بسيادته على سُدّة الحكم، ووفقًا لهذا المفهوم ساد بعض النَّاس على البعض سادة، وسادت قبيلة على قبيلة، وساد حزب على حزب

أو أحزاب أخرى، أو أنَّه ساد على بقيّة ألوان الطيف في الدّولة، ومع ذلك نضال الشعوب لم ينقطع عبر التَّاريخ من أجل استرداد السيادة.

فمن أجل استرداد السّيادة الوطنيَّة كان ما قبل القرن الواحد والعشرين للنضال القومي معنى، وللثّورة القوميّة معنى، وكذلك كان للتنظيمات الدينيّة دلالة ومعنى، وكانت للأحزاب العقائديَّة دلالة ومعنى، أمَّا اليوم فإنَّ للقرن الواحد والعشرين لغة ومنطقًا ودلالة ومعنى جديدين، بالأمس فقط كان الصّراع في العراق بين سنّة وشيعة وعرب وأكراد وتركمان وفرق متلوّنة بألوان الطّيف العراقي، واليوم وغدًا سيكون الصّراع ليس من أجل السنّة أو الشيعة أو الأكراد أو التركمان أو غيرهم من المسمّيات الأخرى، بل الصّراع الحتمي أصبح لغة ومنطق القرن العشرين من أجل الوطن الواحد الذي فيه يكون المواطن قادرًا على ممارسة حقوقه كيفما يشاء الجميع، ويؤدّي واجباته فيه كيفما يشاء الجميع، ويحمْل مسؤوليَّاته فيه كيفما يشاء الجميع.

ولذا فإنَّ منطق ولغة القرن الواحد والعشرين تؤكد بحقٍّ أنَّ الوطن للجميع، والثّروة فيه للجميع، والسياسة فيه تُرسم إستراتيجياتها من قِبل الجميع، والمكوّن الاجتماعي هو المكوّن الوطني من الحدود إلى الحدود، فلا مكان للفُرقة ولا الفرق المدفوعة برؤاها الخاصّة وأيديولوجيّاتها الخاصّة وأنانيّتها الخاصّة، وثقافتها الخاصّة، وتفسيراتها الخاصّة فالكلّ يتحرّك ويعمل من أجل السيادة الوطنيّة، ولذا فلا قائد يجمع هذه المتناقضات ويصهرها في بوتقة

واحدة إلّا المشاركة الممكّنة من ممارسة الحريّة التي تجعل للمواطن هويَّة وللوطن سيادة.

ومن هنا لن تكون للطائفيّة مكانة تتربّع عليها من أجل أن تبلغ قمّة سُلم السّلطان، ولن تكون للقبليّة مكانة بها تتمكّن من بلوغ التربُّع على قمّة سلم السُّلطان؛ فالطائفية في لبنان وإن استظل تحت مظلتها من استظل فهي لا تشبع حاجة اللبنانيين بدفء الوطن؛ ذلك لأنَّ حبّ الوطن لا يستمدّ إلّا منه، أمَّا الطائفيَّة فلا يمكن لها أن تملأ أنفس اللبنانيين حبًّا إذا ما سادت وحلّت محلّهم على قمّة سلّم السُّلطان.

ولهذا فإنَّ دفء الوطن لا يستمدّ إلّا منه، والمواطن لا يمكن أن يكون مطمئنًا ودافئ القلب إلّا إذا أصبح جميع المواطنين متساوين فيما لهم وما عليهم تحت مظلة الوطن سيادة الجميع.

وعليه: فإنَّ الشّعب عند ما يقرّر الجلوس تحت مظلة الوطن الواحد سيادة، يستطيع أن يتحدّى الجبابرة والظالمين ويثور على كلّ المسميات التي كانت سائدة في القرن العشرين تحت عناوين النضال وما شابهه من عناوين متلوّنة أكل الدّهر وشرب عليها؛ فيستطيع أن يقرّر اختياراته ويرسم سياساته وإستراتيجيّاته وما يُمكِّنه من صناعة المستقبل المأمول نهضة وسيادة.

ففي القرن العشرين كانت الحزبيَّة من وجهة نظر البعض هي الأداة الفاعلة من تمكين الشّعب من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، ممّا جعل رُحى الصّدام والتطاحن والتآمر تدور بين أبناء الوطن المنقسمين بين أحزاب

وطوائف وفئات ومسلمين ومسيحيين وسنّة وشيعة وزيدية واثني عشريّة وأوس وخزرج ومهاجرين وعائدين من المهجر، وكلّها مسميات هي أقرب لإيقاد نار الفتنة من إطفائها.

ولأنَّ هذه معطيات فتنة بين أبناء الوطن الواحد، جاء القرن الواحد والعشرون بقوّة جمعت كلّ هذه المسميات ووضعتها في سلّة المهملات وتظاهر المواطنون في ميادين تحرير الأوطان ليقولوا بصوت واحد للذين عملوا كلّ ما في وسعهم من أجل تكميم أفواه المواطنين كرها، ارحلوا خيرا لكم من أن تُرّحّلوا؛ فجاء الرّحيل مصحوبًا بلغة جديدة تقول: الوطن للجميع؛ ولذا فلا يحقّ لأحدٍ احتكاره ثروة وسلطة وسيادة، ومن هنا كان التساقط ورقة بعد ورقة.

وفي القرن العشرين كانت الثورات تتفجّر بزعماء وقادة ومفكّرين وأصحاب قضايا، ومن ثمَّ لم يكن متوقّعًا أن تتفجّر ثورة بغير ذلك سوى الانقلابات العسكرية، ولكن اليوم في هذا القرن المليء بالمفاجآت أصبحت الثورة تتفجّر بالمواطنين، وإن تنوّعت معتقداتهم وأديانهم وثقافاتهم وقبائلهم وطوائفهم وأحزابهم وأعرافهم، ولذا فإنَّ ثورات الصفوة مع أنَّها ثورات، إلّا أنَّها في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قابلة لأن تورّث، أمَّا ثورات الشعوب فلا تورّث، ولهذا فهي الثورات الباقية إلى النهاية في ميادين صناعة التَّاريخ واسترداد السيادة.

الفتنة تسقط السيادة:

وفقًا لمنطق اللغة لا توقد نيران الفتن إلَّا بمفتنين، أي: لا نار تُشعل إلَّا ومن ورائها شاعل؛ ولذا فمع أنَّ السيادة قوّة تماسك وترابط بحزام الكرامة ومظلة الهويَّة، فإنَّ نيران الفتنة إن شبّت فيها أكلت التَّاريخ الذي لا يسترد ثانيّة إلَّا على أيدي صُنَّاعة.

ولذا فالفتنة الوطنيّة اختلاط أوراق مشوّهة دون القبول بفرزها وتصحيح ما تحمله من مكائد، وهي لهو بالمفاسد مع تسويق المعيبات بين الأقارب والأباعد، حتى تسود الفرقة والبغضاء بين البعض والبعض ويلهو فيما هم فيه متخالفون ومتخاصمون ومتقاتلون، وبها في دائرة الممكن تنتشر المظالم حتى بين الأخوة والأقارب، ولا حُجّة للكلمات فيها إلّا بما يؤلم، ويحدث تأزّمًا.

موقدو نار الفتنة يَسعدون كثيرًا بزيادة الخسائر بين أطرافها ومركزها، والمفتونون في غفلة الألم يتدافعون على تقديم المزيد من الخسائر، والعارفون إن أدخلوا أقدامهم في وحل التأزُّم تغوص في القاع وهم يعتقدون أنّهم في الاتجاه السليم، في الوقت الذي من حولهم الأفعال المؤذية والمميتة يتسابق أهل الفتنة عليها وكأنّها المنقذ.

وهنا فالخلاف لا يكون إلّا على عدم تفاهم وعدم اتفاق، فبالنسبة لعدم الاتفاق إن لم تُفسح أمامه ميادين الحوار والنقاش والجدل سيكون مؤدِّيًا

إلى فتنة بين المتخالفين تحفّز إلى المواجهة والاقتتال دون رأفة حتى تحرق الهويّة وتكسر السّيادة.

ولهذا فالفتنة ترتبط بالمفتونين أكثر من ارتباطها بالمواضيع، أي: ترتبط بالأشخاص والأشياء في ذاتها فلا تكاد تنفصل عنها، ومع أنَّ الفتنة تتجسّد في الأفراد والجماعات، فإنَّها لم تقتصر عليهم، بل تتعداهم إلى الأشياء التي عليها يفتنون كما هو حال شجرة الزقّوم التي جُعلت فتنة بين البعض والبعض، وهكذا، حتى النّعمة التي هي خير للنَّاس النَّاس عليها يُفتنون: {فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[18].

ومع أنَّ الفتنة ترتبط بالأشخاص ارتباطًا مباشرًا، فإنَّ ارتباطها لا يزيد عن كونه طمعًا، وبخاصّة مع الضعفاء والقاسية قلوبهم الذين يطمعون في كلّ ما من شأنه إغواء، ومن هنا يقعون في الفتنة؛ ولذا فالفتنة عمياء لا تميّز بين قريب ولا حبيب، ولا حتى صحابي من صحابة رسول الله؛ فالفتنة بين علي بن أبي طالب ومن ولاه، ومعاوية بن أبي سفيان ومن ولاه كانت على أشدّها، والقتلى بينهم من المسلمين في معركة صفّين بالآلاف، ولأنّها الفتنة فقد لحقت من قبلهما الخليفة عمر بن الخطاب، والخليفة عثمان بن عفّان اللذان قتلا بعظمة نيرانها، ومن قبل هؤلاء جميعًا نشأت الفتنة مع نشأة الخلق البشري فأدت إلى قتل أحد ابني آدم على يدي أخيه ابن أبيه وأمه.

[18] الزمر 49.

ومع أنَّ الفتنة أشدُّ من القتل، فإنَّ الفتنة تؤدّي إلى القتل، ومع أنَّها تؤدّي إلى القتل، فإنَّ القتل قد يكون لشخص بعينه، أمّا الفتنة فدائرة اتساعها مثل رمي الحجرة في الحوض المائي دائرتها تبدأ صغيرة بحجم الحجرة التي تمّ رميها، ثمّ تتّسع إلى أن تعمّ الحوض المائي بأكمله؛ ولهذا فهي أشد من القتل؛ فعلى سبيل المثال، من يُرمى بحجرة ويُدمغ ويُقتل بها يظل القتل مقصورًا على من أصابته الحجرة، حتى ولو كان المرمى بها عن عمدٍ أو غير عمدٍ، وفي كلّ الأحوال إن كان المرمي بها عن قصد؛ فالقصاص العادل كفيل بمعالجة الأمر، وإن كان عن غير عمد فالدّية والتسامح والعفو كفيلة بطي الصفحة المفتوحة. أمَّا الفتنة عندما تنتشر بين النّاس فهي كالنّار في الهشيم، بدايتها بثّ افتراءات ودسائس وكيد ومكر، ونشر المعيبات بين النّاس، أمَّا نهايتها فسلب ونهب، وشتم وتنابز بالألفاظ، وإقصاء وعزل سياسي وتقتيل بلا رأفة.

ولأنّ الفتنة أشدُّ من القتل فإنْ شبّت نيرانها في من شبّت يسجّلها التّاريخ في صفحاته مآسي وآلام وأوجاع وتأزّمات على حساب الهويّة والسيادة، حتى تصبح مضرب مثل كما هو حال الفتنة بين داحس والغبراء التي دامت أربعين سنة، وهي فتنة من فتن الجاهلية، وقعت في منطقة نجد بين فرعين من قبيلة غطفان (عبس وذبيان)، وكذلك فتنة بني أصفهان، و فتنة البسوس، وغيرها من الفتن والمعارك الكثيرة التي عاشها وخاضها العرب في الجاهلية وكانت على حساب مكارم الأخلاق والهويّة العربيّة.

ومع أنَّ حركة التّاريخ متّصلة زمانًا، ومنفصلة موضوعًا، فإنَّ الفتنة عبر الزّمن لم تنقطع، ومن ثمَّ مآسيها تتكرّر، ورموزها يتجدّدون؛ فعبد الله ابن سبأ الذي ظهر من اليمن سنة 30هـ مفتنًا، هو عبد الله بن سبأ الذي انتقل إلى الحجاز مفتنًا، ثمّ انتقل إلى البصرة لذات المهمّة ومن بعدها الكوفة، ثمّ انتقل فتنة إلى مصر.

والفتنة كونها ترويجًا للمعيبات مع كمٍّ من الدّسائس فهي المتلوّنة في كلّ عصر، ففي عصرنا هذا (القرن 21) لِحَافها من طبقتين (دين وسياسة) مرّة بمرة، ومرّة بلا لون، وبهذا التلوّن ستظل الفتنة مستمرّة ليس في بقاء أثرها فقط، وإنّما في ممارستها من خلال التعمّد والإصرار على هذا التلوّن، وهكذا هي الأوراق تُخلط، حتى أصبح الدّين عند البعض لا يزيد عن منطق (حلال لنا وحرام عليهم)؛ ولذا فلا إمكانيَّة لاسترداد الكرامة والسيادة ما لم يتم إطفاء نيران الفتنة بمشروعٍ وطني يمكن الجميع من تجاوزها رغبة وإرادة.

استردادُ السَّيادة في دائرة الممكن:

ولأنَّ صُنع السّيادة ليس بمستحيلٍ فإنَّ استردادها لا يكون إلَّا ممكنًا، أي: مع أنَّ صُنع السّيادة ليس بالأمر السّهل فإنَّ استردادها إذا ضاعت يستوجب جهدًا؛ ولذا فالسّيادة الوطنيّة بين متوقّع وغير متوقّع قد تبقى هي كما هي هويّة، وقد تصبح بما تعمل أيادي شعوبها هويّات وانتماءات؛ ففي

الماضي كانت القراءات السياسية المتوقّعة إنَّ الهويّات الوطنية تبقى هي كما هي هويّات، ما لم يتدخل الأجنبي، ولكن في دائرة المتوقّع الآنيّة فالأجنبي يرى أنَّ المحافظة على هويّات الشّعوب تكفيه كثير من الآلام، ولكن ما يدور من صراعات داخلية في بلدان الشّعوب التي هي في حاجة للأجنبي، قد تدفعه إلى تبني من يلتجئ إليه مناصرًا، وهنا تكمن علّة السيادة.

وبناء على سجلات التَّاريخ لقد سجّل التاريخ هويّة للاتحاد السوفييتي، والتّاريخ ذاته شطب تلك الهويّة من صفحاته، وجعله على هويّات بعد فترة امتدت من (1922 ـ 1991م)، ومن هنا فلو سألنا من سألنا خلال تلك الفترة: هل يمكن أنّ يشطب التّاريخ من سجلّاته هويّة الاتحاد السوفييتي وسيادته العظيمة؟

نقول:

في ذلك الوقت هناك من كان يراها في دائرة المتوقّع، وهناك من لم يرها في هذه الدائرة.

إذن: على المفكّرين والسّياسيين أن لا يقصروا تفكيرهم ورؤاهم وخططهم على المتوقّع فقط، بل عليهم أن لا يغفلوا عن غير المتوقّع، وإلّا سيفاجؤون بما هو مؤلم.

ففي دائرة المتوقّع ستظل هويّة الشّعب الأمريكي هي كما هي، وفي دائرة غير المتوقّع قد لا تكون هوية هي كما هي، أي: قد تلد الهويّة الأمريكيَّة

من أحشائها هويّات؛ فيصبح من يستظل اليوم بلحاف الهويّة الأمريكيّة ملتحفًا بهويّات جذورها ضاربة في التَّاريخ.

وعليه: فإنَّ دائرة غير المتوقّع دائمًا مملؤة بالمفاجئات والعجائب والمستغربات، فبالمقارنة بين ما تلعبه أمريكا من أدوار، وما كان يلعبه الاتحاد السوفييتي وحفيده اليوم (روسيا) من أدوار، لا يجعل البعض يتوقّع أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيَّة هي التي أصبحت تتبنّى ثورات الشّعوب، وأنَّ الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي (روسيا) هو المتخلّي عن هذا الدّور الذي كان أكبر متبني له. أي: إنَّ الزّمن الذي هو كفيل بترويض الطغاة، سيكون هو الكفيل باستبدال المواقف بين متوقّع وغير متوقّع، وهو الممكن من استرداد السيادة.

في ذلك الزّمن كانت الولايات المتحدة الأمريكيّة لا تقبل أن يصبح الإخوان المسلمون حكّامًا في أوطانهم، وهكذا كان حال الاتحاد السوفييتي بالتمام؛ ولذا في ذلك الزّمن كان هذا الأمر غير متوقّعًا، ولكن في هذا الزّمن أصبح في دائرة المتوقّع، ومع ذلك لكلّ شيء ثمن، أي: أصبحت السياسات الفاعلة هي التي تُرسم وفقًا لما هو متوقّع وما هو غير متوقّع؛ ولذلك يخطأ من يغفل عندما يرسم سياساته واستراتيجيّاته عن دائرتي الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع).

في دائرة غير المتوقّع كان الكثيرون لا يصدقون إنَّ الإخوان المسلمين يحكمون مصر وتونس وليبيا مرّة واحدة، ولكن عبر الزّمن في دائرة المتوقّع كان الكثير من الإخوان المسلمين لا يرون مسافة تبعدهم عن سدّة الحكم وقمّة

سُلطانه، وهم في دائرة المتوقّع نفسه كانوا واثقين من أنَّ الشعب سيكون سندهم في ذلك، غير أنَّهم في دائرة غير المتوقّع سقطوا من أوَّل جولة.

وبالعودة إلى بعض القراءات ففي بداية التسعينيات كانت توقعات المنظر الأمريكي صموئيل هنتنجتون حدوث صدام حضاري بين المسلمين والغرب؛ ولذلك رجّح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام متوتّرة على نحو ثابت من العدائيّة.

ومن هنا كان الافتراض القائم في دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية: إنَّ المتطرّفين الإسلاميين هم رأس حربة يجب أن يُكسَر قبل أن يدمي بأهل الغرب، فكانت الاستعدادات بكلّ الوسائل من قبل تلك الدِّول لمواجهة الخطر القادم نحوها، ولكن اليوم بالنسبة لهم أصبح ما كان غير متوقّع متوقّعًا؛ حيث أصبحت الدّول الغربيّة ترسم خططها وسياساتها بما يمكّن المسلمين من المواجهات الداخلية (إسلاميين ضدّ مسلمين)؛ فحفّزت على تمكين الإسلاميين من الحكم، لا لمحبّة فيهم، لكن لكونهم قوّة جذب لغيرهم من الإسلاميين المختلفين والمتخالفين في رؤاهم وأفكارهم، وطموحاتهم؛ فأوجدت أرضيّة لجمع شتاتهم من الخارج، لتكون الصدامات داخل الحدود الوطنيّة، وليس خارجها (صدامًا مع الذَّات وليس مع الغير).

وبهذا المشروع ستكون رحى الصّراع الدّاخلي دائرة بين الأخوة (المسلمين)؛ فالغرب عازم على أن يلهي المسلمين بأنفسهم (إسلاميين ضدّ مسلمين)؛ وذلك لمعرفته أنَّ بعض منهم يرى من باب الوجوب أن تكون

الخلافة الإسلامية له دون غيره، وغيره لا ينبغي له ذلك، ومن ثم ينبغي مواجهته صدامًا وخصامًا واقتتالًا، سواء أكان من الإخوان المسلمين، أم أنّه من غيرهم؛ وهنا يصبح العداء والصدام والاقتتال على أشدّه بين الأخوة، وهذا ما توقّعه أهل الغرب الذين افترضوا أنّ المسلمين هم أقدر من غيرهم على تصفية حسابات بعضهم بعضًا.

مرتكزات السّيادة:

السّيادة الوطنيّة لا تكون إلّا عن استقرار إرادة بفاعلية الشَّعب وحيويَّة كرامته؛ إذ لا انتهاك للحريَّات وهويّة المواطن وسيادته، ومن هنا تُعدُّ السُّلطة القوَّة الممكِّنة من حُسن الإدارة والسيطرة على الأمور من الانفلات والفساد، وهي المرسِّخة للسيادة الوطنيَّة وفقًا للمرتكزات الآتية:

ممارسة الحقوق:

الحقوق على المستوى الإنساني ما يخصّ الفرد والجماعة والمجتمع، والشعوب والأمم، وهي عندما تمارس عن إرادة تُمكِّن من العيش دون حرمان من أيّ شيء يمكن أن يكون مشبعًا لحاجاتهم المتنوِّعة والمتطوِّرة؛ ولذلك الحقوق تؤخذ بلا إذن من أحد، وأن سُلبت سُلِبت السّيادة.

وقاعدة الحقوق تقول:

(الحقوق يطالب بها، فتعطى، فتؤخذ، وتمارس).

ومع أنَّ الحقوق قابلة للممارسة عن إرادة، فإنَّها في أوطان التكميم تتعرّض للتقويض بلا مبررات منطقيَّة، ومن هذه المبررات: أنَّ المواطن لم يكن في مستوى الإدراك السياسي الذي به يتمكَّن من ممارسة حريَّته سياسيًّا، وهو أيضًا لم يَخبُر بعد إدارة الشؤون الاقتصاديَّة، ومن ثمَّ فإنَّ الحكومة هي المسؤولة ممّا يستدعي سنّ القوانين، التي تخوّل الحكومة لأن تحلَّ محلّه في الوقت الذي فيه الحكومة قاصرة ولا تستطيع أن تحلّ محلّ المواطن إلّا بعد أن تعرض كلّ شيء على قمّة السُّلطان، الذي في أوطان التكميم بيده الأمر والنّهي، ولأنَّ المواطن يعرف حقيقة الأمر بأنَّ ذلك هو سلب لسيادته فيرفض بداية، ويقبل وسطًا عن غير إرادة حرّة، ويثور نهاية بكلّ إرادة، حتَّى يسقط قمّة السُّلطان من على قمَّة السُّلم السُّلطاني، ويستردّ سيادته، أو يستشهد دونها.

وعليه: فالحقّ لا يحقّه إلَّا الحقّ والباطل لا يسنده إلّا باطل، والفرق كبير بين من يتّصف بالحقّ حتَّى يسمى به ويتّصف، ومن يرتكب الباطل حتَّى يتّصف به، ولتبيان ذلك أقول:

.كلمة الحقّ الأولى في الجملة السّابقة: تدلُّ على التصاق الفعل بفاعله.

. وكلمة الحقّ التالية في الجملة السّابقة تدلّ على المصدر الذي يُستمدّ الحقّ منه.

. وكلمة التّوسط بين الحقَّين: (لا يحقّه) تدلّ على أنَّ الحقّ لا يستطيع إحقاقه (هو كما هو) إلّا الحقّ الذي استمدّ منه.

وفي المقابل جاءت الجملة الآتية: (الباطل لا يسنده إلّا الباطل)، وهذه الجملة هي الأخرى حقّ، ولكنَّها ليست الحقّ الذي جاء بالحقّ؛ فكلمة الباطل التي وردت أوَّلًا في جملة ما بين القوسين السَّابقين، هي: (الباطل هو كما هو)، والباطل التالي للباطل في ذات الجملة، هو: (الفاعل للفعل الباطل)، وهو الذي لا تسنده حُجَّة حقّ؛ ولهذا فالحقّ كما قال جبران خليل جبران: (يحتاج إلى رجلين، رجل ينطق به، ورجل يفهمه).

ولذا فالحقّ هو الحقّ، سواء أكان اسمًا أم صفةً أم فعلًا، فالحقّ كونه قيمة أخلاقيَّة يتوحّد مع القول، ويتوحّد مع العمل، ويتوحّد مع الفعل والسّلوك، وعندما يتمّ التوحّد به يأخذ المتوحّد به صفة الحقّ الذي لا يتبدّل: (هو كما هو)، ولكن الحقّ في أوطان التكميم يتعرّض للاختطاف قبل أن يُمارس، ممّا يجعله قيمة مقوّضة بالقوّة التي لا يرتضيها من قوِّضت حقوقه عن الممارسة الحرَّة.

ولأنَّ الحقوق تؤخذ فهي لا تؤخذ إلَّا عن طريق الحواس، فعندما تكون المشاهدة حقًّا فلا ينبغي لأحدٍ أن يُحرم منها، وإذا كانت الملاحظة حقًّا فكذلك لا ينبغي لأحدٍ أن يُحرم منها، وهكذا عندما يكون السّمع والذّوق، واللّمس، والتفكير، والتعليم، والعمل حقوقًا؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم أحدًا

منها، ولأنَّها حقوق فينبغي أن تمارس بإرادة، ومن ثمّ فالحقوق تُسلَّم فتُستلم عندما تكون في متناول الاثنين، أو الأكثر.

والنِّظام الديمقراطي هو النِّظام الذي يرسّخ السيادة والذي لا تقع فيه الحقوق في خانة المطالب، فإذا كانت في خانة المطالب فإنَّها تعني: أنَّ هناك قيودًا تحول بين الطالب والمطلب: (بين الحاجة، ومشبعاتها)، ومن ثم فلا سيادة.

ولذا لا ينبغي للحقوق أن تكون مطالب، بل ينبغي في دولة السيادة أن تكون مشبعات وفقًا للحاجة؛ فعلى سبيل المثال: الحريَّة حقّ، والسُّلطة حقّ، والملكيَّة حقّ، فلا ينبغي لأحدٍ احتكارها تحت أيَّة مظلة، ولا ينبغي لها أن تكون مِنَّة من أحدٍ، ولا يمكن أن تؤخذ الحقوق، أو تمارس ما لم تتوافر اشتراطاتها المرسّخة للسّيادة، وهي:

1 . الرَّغبة:

وهي القوَّة العقليَّة الموجَّهة إلى هدفٍ محدّدٍ أو موضوعٍ بعينه، وهي: إحساس نفسي تجاه الآخر، وشعور بالميل إليه، وهذا الأمر يجعل روح التجاذب تدفع إلى المتابعة والاقتراب ممّن تتوافر فيه اشتراطات الإشباع المرضي، فالإنسان السوي دائمًا تملؤه الرّغبة، وتشدّه تجاه ما ينبغي له من حقوق، وهو لا يأمل أبدًا أن يحول أحدٌ بينه وبينها، وإنْ أُكره من أحدٍ على ذلك فيرفض، ثمّ يتمرّد، ثمّ يثور إلى أن يعيد حقوقه للممارسة، أو يدفع حياته ثمنًا دونها.

إذن: توجد علاقة إيجابيَّة وقويَّة بين الرَّغبة، وممارسة الحقوق، وهذه ثابتة لدى المواطنين، إلَّا من أصابته عاهة أو إعاقة، أو لا زال قاصرًا أو عاجزًا.

ومع أنَّ الرَّغبة حيويَّة داخليّة فإنَّ مشبعاتها خارجيَّة فالمواطن الذي له الحقُّ في ممارسة الحريَّة بأسلوب ديمقراطي، سيظل راغبًا وساعيًا في ذلك إلى أن يتمكَّن من ممارسة حقوقه، مما يجعل ممارسته لها مشبعة لرغبته الداخليَّة، وفي المقابل إذا حُرم من ممارسة حقوقه بحريَّة سَتُقهر رغبته الداخليَّة، ومن ثمَّ ستستفزُّ نفسه مما يجعلها في حيرةٍ من أمرها: بين الصَّمت، أم رفع الصَّوت في وجه من حرمها من ممارستها، ومن هنا يحدث الخلاف وتُقبل المواجهة، حتى يحسم الأمر إيجابيًّا، ولكن إن حُسم الأمر سلبيًّا فالمواجهة لن تنتهي فتعيد الكرة مواجهة من بعد مواجهة، حتى يُحسم الأمر إيجابيًّا: (تشبع الرَّغبة دون أن يكون إشباعها على حساب الغير).

2 . الإرادة:

الإرادة امتلاك زمام أمر عن وعيٍ ومعرفةٍ بها يتمكَّن الإنسان من اتخاذ القرار المتعلّق بأمره رفضًا أو قبولًا، وفي الوقت ذاته يمتلك صاحب الإرادة المقدرة على اتخاذ القرار، والإقدام على الفعل والسّلوك، فمن امتلك زمام أمره إرادة تامَّة تقدَّم تجاه ما يرغب دون أن تكون رغبته على حساب رغبات الآخرين، ولكن الإرادة في معظم الأحيان تُكبح من الدكتاتوريين، الذين يلجمون الأفواه المطالبة بها؛ فيحدث التنازل عن ممارسة الحقوق بآلام فقدان القوّة الممكِّنة من سيادة الإرادة، ويسود النّفاق دوائر الحاكم والمحكوم إلى حين

أنْ تتاح الفرصة الأخيرة للانقضاض على ذلك المقوِّض للقيم الكريمة، التي بإعادتها يعيد المواطن حقوقه للممارسة الحرَّة.

ومع أنَّ للإرادة علاقة بالطبيعة الخَلقيّة، التي خُلق الإنسان عليها؛ فإنَّها في حاجة للتّدعيم بما يُمكِّن من امتلاك القوّة، التي لا تجعل الإنسان يضعف ويحيد عمَّا لا يجب الحياد عنه كما حصل مع أبينا آدم عليه السَّلام عندما أغواه الشيطان فعصى ربَّه عن إرادة، وليس عن إكراه شيطاني؛ ولهذا فالإنسان الذي خُلق مسيّرًا في أحسن تقويم اختار الانحدار إرادة من قمّة الخلق (في أحسن تقويم) إلى ما قلل من شأنه بأسباب الغفلة، وضعف الإرادة، حتى أصبح أقل شأنًا عمَّا خُلق عليه، وعندما لامس القاع سُفليَّة أخلاقيَّة أخذت الصّحوة والحيرة تملأن نفسه ندمًا فاستغفر لذنبه عن إرادة؛ فتاب الله عليه.

فآدم عليه السَّلام خُلق على الفطرة، خُلق معتدلًا في أحسن تقويم، ولكن عندما حاد عن الفطرة إرادة وجد نفسه منحدرًا؛ بأسباب مخالفته قواعد البقاء الدّائم ارتقاء، الذي من بعده أصبح الهبوط أمرًا واقعًا؛ إذ لا مكان للتخيير، فالتخيير فرصة تُمنح من أجل حُسن الاختيار عن إرادة، ولكن من يعمل على إضاعة الفرص ارتقاءً فالفرص ارتقاء قد لا تتكرر، وفي المقابل فرص الانحدار تتعدَّد وتتنوَّع وتتضاعف بكتيريًّا.

ومن هنا فالإنسان الذي خُلق على التسيير والتخيير كان مسيّرًا وفقًا للطبيعة الخَلقيَّة، وفي المقابل كان للتخيير فسحة الإرادة التي مكّنت آدم من الأكل من تلك الشّجرة المنهي عن الأكل منها.

وعليه: فالإرادة المطلقة بيد الخالق يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد، وهو على كلّ شيء قدير، أمَّا الإرادة على المستوى البشري فهي لا تخرج عن دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ ولهذا كان الوجود عن قوّة وإرادة فعّالة، ممّا جعل مشيئة الوجود بيد الموجد بالقوّة، والقوّة الفعّالة يمكن أن تكون مطلقة، ويمكن أن تكون نسبيَّة ممكنة؛ فالخالق يخلق بالقوّة المطلقة، والصّانع يصنع بالقوّة النسبيَّة، ومن هنا فالإنسان يمتلك القوّة التي تستوجب حُسن تصرّف عن إرادة، فإن كان التصرّف عن إرادة حرَّة كان الإنسان مسؤولًا عن تصرفاته سلبًا وإيجابًا، ومن ثمّ فالتسيير مطلقًا بالقوّة والتخيير نسبيًّا بالإرادة؛ إذ لا إكراه، ووفقًا للمقدرة في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

وحتّى الدّين مصدر الفضائل والقيم لا إكراه فيه، فكلّ شيء بين النَّاس عن إرادة، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر؛ ولذا وجب قول الحقّ، وترك النَّاس أحرارًا يختارون ما يشاؤون إرادة وسيادة، ولكن إن حدث الانحراف فوجب الإصلاح، الذي يستوجب البدء مع المنحرفين من حيث هم: (جهلًا أو تعلّمًا)؛ وذلك من أجل بلوغ الإصلاح أو بلوغ الحلّ إرادة وارتقاء.

ولأنَّ الأخلاق ارتقاء أساس المعاملة الحسنة والأخذ بها إرادة لا شكّ أنَّه يجعل الإنسان على المحبّة بدلًا من أن يكون على الإكراه، الذي لا يترك

إلّا ألما: {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاس حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}19، أي: فلا داعي أن يضيق صدرك يا نبي الله؛ فأنت تعلم أنَّ مشيئة الخالق هي الفاعلة: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا}20؛ لذلك كان محمَّدٌ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ داعيًا إلى سبيل الحقّ بالحكمة والموعظة الحسنة ولا إكراه، وهذه عين الأخلاق ارتقاء، فالأخلاق تُعدُّ قيمة ارتقاء في ذاتها، وعندما تتجسَّد في السُّلوك إرادة يصبح سلوكها قمّة، ومن أراد أن يكون قمّة فعليه بالأخلاق الحميدة ارتقاءً وإرادةً.

ولو عُدنا إلى زمن الرُّسُل عليهم الصَّلاة والسَّلام فلا وجود للأنظمة الحاكمة، التي أصبحت تعمل على تقييد الإرادة ما استطاعت فالأمر في تلك الأزمنة كان بين السّماء والأرض إنباءً ورسالات: (أنبياء ورُسُل)، أمَّا بعد الرّسالات والرُّسُل فأصبح الأمر بين النَّاس شورى، وفقًا للإرادة والرّغبة، والمقدرة، والحاجة المتطوّرة؛ قال تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}21، والشورى هنا لم تكن خاصَّة بالمسلمين، بل هي الحلُّ فمن شاء الحلّ فعليه بها ديمقراطيَّة بلا مكاره: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاس حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}22.

---

[19] يونس: 99.

[20] يونس: 99.

[21] الشورى: 38.

[22] يونس: 99.

وهنا توجد علاقة واضحة بين الإرادة والاختيار فالاختيار لا يكون إلّا وفق الرّغبة والمعرفة، وبعد تبيّن، أمَّا الإرادة فلا تكون إلّا بامتلاك الحريَّة؛ إذ لا قيود ولا مظالم.

ولهذا فالاختيار إن أُحسن تدبّرًا وعن إرادة، ومقدرة أَحدث النُّقلة إلى ما هو أكثر ارتقاءً، وإن لم يُحسن الاختيار فسيؤدّي بأصحابه إلى السُّفليَّة والانحدار والدّونيَّة، ممّا يجعل السّلوك الانحرافي في حاجة للتقويم، حتى لا تسود المفاسد والمظالم (هيمنةً، وحرمانًا).

وعندما تكون الإرادة حرَّة تفتح السُّبل أمام الإنسان في دائرة الممكن سلبًا أو إيجابًا، وفي المقابل إن كانت الإرادة في حالة ضيق أو منعدمة؛ فلا يجد العمل سبيلًا للإنجاز، ولا يجد الإنسان سبيلًا للتقدّم تجاه المأمول المراد نيله.

ولأنَّ الإرادة الإنسانيَّة لا تكون إلَّا عن دراية مع حُسن تدبّر ومقدرة على التمييز والاختيار فهي المحرّك، والمحفّز الأساس لبناء الإنسان والنّظر إليه قيمة رفيعة، ومن ثمّ ينبغي للإنسان أن يُمكَّن ممّا يُمكِّنه من التقدّم والارتقاء، وإحداث النُّقلة إلى ما هو مأمول علمًا ومعرفةً وتقنيةً ومعتقدًا، إلى جانب ترسيخ قيم الاحترام، والتقدير، والاعتبار، والتسامح، والتعاون.

ولأنَّ ذهن العاقل مركزه الإرادة فهي الميسّرة لِسُبل العمل أمامه بفاعليَّة، ومن ثمّ ليس للعاقل إلّا الارتقاء إن أحسن اختياره وتدبّره، ولكن إن لم يحسن

اختياره وتدبّره فلا سبيل له إلّا الانحدار، الذي من بعده يكون النّدم والألم، اللذان إن ألما بالإنسان جعلاه في حاجة لمنقذ.

فالإرادة إن كُبِحت بأيّة علّة ستعود إلى الذّهن لتقييم المواقف، ومن ثمّ تقويم الحالة وتوجيه السّلوك البشري إلى اتخاذ ردّات فعل تكون حساباتها في دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع؛ فعلى سبيل المثال: وكما سبق تبيانه الإنسان عندما يعطش سيتوجّه إلى مصادر المياه؛ ليروي ظمأه رغبة وإرادة، وضرورة مُلحة، وهذا الأمر الطبيعي الذي يتوافق مع الفطرة، ولكن إن مُنع من ذلك فليس له إلّا قبول دفع الثّمن حتى النّهاية استجابة أو اقتتالًا، وهكذا إن جاع فليس له إلّا التوجّه إلى مصادر إشباع الحاجة (حياةً أو موتًا)؛ ولذلك فعندما تتطابق الفطرة مع الإرادة تصبح الغرائز أكثر ضغطًا على أصحابها، ولا إمكانيَّة للتخلّص منها إلّا إشباعًا، أو القبول بدفع الثّمن.

ومن ثمّ فالتوجّه إلى البحث عن مصادر بقاء الحياة تقليدًا يتوافق مع الفطرة، أمَّا المقاتلة من أجل الحياة تقليدًا فلا يتوافق معها، ولهذا فالكائن العاقل في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يتذكّر ويتدبّر، ويفكّر بما يتطابق مع فطرته دون أن يقصر ذلك عليها، ممّا يدعوه أحيانًا إلى ما هو ممكن تقليدًا، أمَّا بقيَّة الكائنات فإنَّها لا تُدبِّرُ أمرها إلّا تقليدًا متماثلًا مع الفطرة؛ ولذلك فهي كمن يراوح في مكانه بلا أمل؛ إذ لا مستقبل تدركه سوى الفطرة التي خُلقت عليها بلا تخيير.

وعليه: فالسيادة امتلاك زمام الأمر بلا سُلطان خارجي بها يتمكّن الإنسان من الاختيار الحرّ، ومن دونها يُقهر وهي الوعي بما يجب، وما لا يجب مع وافر الحريَّة؛ إذ لا إرغام من أحدٍ، ومن هنا فهي منبع الأمل للذين يأملون بلوغ غاياتهم بلا تدخّلات على حساب القيم، والكرامة الإنسانيَّة.

وعليه: فمن أجل ممارسة الحقوق يتحوّل الموت الذي هو سلب للحياة إلى قيمة مقدّرة إيجابًا، بها يتمّ نيل الاعتراف، والتقدير، والاعتبار عندما يكون عن إرادة عملًا يَرجو الإصلاح أملًا وارتقاءً.

إذن: فلا حقوق تمارس إلَّا عن إرادة، والإرادة لم تكن كما يظن البعض مجرد حُسن اختيار، فلو كان الأمر كذلك لكان المسميان لمعنى واحد، والدّليل على أنَّ الإرادة عندما تكون أمام أمرين تختار أحدهما، أو تستبدله دون الآخر، وكذلك فالإرادة عندما تتخذ قرارها يكون القرار في اللحظة نفسها تجاه هذا الأمر، أمَّا الاختيار فيكون من أمور متعدِّدة يقع الاختيار على واحد منها يتمّ دفعه للإرادة التي تتّخذ قرارها فيه.

3 . الطّلب:

نظرًا للإحساس بالحاجة والتعرُّف على بواعث مشبعاتها تصبح المطالبة بالمشبِع حقًّا لا يمكن التخلّي عنه، ولا يهدأ البال وتطمئن النّفس إلّا بأخذ ما يشبع الرّضا ويحققه، ولأنَّ الحقوق في الأوطان الحرَّة تمارس فلا يوجد من يطالب بها.

أمَّا في أوطان التكميم فإنَّ المطالبة بها جريمة يعاقب عليها القانون، ولهذا يُظهر المواطنون المحرومون من ممارسة حقوقهم الطّاعة للقانون، الذي سُنَّ لحرمانهم من ممارسة حقوقهم تامَّة، وفي المقابل يبطنون له ولمن سنَّه ما لم يكن متوقّعًا لأولئك الذين سنّوا ذلك القانون الظّالم.

ولأنَّ الحقَّ يمارسُ فمن يُحرم من ممارسته بالقوّة سيكون رافضًا لتلك القوّة، وسيكون متربّص الدّوائر بمن حرمه من ممارستها إلى أن يطيح به بغاية استرداد السيادة؛ فحرمان المواطن من ممارسة حقوقه في السُّلطة والثروة والسِّياسة، وفي الرّغبة، يدفعه بالقوّة إلى الرّفض، وقبول التحدّي ممّا يجعل المحرومون من ممارسة حقوقهم يشكّلون كتلة عظيمة لا تُقهر، وتزداد عظمة عندما تثور الشعوب وحدة واحدة بهدف استرداد السّيادة الوطنيَّة.

ولأنَّها الحقوق فينبغي أن تُفخَّم وتُعظَّم، ومع أنَّها حقوق قابلة للممارسة عن إرادة، فإنَّها في أوطان التكميم تتعرّض للتقويض بمبررات لا أخلاقيَّة، فالسُّلطة التي هي حقّ لكلِّ مواطن دُسترت لها النُّظم، وسُنت لها القوانين، حتى أصبحت منزوعة من أيدي أصحابها، وأعطيت للحاكم ليتصرّف فيها كما يشاء وقد أصبحت على حساب السيادة.

وهكذا كان حقّ التملّك وحقّ التنقّل، وحتى حقّ اختيار شريك الحياة مقوّض برواء رئيس الدَّولة، الذي عقله لا يزيد عن عقل شيخ قبيلة؛ حيث عقله لا يسع التفكير أكثر من حيز مرعى ماشيته، ولهذا في زمن حكم شيخ القبيلة الذي حكم ليبيا 42 عامًا تقريبًا (الشيخ الكبير) قد زوّج من زوّج،

وطلّق من طلق، وصادر ممتلكات من يمتلك، وداهم محلات ومقرّات من داهم من الباعة والملّاك، وكذلك غيّر وثائق السجلّ العقاري، ثمّ تلاه بالحرق بغرض تزوير الحقائق، التي بها تقوّض حقوق المواطنة والسيادة؛ من حقّ التملّك إلى حقّ الانتماء إلى الوطن؛ ونتيجة لهذا العسف الشديد استسلم من استسلم سنينَ، ورفض من رفض سنينَ، وتجنّب من تجنّب، واستشهد في سبيل ذلك من استشهد وثار من ثار، حتى تحرّر وحرّر؛ ولذلك كان الثّمن في سبيل تحرير الوطن والحاجات المشبعة للحقوق مرتفعًا، ولأنَّه كان مرتفعًا فلا شيء يناسب رفعته إلّا تفخيم قيمة الحقوق؛ حتى لا تعود تلك المظالم من جديد.

ومن هنا فإنَّ قيمة الحقوق لا تُفخَّم إلّا بأخذها، والتمسّك بها دون أيِّ تنازل، وحتى أولي الأمر من النَّاس لا حقّ لهم في حقوق النَّاس، الذين أولوهم الأمر المولى إليهم، فهم لا يحلّون محلّهم، بل هم يمثلونهم رسميًّا أمام الآخرين، ووفقًا لدستورٍ يُسن من قبل أصحاب الحقوق جميعًا؛ وذلك من أجل أن يحفظ لكلّ ذي حقّ حقّه، فالحقوق لا يمكن أنْ تُعظّم إلّا بالتمكّن من ممارستها دون منّة من أحدٍ، ودون أيِّ اشتراطات سوى تلك التي يحفظها الدستور حقًّا.

أداء الواجبات:

الواجبات جمع واجب، وهي تؤدَّى دون انتظار إثابة من أحدٍ، وأداؤها التزام أخلاقي تحفِّزُهُ الرّغبة، وتدفعه الإرادة، والوفاء به يحقّق الاعتزاز لمؤديه، ومع أنَّ الواجب يؤدّى، فإنَّ أداءه لا يستوجب إثابة من أحدٍ، وفي المقابل

من لا يؤدِّي واجباته يجد نفسه أمام المساءلة، والعقاب إن لم يكن له عذر مقنع.

وقاعدة أداء الواجب تقول:

الواجب قيمة وأداؤه مبدأ، ومن لم يؤدّيه عن إرادة فستكون الشرائع، والأعراف والقوانين كفيلة بإلزامه.

والواجبات في دائرة السِّياسة تؤدّى في مقابل حقوق تؤخذ وتمارس، وأداء الواجبات دائمًا يجعل الذات الفردية أو الجماعية والمجتمعية في حالة الإيجاب، أمَّا اقتصار الفرد أو الجماعة والمجتمع على أخذ الحقوق فقط فإنَّ ذلك يجعل المستلم طرفًا سلبيًّا، والذي يغيّره إلى حالة الإيجاب أداؤه الواجبات، فمن الواجب أن تعمل وتفعل وتسلك، في مقابل ما أخذت أو أعطي إليك، وهذا لا يعني أنَّ الحقوق والواجبات هما المرتكزان، ولا شيء غيرهما في ممارسة الديمقراطيَّة، بل هناك شيء آخر من مكوِّناتها الرّئيسة ألا وهو المسؤوليَّة التي من دونها لا يمكن أن يؤدَّى الواجب بنجاح، وكذلك المسؤوليَّة هي الأخرى لا تؤدَّى بنجاح إلّا والواجب يصاحبها.

ومن ثمّ فالعلاقة قويَّة بين ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمُّل المسؤوليَّات، والعلائق في مجملها نتيجة وجود طرفان أو أكثر، ممّا يستوجب أن يسود الحوار بينهم، حتَّى يسري أو يسود القبول والتقارب والتفاعل، أو يسود الرّفض والابتعاد والفرقة، أو يسود الانسحاب، وفي حالة القبول والتّفاعل الذّاتي تتكوّن العلاقات وتقوى الروابط الاجتماعيَّة والإنسانيَّة،

وعندما تتكوَّن العلاقات يترتّب على ذلك بالضرورة: (أخذٌ) كما هو مبيّن في الحقوق و(عطاءٌ) كما هو الحال في الواجبات، أي: إنَّ العلاقة بين المسؤوليَّات والحقوق والواجبات هي علاقة: (قرار، وأخذ، وعطاء)، أيّ: في اتخاذ القرار مسؤوليَّة، وفي الأخذ حقوق، وفي العطاء واجبات.

وعليه: لا يمكن أن يتمَّ الأخذ والعطاء عن وعي إلّا والمسؤوليَّة في ذلك سابقة عليهما، فعلى سبيل المثال: لو أخذنا وليّ الأمر نجد أنَّه مسؤول عن أفراد أسرته، وفي الوقت ذاته لهم واجبات عليه ينبغي له أن يؤدّيها تجاههم، وما يُعدُّ واجبات على وليِّ الأمر تجاه أفراد الأسرة هي ذاتها تُعدُّ حقوقًا بالنّسبة إليهم، وهكذا في حالة التّبادل يظلُّ لوّلي الأمر حقوق ينبغي أن يأخذها أو يطلبها وفي الوقت ذاته تعدُّ واجبة الأداء على أفراد الأسرة؛ ولذلك فالحقوق والواجبات والمسؤوليَّات الذاتيَّة يتمّم بعضها بعضًا كما تتمّم أضلاع المثلث المتساوي الأضلاع بعضها بعضًا.

ولأنَّ الحقوق واجبة الممارسة بإرادة فكذلك الواجبات والمسؤوليَّات ينبغي أن تؤدّى وتُحمل بإرادة، ولكن إن اعترض معترض على أصحابها بالمنع كرهًا فليس لهم بدّ إلّا الرّفض، وقبول التحدّي وإعلان المواجهة.

ولذا فعندما يتحدّى السُّلطان الشَّعب بأسره ويحرمه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمل مسؤوليَّاته ستكون المواجهة ثورات في الميادين العامَّة والسّاحات الشَّعبيَّة من أجل استرداد السيادة.

ولأنَّ الواجب ينبغي أن يؤدّى فلا داعي لأحدٍ من أفراد الشَّعب أن يتأخّر عن أدائه، وإذا تأخّر ينبغي للقوانين المستمدّة من الدّساتير المرسخة للسيادة أن تلزمه بذلك.

ومع أنَّ الواجبات تؤدّى، فإنَّ أداءها لا يكون ميسّرًا بأسباب كثرة العوائق التي تقوّضها؛ ولذا فإذا كان من واجب قمّة السُّلطان وحكومته المحكومة بأمره أن يجعلوا مصلحة الوطن وسيادته هي العليا ولم يفعلوا ذلك، فقد وضعوا أنفسهم في مواجهة الغضب، الذي إن ثار أصحابه كان كالسَّيل سيلقي بكلّ العوائق خارج مجراه بغاية استرداد السيادة؛ ولذلك وجب تفخيم قيمة الواجب بالتماثل مع تفخيم قيمة الحقوق، أي: فإن لم تُفخّم الواجبات بأدائها عن رغبةٍ فإنَّ المواطن قد يجد نفسه رهينة الحرمان والإقصاء، والتغييب والترعيب، ولهذا لا خيار للمواطن إن أراد الحفاظ على سيادته أو استردادها ما لم يأخذ بثلاثة أمور في وقتٍ واحد، وهي:

. حقوق تمارس.

. واجبات تؤدّى.

. مسؤوليَّات تُحمل بلا تردُّد.

ومع أنَّ أداء الواجب تجاه الوطن واجبٌ، فإنَّ بعض المواطنين يتخلّفون أو يتأخرون أو يتهرّبون عن أدائه؛ ولذا وجب تفخيم الواجبات بأدائها؛ كونها حقّ للوطن على كلّ مواطنيه، وكلٌّ وفقًا لقدراته واستعداداته، ومهاراته

وتخصصه؛ ولأنّها كذلك فهي الواجب على كهولهم ومن لم يؤدّها عن إرادة يعدُّ مقصّرًا تجاه وطنه الذي يستوجب من جميع أبنائه تفخيم قيمه الحميدة، مقابل استثمار خيراته وثرواته والعيش الآمن، والحاجات المشبعة والسيادة العليا، ومن هنا فإنَّ صون أمن الوطن هو صون السيادة الوطنيَّة، واستثمار ثروات الوطن، استثمار للمواطن، وعندما يؤدّي كلّ مواطن واجباته الوطنيَّة فلا شكّ أنَّه قد أسهم في تفخيم قيمة الواجبات التي بأدائها ينهض الوطن، وتتحقّق النُّقلة لجميع مواطنيه إلى ما هو أجود وأعظم، ومن ثم يتم بلوغ المأمول ونيله سيادة.

حَمْلُ المسؤوليَّات:

مع أنَّ حَمْل المسئوليَّات عبء عظيم فإنَّ حملها من أجل ترسيخ السيادة وكأنَّها لم تكن ذات عبء؛ ولذا فهي من باب الوجوب لا تناط إلّا بقادرٍ: (عقلٍ ونضجٍ، ومعرفة)، وقاعدة المسؤوليَّة تقول:

المسؤوليَّة عبء يُحمل من قبل من تناط بهم، وهم قادرون على حملها وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام من أجل الوطن وسيادة شعبه.

والمسؤوليَّة التي يجب أن تُحمل من قبل الذين يتعلّق الأمر بهم تتعرّض بين الحين والحين إلى التقويض من قبل الذين يتحكّمون في أمر الوطن وسيادته.

إذن: مع أنَّ المسؤوليَّة عبء فإنَّها تستوجب أن تُحمل، ويُحمل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، ومن ثمّ فالعلاقة مترابطة بين الحقوق والواجبات والمسؤوليَّات المتعلِّقة بتحقيق السيادة؛ فالحقوق تترتّب عليها مطالب، أو أخذ، والواجبات يترتّب عليها أداء، أو عطاء، وهذه تستوجب مسؤوليَّة تحميها، وتحرسها من المخاطر، وإن لم يتوافر ذلك تصبح الحقوق والواجبات كما يقولون في مهبّ الرّيح؛ ممَّا يجعل المسؤوليَّة هي الضرورة التي تحقّق الحماية أو الحراسة اللازمة؛ فعلى سبيل المثال: الحارس أو الجندي الذي يحرس مقرًّا عامًّا من مقار الدَّولة فإنْ لم يكن واعيًا بأعباء المسؤوليَّة الملقاة عليه، لا يمكن أن يؤتمن جانبه، وكذلك الطبيب إنْ لم يكن مسؤولًا، لا يمكن أن يؤدّي واجبه بأمانة؛ ولذا فالواجب بلا مسؤوليَّة لا يمكن أن يؤدّى بأمانة، وهكذا حال الحقوق إذا لم تؤخذ بمسؤوليَّة لا يمكن أن تمارس بأمانة وموضوعيَّة.

وعليه: فالمسؤوليَّة تكمن في تحمُّل المخاطر المترتِّبة على أداء الفعل وطنيَّة وسيادة، ولأنَّها كذلك فهي عمليَّة عقليَّة تُبنى على معطيات أو مسلّمات تستوجب التحليل، وإجراء الحسابات الذهنيَّة، وتستوجب التمييز بين الخطأ والصّواب، وبين الحلال والحرام، وبين القوّة والإرادة، ثم أخذ القرار وتحمّل الأعباء المترتِّبة على ذلك.

وهنا فتحمُّل المسؤوليَّة التزام ووفاء بعهود، فمن يوفِّي بما تعهّد به كان مسؤولًا، ومن لم يوفِّ بذلك لن يكون مسؤولًا سواء أكان مُكلّفًا بما كُلِّف

به من مهامٍ ووظائفٍ، أم أنَّه ممّن يتولّون مهام تجارة، وبيع، وشراء، أم كان ممّن يتولون رعاية لأسرةٍ، أو قُصَّر.

ولأنَّ تحمُّل المسؤوليَّة عبء فتحمُّلها ليس هيِّنًا، ومن يقبل بحملها فعليه بالأمانة والوفاء بالعهد ولأنَّ المسؤوليَّة عبء جسيم؛ فحملها يتطلّب مبرّرات لممارستها بإرادة، ومن هذه المبرّرات: (الوعي، والقدرة) فالوعي: هو الاستنارة المترتّبة على النّضج العقلي الذي به تؤدّى وظيفة الجهاز العصبي للإنسان، وهو نشاط ذهني وفكري؛ ولذا فبالوعي يتمكّن الإنسان من التبيُّن والمعرفة كما أنَّه يتمكّن من التّمييز بين الأفعال الموجبة والسَّالبة، والتّمييز بين كلّ مفضّل ومرغوب أو مرفوض.

أمَّا القدرة فتُمكِّن الإنسان من التحمّل لما يجب أنْ يتمَّ تحمُّله بوصفها طاقة تستوجب الاستعداد والتهيؤ والتأهّب للقيام بالمسؤوليَّة سواء على المستوى الفردي، أم الجماعي، أم على مستوى الدَّولة.

ولكن في كثيرٍ من الأحيان وبخاصّة عندما لا تتعادل القوّة ولا يتوازن مصدر القرار في اتخاذه بمبررات غير موضوعيَّة، تشتعل نيران الفتن وقد تكون الصّدامات، والنّزاعات الدّامية بين قبائل الوطن، وطوائفه، وأحزابه، وطبقاته، من أجل تحقيق أفعال المغالبة والإقصاء الداخلي، وقد يكون الصراع، والاقتتال بين الأنا والآخر بأسباب عدم توازن القوّة، ممّا يجعل الطمع سائدًا في نفوس الأقوياء، والضّعف يركن في نفوس الضعفاء المطموع فيهم، أو في خيراتهم وثروات أوطانهم؛ ولذا فلا حلّ لأيّةِ مشكلة على المستوى الدّاخلي، أو

الخارجي إلَّا بالعمل الذي يُمكِّن من امتلاك القوّة: عُدَّة، وعتادًا، واستعدادًا، وتأهبًا من أجل الإقدام على الفعل الممكن من ترسيخ السيادة أو استردادها إذا ما فقدت.

ولذا فمن يستشعر الحريَّة يرفض كلّ شيء من أجل بلوغها، ويقبل بدفع الثّمن حتَّى يبلغها، ومن يعتقد أنَّه بتقويضه للسيادة ينجو من المخاطر، أقول: لا شيء يوقع بك في المخاطر أكثر من تقويضك للقيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، التي يرتضيها النَّاس وترسّخ سيادهم.

وعليه: فالمسؤوليَّة تستوجب وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب، وتستوجب تأسيس إدارة متميّزة علمًا، ومعرفةً، وخبرةً، وتجربةً، وهذه من قيم المجتمعات المتقدِّمة، أمَّا الشّعوب التي لم تتقدَّم بعد فالمسؤوليَّة فيها تمنح لمن لم يكن مسؤولًا، ممّا يجعل مؤسّساتها تدار بالمعارف والأقارب، وبطانة حكومة الظل التي تُقدِّم مصالحها على مصلحة الوطن والمواطنين؛ فتكون سياساتها سائدة بالإكراه تحت تأثير الخائف والمخيف، ومن ثمَّ يتم تفضيل الجاهل على المتعلّم، وفاقد الخبرة على الخبير، والذي لا تجربة له على صاحب التجربة الواسعة، فتصبح حركة العجلة وإدارتها إلى الخلف بدلًا من أن تدور إلى الأمام.

وفي المقابل عندما يُمكّن أو يكلّف المتخصّص والخبير وصاحب التجربة بمسؤوليَّة ما يكون مسؤولًا، فيستعين بالمناسبين للمناصب، التي يجب أن

يتولّاها أُناس من أصحاب الخبرة والكفاءة، التي تؤهلهم للقيام بواجبهم على أكمل وجه، شريطة أن يكون تمكينهم من الوظائف مشرّع.

فالمسؤوليَّة الحقّة لا تقبل بمبرِّرات تدفع إلى الأخذ بما هو في دائرة الاستثناءات، ولهذا ففي الدّول الديمقراطيَّة لا تسود قوانين الطوارئ، ولا التعصّب لطائفةٍ ولا لعرقٍ ولا لحزبٍ، بل كفّتي الميزان العادل بين المواطنين معتدلة سيادة.

وعليه: فإنْ مُنِعَ الإنسان من ممارسة حقوقه وتمّت مصادرتها فلا بدّ له أنْ يُطالب بها، وإذا تمّت المطالبة بها فيجب أن تُعطى، فإنْ لم تعطَ فلا بدّ أن تُنتزع انتزاعًا، والزّمن كفيل بذلك، ولا عيب بعد ذلك من قبول الصّفات أيّا كانت في حالة ما تمّ النّعت بها من قِبل الآخرين المتفرِّجين، حتَّى وإن خرجت تلك الصّفات عن دائرة المتوقّع، المهم أنْ يكون الموقف المتخذ من أجل الوطن، وحريَّة المواطن وكرامته التي تستوجب التقدير، والاعتبار وسيادته التي لا ينبغي أن تُمسّ.

ولذا فمن يصادر حقوق الآخرين أو يغتصبها اغتصابًا لا بدّ أن يأتي اليوم الذي ينتزعونها منه انتزاعًا، ومن بعدها لا بدّ لمن كان مغتصبًا لها أن يَرحَّل عن إرادة، أو أن يُرحَّل بغيرها.

وكذلك الواجبات بما أنَّها تؤدّى فهي واجبة الأداء على من يتعلّق الأمر بهم، ولكن إذا حُرم الإنسان من أداء الواجبات فقد حُرم حقًّا من حقوقه إن كان من الواجبات، ومن هنا فمن يُحرم من ممارسة حقوقه ويطلب منه أن

يؤدّي واجباته فلا يمكن له أن يؤدّيها بأمانة ووفاء، ولكن عندما يُمكّن المواطن من ممارسة حقوقه فعليه بأداء واجباته، وإذا لم يؤدّيها يُفرض عليه أداؤها فرضًا: (شريعةً، أو عرفًا، أو دستورًا وقانونًا يُسنُّ من قبل الذين يتعلّق أمر أداء الواجبات بهم).

إذن: لا يحقّ للمواطن أن يرفض أداء واجباته بما أنَّه يمارس حقوقه بكلّ حرّيَّة.

والمسؤوليَّة أيضًا عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تؤدّى، وإن مُكِّنَ المواطن من ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحُرم من تحمُّل مسؤوليّاته فلا بدّ له أن يندفع غاضبًا، ورافضًا من حيث يدري أو لا يدري؛ فيتولّد الصّراع والصّدام والخصام مع من حرمه من تحمُّلها بوافر الشدّة، فتنتشر الفتنة، أو تحدث الاستجابة، التي تؤدّي إلى إقرار السكينة، والطمأنينة.

ولأنَّ تحمُّل المسؤوليَّة قيمة مقدّرة فلِمَ لا تُفخّم أكثر وأكثر، حتى يتحفّز الجميع على حملها، وتصبح حملًا مفرّقًا على الجميع، وتصبح الأعباء الثقيلة التي كانت على كاهل القلّة مفرّقة خفيفة بها يقطعون المسافات الطوال، وينجزون الأهداف، ويحققون الأغراض، ويبلغون الغايات، وينالون المأمول بالجميع؛ من أجل سيادة الجميع، ومن دون خسائر.

وعليه: إذا لم تستقر الدَّولة الوطنيَّة على المدنيَّة رقيًّا وتحضُّرًا فيصبح الأمر لا فرق بين عصبيَّة القبيلة، وعصبيَّة المدينة، التي تأخذ بالاسم: (مدينة) ولم تتخذ من الصِّفة: (تحضُّرها) فتنتكس من القصور إلى الخيام.

ولأنَّ الانتكاسات من القصور إلى الخيام لم تفارق العرب فانتكسوا، وانكسروا، واتخذوا الخيمة شعارًا لهم، فيها يتغنَّونَ على الماضي، وكأنَّ الماضي يعودُ.

ومع أنَّ الخيمة عنوان للشَّجاعة، والكرم، ورفض الخنوع لمن يكون، فإنَّ الضيوف فيها لا يكونون إلَّا عابرين، وشعارها الرَّحيل، وعدم البناء، وعدم الإعمار، ولا للاستقرار، ومن يتخذها شعارًا فليس له إلَّا الرَّحيل.

وللخيمة أوتاد عدّة، وأكبر أوتادها العصبيَّة: (أنا وأخي على ابن عمّي، وأنا وابن عمّي على الغريب) وهذا يعني: لا للاستيعاب، ولا للمفاضلة العلميَّة والمعرفيَّة بما أنَّ الأخَّ أو ابن العم على قيد الحياة، ومن هنا تُصبح الخيمة في مواجهة الخيام على المأكل، والمشرب، والمرعى، والمصلحة، ولكلّ خيمة مُغنِّيها، ومن ثمَّ فمن يغنِّي للخيمة يصعب عليه أن يغني للقصر، ومن يغني للقبيلة يصعب عليه أنْ يغنّي للوطن.

وأهل العصبيَّة إذا تمكَّنوا من حكم الدَّولة فلا يرون الدَّولة إلّا وكأنَّها مزرعتهم الخاصَّة، ومن ثمَّ لا يرون الشَّعب إلَّا خادمًا فيها، ولا يرون الغير من أهل الخيام إلَّا أعداءً، ولا خيار لهم إلَّا القبول بأحد أمرين: التبعيَّة والموالاة للقبيلة الحاكمة، أو الإقصاء، والتهميش، فإن قَبِلَ أهل الخيام بالتبعيَّة والموالاة فليس لهم إلَّا القبول بتجديد المبايعة، وصَبغها في كلَّ الأوقات مثلما يصبغ الوضوء للصَّلاة، وعليهم أن يتبرَّءوا من كلِّ من يُتَّهم منهم بأنَّ له رأيًا؛ ولذا فهم برؤاهم تلك يعتقدون أنَّهم أصبحوا يمتلكون الدَّولة ملكيَّة رقبة.

ومن هنا ينغمسُ الحكم القبلي في الأخطاء بأخطائه، وعندما تقع الواقعة أوتاد خيمتهم لا تصمد.

فخيمة القبيلة مهما كبرت وعظمت لا تزيد على كونها خيمة قبيلة؛ ولهذا لا يمكن أن تكون قصرًا، أي: لا يمكن أن تكون عنوان دولة؛ لأنَّ عنوان الخيمة: (التنقُّل، والترحال، وملاحقة المرعى)، ومن ثمَّ فوطنها أينما يحلُّ الرَّبيع، ولا ترى وطنًا تحبُّه وتموت دونه أكثر من حُبِّها لمراعيها، أمَّا الوطن الكبير فبالنسبة إليها له ربٌّ يحميه.

وعليه: عندما تُحكم الدَّولة برؤية القبيلة لا بدَّ أن تكون أغنية الدَّولة أغنية القبيلة، ومزاج الدَّولة مزاج شيخ القبيلة، ومن هنا تسود مشيخة أفراد القبيلة على كلّ مشايخ الدَّولة، ومن يخالف ذلك يجب أن يتبرأ أهله منه وإلَّا...

ولهذا فالعقل القَبَلِي لا يرى مركزًا للعالم إلَّا قبيلته، وبالتالي لا يمكن أن تُفكَّ تأزُّمات العالم ما لم يأخذ العالم برأي شيخهم.

ومن هنا تُضخَّم القبيلة من قِبل المتعصِّبين لها، ما يجعل كلّ قبيلة في الوطن تقول: أنَّا الأكثر عددًا، وأنا صاحبة التَّاريخ والأمجاد، أمَّا غيري فليس كذلك، وفي هذا القول حتى قطَّاع الطُّرق منها لا تراهم أمام الغير إلَّا أبطالًا اتقياء؛ وذلك وفقًا لقاعدة المغالبة: (أنا وأخي على ابن عمّي، وأنا وابن عمّي على الغريب)، ووفقًا لهذا المنطق المتعصّب: هل يمكن أن تسقط الدَّولة ونظامها وتعيدها القبيلة ثانيةً؟

أقول: عبر التَّاريخ وشواهد حضارات العرب كلّها لم تسقط دولة واسترجعتها قبيلة؛ ولذا فمن يعوِّل على العقل القبلي في استرجاع الدّولة وسيادتها فلا مستقبل له إلَّا الخيمة والرَّحيل.

ولهذا أقول لمغنِّي القبيلة: أفِقْ من غفلتك، وثق أنَّ الغناء لا يعيدك مغنِّي الدَّولة، وعليك أن تميّز بين صاحب الرَّأي، ومن لا رأى له، فصاحب الرّأي يكتب عن الأحداث ويصفها كما هي في وقتها، فإن كانت جيدة ليس له إلّا قول ذلك، وتبنّيها، والدّفاع عنها، بل والدِّعاية لها بلا تردّد، ولكن إن تغيَّرت إلى الأسوأ، أو تبدَّلت إليه؛ فهل يليق به أن يقول: إنَّها ما زالت جيدة، والأمر بخير واطمئنوا، أم ينبغي له أن يكون أوَّل وطنيٍّ يقول: خذوا حذركم، الأمر تغيَّر، إنَّها قد فسدت، وساءت، ويجب التغيير؟ ولهذا فالفرق كبير بين أن يكون لك رأي، أو أن تكون مغنيًا للقبيلة.

ولأنَّه من حقّك أن تغني فلا تغضب إن قال لك أحدٌ: (غنِّي.....)، ولكن عليك ألَّا تغني بالطوب وبيتك من زجاج.

وعليه: فلينتبه أهل المدن، فإنْ تعصَّبوا لن يكون لهم مشهد غير ما شهدوا عليه، وبالتَّالي فلا فرق بين عصبيّة الخيمة، وعصبيَّة القصر، بل عصبيَّة القصر بسياط الدولة أشدُّ ألمًا، وليعلم أهل القصر أنَّ تعصُّبهم وحده سيؤدِّي إلى لحمة الخيام المتفرِّقة وجمعها في عصبيَّة واحدة، وحتى لا يشهد أهل القصر المنقلبون على الخيمة ما شهدته تلك الخيمة فليس لهم إلَّا قول: (أنا وأخي وابن عمّي والآخرون معًا وسويًّا أمام القانون، ولا إقصاء، ولا تهميش)،

وعليهم أن يُفرِّقوا بين أغنية سيادة العصبيَّة، وأنشودة سيادة الوطن، وعليهم أن يعرفوا أنَّ العاصمة لا تكون إلَّا للجميع، ولا يستقرُّ لها أمنٌ إلَّا بهم، وإن لم يضعوا نصب أعينهم الحكمة فقصورهم لن تكون أعظم من قصور عرب عاد، وعرب ثمود، وإن لم يعتبروا فعليهم بتسدية المزيد من الخيام ونسجها، والاستعداد للرحيل[23].

. المراقبة:

الرّقابة مسؤوليّة من يتعلّق الأمر به؛ فالوطن على سبيل المثال: مسؤوليّته على عاتق شعبه، وبالتّالي من يكلّف بحمل مسؤوليّة فيه فلا ينبغي أن يترك أمره هكذا، بل ينبغي أن يكون خاضعًا للرّقابة والملاحظة التي تمكّن المواطنين من معرفة مدى تقيد أداؤه بمعايير الجودة، ومدى التزامه بالأمانة وحرصه على الوطن وسلامة أمنه وسيادة مواطنيه؛ ولذا فالرّقابة انتباه ووعي بما يجب وما لا يجب؛ ليكون التأييد والمناصرة والإثابة على ما يجب، والمحاسبة والمساءلة والعقاب على ما لا يجب؛ فالرِّقابة قيمة حميدة لا ينبغي الإغفال عنها عند ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، وذلك لِما تحقِّقه من طمأنة وأمن للفرد والجماعة والمجتمع على مستوى الوطن وعلى المستوى الإنساني بشكلٍ عامٍّ، ومن أنواع المراقبة الوطنيّة المرسّخة للسيادة:

. الرّقابة الدستوريَّة.

[23] عقيل حسين عقيل، كشف أوراق الخلاف في دوائر التاريخ، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2020م، ص 82 – 104.

- الرّقابة القانونيَّة.

- الرِّقابة الأخلاقيَّة.

- رقابة القول.

- رقابة الفعل.

- رقابة العمل.

- رقابة السُّلوك.

- رقابة الأداء.

والمراقب الوطني هو المراقب بمعياريَّة والمتمكِّن من المعرفة والقادر على المتابعة والتقّصي الموضوعي، دون أن يصدر أحكامًا مسبقة على المراقب فيما يقول أو يفعل أو يعمل ويسلك.

ولأنَّ الأمر الوطني مسؤوليَّة عظيمة وجسيمة فهو في حاجة للمراقبة التي تجعل السياسات تنتهج السّبيل الحقّ؛ حيث لا مجال للغشِّ والتزوير والتحقير والتغييب والإقصاء، ومن هنا فالأوطان التي لا توجد فيها رقابة ولا حوكمة وطنيّة يوجد فيها الفساد، وتكثر فيها الانحرافات القانونيّة والأخلاقيّة والشرعيّة؛ ولذا فهي في حاجة للتقويم من الدّاخل، ولكن عندما يتوجّه أحد المواطنين المكلّف بالمراقبة من خلال الإدارة أو الوزارة أو الجهاز المخصّص لذلك بمتابعة ما لاحظه من مخالفات على أحد أعضاء الحكومة، فقد يكون الضحية بأسباب المراقبة والمتابعة التي يؤدّيها واجبًا ومسؤوليّة، فما بالك لو

كانت المراقبة والمتابعة لقمّة السّلطان، فبدون شكّ ستكون الأزمة أشدُّ على من قام بعمليّة المراقبة التي هي من مسؤوليّته المكلّف بها؛ فقمّة سلّم السُّلطان في أوطان التكميم سُلطان لا سُلطان عليه، ولأنَّ هذه تعكس حقيقة أمر السُّلطان؛ فهو بدون شكّ سيكون حريصًا على تقويض كلّ القيم التي تقوّض سلطاته وتجعل للإنسان هويّة وسيادة وطنية.

وعليه: فهناك علاقة بين المراقبة والتقوى من حيث أنَّ كّلا منهما يستوجب فعلا يؤدّى، وهو فعل المحاسبة؛ فالرّقابة والتقوى لا تكونان إلّا بأفعال المحاسبة الموضوعيّة؛ فبالتقوى يشعر الإنسان أنَّ الله سيحاسبه، وطالما أنَّه سيحاسبه فإنَّه بدون شكّ يراقبه، وبما أنَّه يراقبه؛ فلابدَّ للإنسان أنْ يلتزم بنواهيه ويتجنّب معصيته، وأن يصدق القول كما قال شكسبير: (إذا كنت صادقًا فلماذا الحلف).

فالرَّقابة قيمة حميدة واجبة الأداء أمام كلّ مسؤوليّة يترتّب عليها محاسبة، وكذلك التقوى التي تدلُّ على الإيمان التّام بالرَّقيب، فالإنسان الذي يعلم أنَّ من ورائه رقيب مطلق ويراقب نفسه قبل أن يراقبه الآخرون؛ فهو لا يحتاج لرقيب عليه حتى وإن وُضع عليه رقيب حرصًا على أمن الوطن وسيادة مواطنيه؛ قال تعالى: {أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ}[24]، أي: إنَّ الإنسان الذي لا يريد أن يُصلح في الأرض معتقدًا بأنَّه بعيد عن الرّقابة يذكِّره الرَّقيب المطلق أنَّه يراه وسيحاسبه؛ ولذا فعليه بمراجعة النّفس وأخذ الأمر محمل الجد؛ فالله

[24] البلد 7.

لم يخلقنا عبثًا، ولم يتركنا في الأرض عبثًا، ولكن خلقنا لحكمة وهدفٍ مُحكِم وهو الإصلاح {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ}[25]. (أَفَحَسِبْتُمْ) أيّها الخلق (أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) أي: هكذا بلا غاية تمرحون، ونترككم لا نأمركم، ولا نراقبكم، ولا ننهاكم ولا نثيبكم، ولا نعاقبكم؟ ولهذا قال: (وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ) لا يخطر هذا ببالكم، ولأنَّ كلّ شيء من الله؛ فالرّجوع إليه ضرورة وهداية وطاعة.

ولذا فالرَّقيب هو الذي لا يغفل ولا يغيب ولا يتأخّر عن مهمّة الرّقابة أو المراقبة، والرقيب تعني: الاستمرارية المتّصلة دون انقطاع، وتدلّ على الدّقة المتناهية والوعي الكامل بأمورٍ من وُضع تحت المراقبة التي من أهدافها سلامة الأداء، وجودته، ومعرفة مدى درجة الإخلاص للعمل والمهام التي يكلّف المواطن بها، ومن هنا فمن أجل بقاء السيادة وسلامة الوطن فالرقابة واجبة من أجل سلامة هويّة الجميع.

. المساءلة:

المساءلة للأفعال الصغيرة التي تسيء لحريّة المواطن لا تكون إلّا من أجل الامتناع عن الاقدام على الأفعال الكبيرة التي تمس السيادة؛ ولذا فالمساءلة كونها قيمة حميدة لا تكون إلّا في مقابل صلاحيّات واختصاصات مشرّع بها قانونًا، في ضوء حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ

[25] المؤمنون 115.

حملها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء، وبما أنَّه لا مسؤول إلّا بمسؤوليَّة مكلّف بها عن إرادة من قِبل الذين أولوه أمرها، ومن ثمَّ فمن حقّهم مسألته عن كلّ تقصير وإدانته إن ارتكب جناية في حقّ تلك المسؤولية التي قَبِل عن إرادة حملها وهو يعرف مسبقًا أنَّه سيسأل عن أدائه للمهمّة المناطة به، مما يجعل التقصير من قِبله دليل إدانة له.

والمساءلة قيمة حميدة كونها تقصٍّ معرفيًّا دقيقًا من أجل تحقيق هدف إصلاحي، ولا أحكام مسبقة أثناء المساءلة، ولكن توجد مؤشِّرات تستوجب الإجابة المقنعة بالدّلائل والحقائق الدّامغة، ممّا يجعل البرهنة بين الأنا والآخر ضرورة حُجّة بحُجّة.

ولأنَّ لكلّ مساءلة مترتّب فلا استغراب أنْ يكون ذلك المترتّب سلبيًّا أم إيجابيًّا، ولهذا فإنَّ وراء كلِّ مترتّب على المساءلة مترتِّب عقابي أو ثوابي.

وعليه: فالمساءلة تَحقُّق قبل إصدار القرار، وقبل تنفيذ القرار سواء أكان قرارًا عقابيًّا أم ثوابيًّا، ولأنَّ المساءلة استفساريّة من أجل التبيّن الحقّ؛ فينبغي ألَّا يُغفل عن الاتّصال بأهل المعرفة والدراية بالأمر قبل إصدار أيِّ حكم أو اتخاذ قرار.

ولأنَّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤوليَّة فهي حقّ من حيث كونها متعلِّقة بمن أولى أمره إلى من ارتضى أن يكون وليًّا عليه، وهي واجب على من قبل إرادة أن يكون وليًّا على الأمر الذي هو من قِبل من يتعلّق بهم أمرًا، وهي

مسؤوليّة أيضًا على كلِّ صاحب أمر، وعلى كلِّ من وُليَّ عليه؛ كي يكون كلّ منهم على بيِّنة بما له وبما عليه ربحًا أو خسارةً.

ولذا فالإنسان إنْ اختير وليًّا على الأمر من قِبل أفراد المجتمع على أيِّ مستوى إداري من مستويات حمْل المسؤوليَّة، يجب أن يسأل عن كلِّ كبيرة وصغيرة متعلِّقة بأمرهم الذي رضي أن يكون وليًّا عليه وفقًا للصلاحيّات والاختصاصات المقرّة قانونًا، أمّا ما يتعلّق بعلاقته بربِّه فلم يكن أفراد المجتمع هم المسؤولون، بل هم المسؤولون عن اختيارهم له وليًّا للأمر في الوقت الذي لم يَعُدْ صالحًا لذلك، ومن ثمَّ يصبح لهم الحقّ التَّام في تغييره كونه قد فقد الأهليّة.

ولأنَّها السّيادة فالمساءلة من أجلها قيمة أخلاقيَّة؛ ومن هنا فهي الحقّ لأصحاب الحقّ؛ ولذا ينبغي أنّ تكون المساءلة الحقّ بموضوعيَّة؛ حيث لا تَجنِّ ممَّا يجعل الحقائق هي الدلائل المثبتة بمسوّغات معتمدة وإجراءات شاهدة ودالّة على الفعل المخالف قانونًا، ولا أحكام مُسبقة في أيّة مساءلة عادلة.

إذن: المساءلة المعياريّة لا تقتصر على مساءلة أولي الأمر في أيّ مستوى من مستويات تحمُّل المسؤوليَّة، بل المساءلة تحتوي الرّعيّة (الجُند) الذين قبلوا أنْ يولّوا أمرهم لمن يصون أمنهم والبلاد وحدودها شريطة أن يكون هؤلاء الجُند هم من ضمن الذين قبلوه وليًّا لإدارة أمرهم سياسةً واقتصادًا وسلمًا وحربًا، وهؤلاء لن يكونوا جندًا فاعلين إلّا إذا كانوا هم من صُلب تُراب الوطن.

ولذا فمن لا يلتزم بأداء الواجبات الوطنيَّة من حقّ المسؤول أن يسأله عدلًا. ومع ذلك فإنَّ مراعاة الظروف واجبة؛ فالمستضعفون من الرِّجال والولدان والنّساء والمرضى لهم من المبررات التي لا تجعل المساواة بين المواطنين في تنفيذ الأوامر أمر ممكنًا.

ومن هنا فالمساءلة لم تكن معاقبة، بل المساءلة من أجل سلامة السيادة هي لتنظيف الأقوال والأفعال والأعمال والسلوكيات ممّا يعلق بها شكًّا، ومن هذه الرّؤية هي مساءلة موجبة، أمّا إذا كانت عن غير حُسن نيّة فتكون مطاردة كيدية، وهذه لا علاقة لها بالمساءة المسئولة.

وعليه: في بلدان التكميم المتربّعون على قمم السّلطان لا يسألون عمّا يفعلون من أفعال قامعة للحريّات، وكذلك لا يسأل أحد ممّن تربطهم بهم علاقات قربى من زوجات وولدان، وأقارب، وبطانة ظلّ، ونافذين ومنفّذين لأوامرهم غير المشروعة.

ولذا في عصر الشّفافية أصبح كلّ شيء على البلاطة؛ فلا داعي لإخفاء شيء بما أنَّه يُفعل أو قد فُعل، ولهذا بلغت الشعوب من الصحوة بما يمكنها من أن تقول لا للباطل، وترفض كلّ ما من شأنه أن يؤذي مواطنًا، أو يؤدّي إلى سفك دما بغير حقٍّ، أو يزوّر حقيقة، أو يسرق مالًا من أموال الشّعب، أو يزوّر انتخابًا، أو يرتشي، أو يرشي أحدًا من أجل مظلمة؛ فالشّعوب اليوم لم تعدّ تلك الشّعوب المستسلمة، بل هي شعوب أعلنت عن هويّتها وسيادتها (الوطن للجميع ولا أحد من مواطنيه يقصى)، وإن لم يقبل

أيًّا كان من محتكري السُّلطة بحقيقة ذلك فعليه بالتّخلّي سلمًا، أو الرّحيل إرادة، أو الترحيل كرهًا، ذلك لإنّه عصر الشفافيَّة وله أن يختار.

. المحاسبة:

المحاسبة كشف أوراق ما لك وما عليك؛ ولذا فهي قيمة ضبطيَّة حميدة ومُرضية وفقًا للتشريعات والصّلاحيَّات والاختصاصات والأدوار، وهي تتطلّب أجهزة رقابيَّة قادرة ومختارة أو منتخبة لتمارس رقابة على الفعل والسّلوك الذي يستوجب إدانة وعقابًا أو براءة وتقديرًا، وهذه الأجهزة لها الحقّ في أنْ تطّلع وتتابع عن كثب لتعرف العلاقة بين ما يُقَرّر وما يُنفَّذ، ومع ذلك الأجهزة لا تعدُّ سلطانًا مطلقًا على السَّيادة الوطنيَّة؛ فهي يجب أن تكون هي الأخرى تحت المراقبة والمساءلة والمحاكمة كلَّما أخلَّت بمهامِّها القانونيّة؛ وذلك وفقًا للصلاحيَّات والاختصاصات الممنوحة لها من قِبل الشّعب الذي كلّ شيء من أجله وليس من أجل الحكومة، ولا من أجل قمّة سُلّم السُّلطان كما يعتقد الذين حرّفوا كلّ شيء عن مواضعه حتَّى أنّهم سادوا العباد والبلاد فساداً[26].

ولأنَّ من المسؤولين من يظلم ويضعف أمام طمع في مركز، أو وظيفة أو شهوة ومال؛ فالمحاسبة حقّ؛ كي لا تسري المظالم وتعمُّ المفاسد على حساب الوطن وسيادة شعبه؛ ولذا في بلدان العالم الذي تعمّه المظالم والمفاسد لا حدود

[26] عقيل حسين عقيل، السياسة بين خلاف واختلاف، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة: 2014م، 15 – 50.

ولا قيود لحكّامه وإن وُضعت القيود على حكوماته التنفيذية من قِبل قمّة السُّلطان الذي يخاف أوّل ما يخاف من الحكومة المكلّفة من قِبله، فمثل هذه القيود لم يضعها الشّعب، بل وضعها المنفرد بقمّة السّلم السّلطاني؛ حيث لا ثقة له في أيّ مواطن وأيِّ إنسان؛ فما بالك بمن مكّنهم في الحكومة (على قرب منه)، ولهذا عندما يبلغ الحال به إلى مستوى هذه النّظرة، فإنَّه بدون شكّ يرى نفسه فوق كلِّ قانون، وأيّ دستور، وأيِّ محاسبة؛ فهو الذي يَسأل ولا يُسأل، وهو الذي يحاسِب ولا يُحاسَب. ولكن في دائرة غير المتوقّع سيكون غير المتوقّع هو الحلّ.

ولذا فالمحاسب سبحانه وتعالى لم يخلقنا عبثاً، ولم يخلق هذا الكون بدون أي تقدير أو حساب، {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}[27].

جاءت هذه الآية الكريمة حاملة لمعنى استغرابي، أي: هل أنتم تعتقدون أنّنا خلقناكم عبثًا، ولن تعودوا إلينا ثانيّة لنحاسبكم على ما فعلتم وأنتم غير مؤمنين بما قلنا لكم ولغيركم ممّن خلقنا؟ إنَّكم ستعودون وستحاسبون وحينها تعرفون أنَّنا لمحاسبون، ويومها لا ينفعكم النّدم، ولهذا فالحياة الدنيا فرصة ومدرسة:

[27] المؤمنون 115.

فرصة: أعطيت لا ينبغي أن تضيع، أي: إنَّها الفرصة لنكون خلفاء في الأرض؛ ولنرث من بعدها الدّار الآخرة؛ ولذا فالفوز في الدنيا سبب في الفوز بالآخرة، ومن يخسر الدنيا يخسر الآخرة.

ومدرسة: نتعلَّم فيها الكلم الحقّ والعمل الطيب، ولا نُفسد ولا نسفك الدماء في الأرض بغير حقّ، ولا نظلم أحدًا، وإذا حكمنا بين النَّاس أن نحكم بالعدل، ونتّقي الله.

ولأنّها المحاسبة؛ فعلى المسؤول أن يحاسب من هم تحت إمرته في العمل بما أنَّه المسؤول عنهم، وعليه أن يأمرهم وينهاهم عن مسؤوليَّة، وأن يجعلهم مستشعرين بأهميّة مشاركتهم في حمل المسؤوليّة؛ حيث الكلّ مسؤول وفقًا لِما يكلّف به من عمل.

وعليه: فإنَّ المحاسبة حقّ لا تكون إلّا من أجل حقّ، وهي لا تفارق أيَّ أحد في حياته وبعد مماته؛ فهي على المستوى المطلق لا تكون إلّا بعد:

- ارتكاب المظالم.
- عدم تجنُّب ما يجب تجنُّبه.
- عدم الانتهاء عمّا يجب الانتهاء عنه.
- الإقبال والإقدام على المحرّم والمجرّم.
- الإفساد في الأرض.

- حرمان من ممارسة الحقوق.

- المنع من أداء الواجبات.

- الإبعاد عن حمْل المسؤوليّة.

إذن: المحاسبة حقّ، ومن لا يعترف بها ويقوّضها فقد أنكر حقًّا من الحقوق، التي إن رُفضت أو أُنكرت حدث الرّفض، وعقبته المواجهة التي تبدأ بالّتي هي أحسن، ثمَّ إن لم يتمّ الاتّفاق وحلّ المعضلة تتأزّم الأمور إلى ما يؤدّي إلى تفجُّر الثّورة التي تمكّن الشعوب من بلوغ الحلّ، ولهذا فمن يعترف بأنَّ المحاسبة تعلوه ولا يعلو عليها يكون قابلًا لأن يحمل المسؤوليّة، ومن ينكر ذلك ويتعالى بغير حقّ سيكون معرّض للمواجهة والإسقاط بالقوّة حتَّى ولو كان الثّمن الحياة برمّتها[28] .

المنهجُ في دائرة استردادِ السِّيادةِ:

إذا فُقدت السّيادة الوطنيَّة بأيّ عِلّة فإنَّ أمر استردادها سيكون صعبًا، ومع أنَّه صعبًا فإنَّ صُناع التّاريخ الوطني وحدهم قادرون على تحدّي الصّعاب وقهرها، ولأنَّ الصِّعاب تُقهر تحدٍّ فإزاحتها واسترداد المفقود حيثما كان وكيفما كان لم يكن مستحيلًا.

[28] عقيل حسين عقيل، تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ص 45 . 75.

ولأنَّه لم يعد مستحيلًا فوجب العمل الممكّن من التغيير واسترداد السيادة بمنهجٍ يمكن من المعرفة والدراية بما يجب وما لا يجب؛ ولذا فالمنهج إتقان فكري يَنظِمُ المعلومات المتفرّقة في نسجٍ معرفي فسيفساء نَظْمِهِ حُجَّة بحجّة، وفكرة بفكرة، تفرز العلّة من المعلول تفكيكًا وتركيبًا وفقًا للمتغيّرات أثرًا وسببًا، فتُكسر الحيرة والوهم بنتائج قابلة للقياس والتوظيف.

ومن هنا فحجج المنهج العلمي معلومات موثوقٌ من مصادرها، وملاحظات ومشاهدات عينيّة بأدلة لا وهم فيها، ومعايشة مع تجربة معمليّة أو ميدانيّة.

ولهذا فالمنهج لم يعد كما يظن الواهمون قالبًا ثابتًا لصهر الأفكار مثل القوالب التي تُصهر فيها المعادن تحت درجات حرارة عالية، بل أصبح المنهج قواعد معيارية يُمكن أن تقاس به الأقوال والأفعال والسُّلوكيَّات التي اسقطت السيادة، وكذلك الأقوال والأفعال والسُّلوكيَّات الممكِّنة من استردادها، مما يجعل البحَّاث يرسمون لها الخطط في دائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ ولهذا فالمناهج التي تنتظر أن يصاب المجتمع بالمشاكل والأمراض لكي تجد مواضيع لتبحث فيها، فهذه المناهج اجترارية، فهي كمن يَلُكُّ العِلكة أكثر من مرّة، ومن ثمَّ فهي لا تُمكِّن الباحث من توليد الفكرة من الفكرة، والمعلومة من المعلومة، والأحدث من الحديث، والأجد من الجديد، والأنفع من النافع؛ فالمناهج التي تُمكّن من كل هذا هي التي تجعل المجتمع بأسره في حالة حركة متجدّدة هويّة وسيادة وامتلاك إرادة، وكذلك في حالة تسابق ومنافسة وتطلّع

من أجل بلوغ أمانيه وغاياته بكل شفافيَّة مع أخذ الحيطة والحذر من كل انتكاسة.

ولأنَّ البحوث تختلف باختلاف مواضيعها، ودرجة اهتمام الباحثين أو المجتمع بها؛ فهي تتطلَّب مناهج علميَّة مرنة تُمكِّن الباحثين من الوصول إلى أهدافهم العلميَّة بأقصر الطّرق، وأقل التكاليف، وتقدّم الموضوع بخطوات يمكن مراجعتها والتأكد منها، ومع ذلك لم تكن المناهج قوالب جاهزة كما يعتقد الواهمون، بل ذات الأساليب المتنوِّعة والمتعدّدة؛ ولهذا لا داعي إلى فرضها على الآخرين نتيجة خصوصيَّاتهم وخصوصيَّات مواضيعهم، التي تتطلَّب أساليب مرنة تراعي خصوصيَّاتهم الثقافيَّة والتعليميَّة والدّينيَّة والعرفيَّة في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص حالتهم، واستخلاص النتائج منها ثمّ تفسيرها.

ولأنَّ المناهج لا تستمدّ إلَّا من المواضيع فإنَّ منهج استرداد السيادة لا يستمد إلَّا منها؛ ذلك لأنَّ السيادة لا تكون إلَّا على الفضائل الحميدة والقيم الخيرة التي ترشد إلى المستقبل المأمول من أصحاب الهويَّة؛ ولذا فمن أراد استرداد هويَّته الوطنية فعليه بقيم الوطن التي تتمركز على الاعتراف بالآخرين مع وافر التقدير وبكل موضوعيَّة.

ومن هنا فالمنهج الموضوعي هو المنهج المفتوح غير المقفل؛ ذلك لأنَّ المناهج المقفلة مناهج واهمة، تتقيد بالتكرار الذي لا يفتح آفاق التعلّم واكتساب الخبرة أمام منتهجيه، أمَّا عندما تكون المناهج مفتوحة ومقنّنة فإنَّها

تكون مناهج استيعابيَّة، تستوعب تطلّعات الباحثين وشطحاتهم، مما يجعل بحوثهم إبداعيّة، ومنها يأتي الجديد.

وكما أنَّ لكل فرد منهجًا خاصًّا به في حياته العادية يسير عليه سلوكًا وأسلوبًا في تعامله مع الآخرين، ويتميّز به عنهم، فكذلك الباحث ينبغي أن يكون له منهجٌ يصطبغ بخصوصيَّة موضوعه دون غيره؛ ولهذا نقول: إنَّ لمنهج استرداد السيادة خصوصيّة لا تغفل عن أهميَّة الخبرة والتجربة والدراية مما يستدعي البحث عن أهل الفكر والتجربة والدراية والخبرة، أي: يجب البحث عن الكبار في العلم والمعرفة والخبرة والتجربة والدراية إن أردنا استرداد السّياة.

وعليه: ينبغي أن يهتم الباحث بالمنهج الذي يستوعب شطحاته التي منها قد يأتي الإبداع، وكثيرًا ما يصف الواهم إبداع المبدع في البداية بأنَّه شطحات، ويكون في النهاية إضافة علميَّة جديدة، مما يبطل آراء البعض المنادين بالتقيد ببعض الاتجاهات المنهجيَّة التي لا تنتج إلّا التكرار، وتبث الملل في نفوس الباحثين.

والمنهج مع أنَّه يَنْظِمُ المعلومات تحليلًا وتعليلًا فإنَّه قد لا يكون فعَّالًا، أي: يمكن أن يتبع الباحث خطوات البحث العلمي بكل دقة، ولكنَّه قد يكون مقفلًا على تعاليم سابقة وغير قادرٍ على الخروج عنها بما يُمكِّنه من أن يكون مبدعًا، ومن ثمّ يصبح الباحث فاقد سيطرته وسيادته على الموضوع قيد الدراسة والبحث.

إنَّ اقتصار التفكير العلمي على ما تسمح به اللوائح والقوانين الوضعيَّة هو تفكير تحت قيد الأوهام فلا يحقّق الإبداع، ولا يرتقي بالمبدعين، ولا يسترد السيادة، بل الذي يرتقي بالمبدعين هو ألَّا يُحدَّ من تفكيرهم بسقفٍ يقفون عنده أو دونه؛ لتكون آفاق الخيال العلمي مفتوحة أمامهم ولا قيود.

وعليه: فإنَّ المنهج العلمي يرتبط بالموضوع ولا يحيد عنه؛ ولذا فالموضوع هو الذي يحدّد المنهج المناسب للبحث أو لدراسته؛ ولهذا لا يمكن أن يكون المنهج سابقًا على الموضوع، فلولا الموضوع ما كان المنهج، ولولا المنهج ما سُبرت أغوار الموضوع وكُشفت أسراره، ومن هنا نقول: إنَّ لكلِّ موضوع منهج خاصٌّ به، فلا داعي لتسويق المناهج الجاهزة التي تُسهم في خلق التُّبع ولا تُسهم في خلق المبدعين، ولا تسترد سيادة فقدت ولا إرادة سلبت.

وعليه:

بالمنهج نستطيع أخذ العبر من الماضي، ونستوعب الحاضر الجميل من أجل استرداد سيادة فقدت بها نصنع مستقبلًا أكثر أهميَّة وأعظم رفعة، ولكيلا تكون المناهج تكرارًا مملًّا نتيجة اقتصارها على الجاهز فقط ينبغي أن تكون مناهج تطلّعيَّة تفتح آفاق الإبداع أمام البحَّاث في جميع مجالات العلوم وميادينها الواسعة؛ وذلك باستيعابها تطلُّعات المجتمع وأمانيه المرجوة رغبة وإرادة وسيادة[29].

[29] المصدر السابق، ص 34.

ولذا فالمنهج المتطلع سيادة علميّة وعقليّة يربط العلاقة بين العقل وما يفكّر فيه أو يبحث عنه، وبه تحدد المواضيع وتسبر أغوارها عللًا وأسبابًا وتحليلًا وتشخيصًا ونتيجة أو استنتاجًا، ويتضح الفن المنهجي لدى الباحث عندما يتمكّن من ضبط المقدرة العقليَّة مع الموضوع قيد البحث أو الدراسة؛ لأنَّ المناهج هي المفاتيح التي تُدخل الباحث إلى الموضوع وتمكّنه من التعرف عليه وكشف أسراره وخفاياه، وتدخل المتعلّمين للكتب وتمكّنهم من الخروج منها معرفة ودراية، وبهذا تنتهي المناهج التي تُدخل المتعلّمين للكتب ولا تعلمهم كيف يخرجون منها؛ وبذلك المنهج هو الذي يُمكِّن من اكتشاف الأثر سواء أكان أثرًا ماديًّا أم فكريًّا.

إذن: كل المناهج التي تنتظر أن يصاب المجتمع بالمشاكل والأمراض لكي تجد مواضيع للبحث والدراسة هي مناهج واهمة وقوالب جاهزة لا تضيف الجديد؛ ولذا ينبغي أن تكون المناهجُ تطلّعيَّة؛ لكي تكون سبَّاقة لتحقيق أماني المجتمع وواقية له من التخلّف والمرض، ودافعة به إلى التقدُّم والرّقي، مع أخذ الحيطة والحذر من الانتكاس.

ولهذا لا ينبغي أن تقف المناهج عند الذي كان أو عند ما هو كائن، بل يجب أن تتطلَّع إلى ما هو ممكنٌ (متوقَّع وغير متوقَّع) من أجل المستقبل الأفضل.

ولذا فالمنهج العلمي هو الذي يُمكِّن من إحداث النُّقلة التي بها يُصنع المستقبل، ومن ثمَّ ينبغي للباحث ألا يستهين بالزَّمان، ولكيلا يستهين بالزَّمان

عليه أن يُعطي قيمة له ولا يلتفت عنه، وإن لم يفعل ذلك يجد نفسه قد أسهم في ضياعه وضياع مستقبله ومستقبل أبنائه من بعده ولا تكون لهم هويّة وسيادة.

وعليه: فإنَّ الزّمن مخيف، وإن لم نَخَفْهُ قد نفاجئ بما نفاجئ به في مستقبل من زمنه، ولهذا ينبغي على البحاث أن يصوغوا له الفروض والتساؤلات العلميَّة بموضوعيَّة، ويبحثوا دون توقّف عند حدود الماضي والحاضر؛ وذلك لمعرفتهم بأنّ المستقبل سيأتي بالقوَّة شئنا أم أبينا، فإنّ لم نعدّ له العدّة قد ننهزم في مواجهاته ونضيع، ويضيع تاريخنا وهويتنا وسيادتنا وحريَّتنا.

وبما أنَّنا نعرف أنَّ المستقبل سيأتي بالقوَّة، إذن: لماذا لا نبحث عنه ونعمل على صُنعه؟ ولهذا يجب أن نتعلّم من أجل المستقبل الذي لم نعرف مضمونه، مع أنَّنا نعرف أنَّه سيأتي إن لم تقم السَّاعة؛ ولهذا فنحن الذين أسلمنا وجوهنا لله تعالى، نصلّى، ونصوم، ونحج، ونزكّي، وكذلك نعمل، ونتزوج، ونُأمِّن على ممتلكاتنا، ونأكل ونشرب، ونتعلّم، ونبحث، ونفكّر ونتذكّر ونعتبر، كل ذلك من أجل المستقبل، ولم يكن من أجل الماضي والحاضر.

وقد يتساءل آخر:

. وما الحكمة من كلِّ ذلك؟

لأنَّنا نجهل المستقبل، ولا نثق فيه، كما لا نثق في الماضي والحاضر؛ لأنَّ الماضي تركنا دون أن يأسف علينا، ولا على الماضيين، وكذلك الحاضر مصرٌّ على ذلك بتنازله عنَّا ثانية بثانية، ولا يود الاستمرار معنا؛ ولهذا انعدمت الثّقة في الزَّمنين (الماضي والحاضر)، مما يجعلنا لا نقصر تفكيرنا عيهما إلَّا لأخذ العبر والقدوة الحسنة؛ ولذا فنحن نفكر في غيرهما، ولا غير لهما إلَّا المستقبل مع أنَّه شقيقهما الذي قد يغدر بنا إذا لم نحتط من غدره، وعليه: لا ثقة في الزَّمن على الإطلاق، الثّقة في العمل دون سواه، ومن لا يعي بأهميّة ذلك سيكون واهمًا مع الواهمين؛ ولهذا ينبغي أن نعمل دون تردّد، نبحث، نتعلّم، نتعرَّف، ونصحّح أخطاءنا أوَّلا بأوَّل، ونتطلَّع إلى حياة المستقبل، ونعمل على صناعته دون توقف، ومن يتوقّف قليلًا لا شكَّ أنَّه سيتأخّر كثيرًا، فلا داعي للتوقّف ولو لبرهة.

المناهج العلميَّة هي المناهج التحسينية التي لا تقف عند قبول الواقع فقط، بل تعمل على تحسينه إلى ما ينبغي أن يكون عليه؛ حتى لا تكون بمرور الزَّمن جامدة لا مرونة فيها، وتصبح هرمة لا حيوية لها، متكئة على عصا لا غاية من ورائها إلَّا إثبات عدم قدرة من يتكئ عليها، فهي لم تكن عصا موسى عليه الصَّلاة والسَّلام التي جاءت حقيقة ولقفت أوهام السّحرة الواهمين.

وللباحث العلمي أساليب فنية تربط المنهج بالطريقة البحثيَّة المتوافقة مع الموضوع قيد البحث والدّراسة، مما يجعل للمنهج المتقصّي للحقائق عناصر

التشويق التي تُحفِّز القراء على البحث، وتُمكِّنهم من التعرّف على أسراره وخفاياه وكنوزه الثمينة؛ ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد الواهمون، بل لها من الأساليب المتنوِّعة التي بها تتنوعّ البحوث وتتزين بموضوعيَّة، ومن هنا تولد الخصوصيات ويعظّم الشأن العام والمشترك بين النَّاس وتترسّخ السيادة.

وعليه: فإن المنهج فكر للعمليَّة الشَّاملة التي بها تحلّل المعلومات والمعارف والقضايا والعلوم والأفكار، وهذه العمليَّة هي التي تُمكِّن طرق البحث من بلوغ النتائج؛ فالطريقة التجريبيَّة لن تنجز أهدافها إلَّا بكشف العلائق الدّالة على حلقات الترابط بتحليل الظَّاهر والكامن أو الصريح والضمني، وهكذا الطريقة التَّاريخيَّة وطريقة المسح الاجتماعي لن تتما كطريقتين بحثيتين إلا بالمنهج التحليلي.

إذن: إنْ حُددَ المنهج من قبل الباحث لا بدَّ وأن تكون من ورائه فلسفة، وتتَّضح فلسفة المنهج بالإجابة عن السُّؤال: لماذا يختلف البحَّاث، أو يتفقون في التعرّف على الموضوع الواحد، وكيف؟[30].

بشكلٍ عام يختلف البحَّاث ويتفقون حسب المواضيع، والفلسفات والأهداف المرجوة من كل باحث، وكذلك الأغراض والغايات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكلٍّ منهم أيضًا.

[30] المصدر السابق، ص 41.

أمَّا بشكل خاصّ فلكلٍّ شِرعة ومنهاجًا، أي: إنَّ المنهج هو المتغيّر الرّئيس في التباين بين الباحثين؛ إذ منهم من تُنْظم فرضيَّاته وتساؤلاته وأفكاره على قواعد، ومنهم من يتخلّى عنها أو عن بعض منها؛ ولهذا لا يستوون في علاقاتهم البحثيَّة مع الموضوعيَّة التي تسنها الأخلاق المهنيَّة والحرفيَّة والعلميَّة مما يجعل بعض المناهج هادة للسيادة الوطنيَّة وبعضها بانٍ لها وقادر على استردادها علمًا (منهجًا وطريقة وأسلوبًا).

ومن ثمَّ تستمد فلسفة المنهج من فلسفة الموضوع وبها يصطبغ كما تُصبغ الأشياء بالألوان مما يجعل وحدة بينهما لدرجة يصعب الفصل بينهما؛ فالورقة الخضراء من أيّة شجرة إذا غمرناها مثلًا في محلول كيميائي قد يتغيَّر لونها الأخضر إلى لون سماوي أو برتقالي، أو أيّ لون آخر طبيعي كما تحوَّل لون مايكل جاكسون من اللون الأسمر إلى اللون الأشقر فأصبح موضوعًا بلا منهج؛ لأنَّه فقد فلسفة وجوده باللون الأسمر الذي ارتضاه الله له، حتى وإن كانت له فلسفة من وراء تغيير لونه.

وإذا غمرنا قميصًا ورديًّا في محلول كيماوي فإنَّه سيفقد لونه الذي أصطبغ به، والذي ميّزه عن غيره من ألوان القمصان، وعندما تزال الألوان عن أوصولها تصبح كالمواضيع بلا منهج؛ لأنَّ المنهج هو الطّابع المميز للموضوع من خلال وسيلة إبرازه علميًّا، وكذلك السُّبل الفنية التي تتبع من قبل الباحث في أثناء تجميع المعلومات والبيانات وانتظامها تحليلًا وتعليلًا واستنتاجًا وتفسيرًا؛ والبحث الذي لا يؤسّس على المنهج الموضوعي لا يزيد

عن كونه مجهودًا وهميًّا أو مشروعًا ارتجاليًّا لا يمكن الاحتكام به ولا الاحتكام إليه ولا يمكنه أن يسترد سيادة فقدت.

والمنهج هو الذي به نتعلّم كيف نتعلَّم، والمنهج الذي يعلّمنا كيف نتعلّم هو الذي يُمكِّن من المعرفة الواعية، والمناهج المخالفة لذلك هي المناهج الإعلاميّة الإبلاغيّة؛ ولذا فالفرق كبير بين المناهج التي تُعلِّمنا كيف نتعلَّم، والمناهج التي تُبلغنا أو تُعلِمُنا بما عَلِمت به، فالأولى: تُفسِح الطريق أو المجال أمامنا بما يظهر إبداعاتنا العلميَّة، والثَّانية: تُفسِح الطريق أمامنا بما يجعلنا نردد ما تم إعلامنا أو إبلاغنا به، ولا تُحفِّزنا على سواه.

والمنهج العلمي هو الذي يُمكِّن الباحث من كشف العلاقات بين المتغيّرات والعلل والأسباب مع المقارنة لأجل التفصيل والتدقيق والتقصّي الواعي بموضوعيَّة، مما يؤدّي إلى معرفة العلاقات بين الكل والجزء والمتجزئ، وأثر كل منها على الآخر وفقًا لمتغيّرات البحث المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة.

وعليه:

لكي تكون مناهج البحث العلمي مبدعة ينبغي أن تتحرر من طرقها الوهميَّة وأساليبها التسليميَّة والسرديَّة التي لا تمكّن من استيعاب الخصوصيَّة الزَّمانيّة والمكانيَّة والظرفيّة والقانونيَّة.

ولذا فإنَّ انتقادنا للمناهج التسليميَّة لأنَّنا نريدها أن ترتقي إلى استيعاب المستقبل الأفضل الذي يأمله النَّاس، ويكفيها القصور عند الماضي أو الحاضر فقط، وهذا لا يعني إنَّها تنفصل عن ميز الماضي ومميزات الحاضر الجميل، بل يعني: أنْ تَستمد القوَّة منهما لبلوغ ما هو أقوى وأعظم وأهم؛ ولهذا التسليم بكل ما يُكتب أو يُقال لا يعد ميزة، بل يُعدّ عيبًا إن لم يتم التفحُّص بعد شكٍّ بغرض اليقين؛ ولذا لا تسليم إلّا بمسلمات يدركها العقل الواعي وتثبتها التجارب الاجتماعيَّة، أو المعمليَّة المختبريَّة، ولا تسليم إلَّا لمطلق ولا مطلق إلّا من عند الله عزَّ وجلَّ، وبما أنَّنا نعترف أن البشر غير معصومين من الخطأ، فلماذا إذن: لا نشكّ في آرائهم إلى أن نتبين أنَّه الحقّ اليقين؟!

وعندما ينتقل تفكير المعلم والمتعلِّم من الانتظار إلى الامتداد في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقّع لا يقف المعلم والمتعلّم عند حد المعلومات التي استقبلوها أو تعلموها، وعندها لا تتوقّف قدراتهم واستعداداتهم عن الاستيعاب بل تنطلق إلى طلب المزيد المفيد، لأنَّ التفكير العلمي تفحصي واستبياني استيضاحي استنتاجي، يربط العلاقات بين المتغيّرات ويتوقّع معلومات أخرى قد تقع في أيّ لحظة من لحظات الزَّمن، وفي أيّ مكان على الكرة الأرضيّة[31].

والمناهج العلميَّة هي التي تبني الثّقة في المعلم والمتعلم، وتحررهما من التبعيَّة وهمومها التي تطمس شخصيّة كلّ منهما وهمًا، وهي وحدها التي تمكّن من استرداد السيادة إذا شاء أهلها الذين فقدوها ان يعملوا على استردادها.

[31] المصدر السابق، ص 53.

والمناهج العلميَّة استفساريّة تساؤليّة؛ وذلك عندما تستفز القارئ والمتعلم علميًّا، وتحفزهما على الاطلاع والتساؤل، وتشوقهما إلى المعرفة الواعية التي لا تجعل من العلم طلاسم أمام البحث والنقاش والحوار والجدل بالتي هي أحسن؛ ولهذا لا يمكن أن يحس المعلم بالتعالي ولا يحس المتعلم بالغربة، وتنتهي النظرة التلقينيَّة التي تجعل المعلم طرفًا موجبًا، والمتعلّم طرفًا سالبًا، والمعلم مُرسل للمعلومات، والمتعلم مستقبل لها، ويصبح التعليم متحرّرًا من القيود، وفيه تتساوى كفتا الميزان بين المعلّم والمتعلّم، فمع أنَّ العمليَّة التعليميّة يقودها المعلّم فإنَّ المستهدف بالتعلّم هو المتعلّم مما يستوجب مشاركته وعدم تغييبه إن أردنا له هويّة وشخصية وسيادة.

ولهذا يجب أن تبدأ المناهج مع المبحوثين والمتعلمين من حيث هم؛ لكي تندفع بهم إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك باستيعاب أحوالهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والدّينيَّة والثقافيَّة، بمعرفة المستويات التي هم عليها؛ لتكون البداية منها كواقع اجتماعي وإنساني، مع مراعاة الفرق في القدرات، والاستعدادات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ ذلك لأنَّ البداية مع النَّاس أو المتعلمين من حيث هم تحليلًا وتشخيصًا تُمكِّنهم من استيعاب الرِّسالة الموجهة إليهم وتمكنهم من معرفة من هم وما يجب أن يقوموا به تجاه أنفسهم والغير.

وعليه: يعدّ المنهج هو الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته والخطوات التي تُتَّبع من أجل اكتماله وتبيانه، فإذا سألنا سائلٌ:

أيّهما أسرع حركة الجسم الأثقل أم الجسم الأخف؟ فإذا أجبناه إجابة عابرة كما سألنا عابرًا نقول: الجسم الأخف أسرع حركة من الجسم الأثقل، ولكن هل نحن على وعيٍ عندما أجبنا بأنَّه الأخف؟ لكي نكون واعين بإجابتنا علينا أن نطرح الأسئلة الآتية، ونحاول الإجابة عنها.

. هل تتأثَّر حركة الأجسام بحجمها أم لا تتأثر؟ أي: هل تستوي سرعة جسم يزن 145 كيلو غرامًا مع سرعة جسم يزن 75 كيلو غرامًا في مضمار كرة القدم؟

. هل تتأثر حركة الأجسام بالمسافة أم لا تتأثر؟ أي: هل تكون سرعة الجسم واحدة إذا قطع في المرة الأولى مسافة 200 متر، وفي المرة الثانية 2000 متر؟

. هل الاتجاهات تؤثّر على حركة الأجسام؟ أي: هل الحركة إلى الأمام تساوي الحركة إلى الخلف؟

. وهل الحركة من أسفل إلى أعلى تساوي حركة الجسم وسرعته من أعلى إلى أسفل؟

. هل الزَّمن يؤثّر على حركة الأجسام؟

. هل الذي قضى من الزَّمن 80 عامًا يكون مساويًا لمن لم يقض إلَّا 25 عامًا في سرعة حركته؟

ـ هل اختلاف زمن السّباق للمتساوين في السّرعة لا يؤثّر في المسافة المستهدفة بالمرور؟

ـ ألا تتأثر حركة الأجسام بنوعيّة الأرضيّة التي يتحرك عليها؟ أي: هل الحركة على الأرض الرمليّة تساوي الحركة على الأرض الممهدة بالفلّين؟

ـ هل المناخ يؤثّر على الحركة؟ أي: هل الحركة في اتجاه الريح تساوي الحركة التي في مواجهتها؟

ـ ألا يكون للحرارة تأثير على الحركة والمتحرك؟

ـ هل للثقل أثر على الحركة؟ أي: هل كلّما زاد ثقل الجسم قلت سرعته الحركيّة؟

ـ ألا يكون شكل الجسم مؤثّرًا على حركته؟ أي: أيهما يسقط أوّلًا كرة دائريّة الشّكل وتزن كيلو جرامًا، أم مظلة دائريّة الشّكل وتزن 3 كيلو جرامات؟[32]

كل الأسئلة السَّابقة تحمل إجاباتها في مضامينها نتيجة منهج التوليد الذي يحدّد متغيّراتها والعلاقات المتكوِّنة بينهما وتأثيراتها الموجبة والسَّالبة، وعناصر الإثبات والنفي المحمولة فيها؛ ولذا فطريقة عرض هذه الأسئلة تعبر عن وجود منهج من ورائه حكمة؛ ويكون المنهج في هذه الحالة هو المجسد

[32] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة الفاتح، دار ألجا، الطبعة الثانية، 1995، ص 48.

للسُّبل التي يتّبعها الباحث في تقصي المعلومات وتفكيكها من خلال تتبّع موضوعي من الكل إلى الجزء ثم إلى المتجزئ منه مما يجعل المنهج هو المترجم للفروض والمنظم للبحث من ألفه إلى يائه.

ولهذا فالمنهج لم يكن قالبًا ثابتًا لصهر الأفكار تحت درجات حرارة عالية وكأنَّه فرن لإذابة الحديد أو الخامات المعدنيّة الأخرى الصّلبة، بل المنهج يكون قابلًا لاستيعاب الجديد ويسعى للكشف عنه، وهو كما يمكّن من كشف الخلل يُمكِّن من استرداد المفقود إصلاحًا وبناء وإعمارًا ونهضةً.

إذن: المنهج لم يكن تكرارًا روتينيًّا كما يعتقد الذين يحاولون قصره على دراسة الماضي بالتحليل والتفسير، أو البعض الآخر الذي يريد قصره على دراسة الحاضر المشاهد، بل هو الذي يربط الموضوع بالزَّمان والمتغيّرات التي تظهر من فترة لأخرى، ومن مكان لآخر وهو المستوعب للمستقبل والمتطلّع إلى آفاقه المرتقبة، وقادر على تعظيم السيادة علمًا ومعرفةً ودرايةً[33].

ومن ثمَّ بالمنهج يتم أخذ العبر من الماضي، واستيعاب الحاضر من أجل المستقبل الأنفع والأفيد، ولكي لا تكون المناهج تكرارات روتينيّة تُولِّدُ الملل عندما تقتصر على معرفة الجاهز فقط في الزَّمن الماضي أو الحاضر ينبغي أن تكون تطلّعيَّة؛ لكي تفتح آفاق الإبداع أمام العلوم باستيعابها تطلعات المجتمع وأمانيه وتتابع عن كثب مراحل نموّه وتطوّره وتستوعب التغيرات الطَّارئة عليه،

[33] عقيل حسين عقيل، القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2020، ص 24- 47.

وكذلك ينبغي أن تستوعب شطحات الباحث العلميَّة من أجل أن تفتح الآفاق أمامه في معرفة الجديد واكتشافه من خلال خروجه عن الروتين والقولبة الفكريَّة والعقليَّة المميتة للتألق والإبداع وبلوغ الخوارق دون أن يكون شيء على حساب الإرادة والهويَّة والسّيادة[34].

وعليه: فالمنهج العلمي هو الذي يُتَّبع في تقصي الحقائق وتبيانها، ويحتوي على عناصر التشويق التي تُحفِّز القراء على البحث والتقصي الدّقيق وعيًا، وتُمكِّنهم من التعرّف على أسراره وخفاياه؛ ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، بل تختلف بالضرورة من موضوع إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، وحسب الظّرف الزّماني والمكاني والفلسفة التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع والبحث فيه.

وهنا نتفق مع الفيلسوف ديكارت في قوله: "ليس غرضي ها هنا أن أعلم المنهج الذي ينبغي على كل امرئ اتباعه من أجل اقتياد عقله على النحو الصحيح، بل فقط أن أبيِّنَ الطريق الذي سلكته لإرشاد عقلي"[35].

ويتمركز منهج ديكارت على معطيتين رئيستين، هما:

الحدس: أي التصوُّر الذي يتولَّد في نفسٍ سليمةٍ منتبهة عن مجرد الأنوار العقلية، وهذا يجعل الحدس مصدر المعرفة الأوَّل وليس الإحساس.

---

[34] المصدر السابق، 61،

[35] عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1984، ص 493.

الاستنباط: وهو العمليَّة العقليَّة التي تنقلنا من الفكرة البديهيّة إلى نتيجة أخرى تصدر عنها بالضرورة، أي: استنباط الحقائق بالمنطق والحجَّة.

ويستند المنهج الديكارتي إلى أربع قواعد:

1 – التسليم بيقينيّة المبادئ التي تبدو للعقل بسيطة وواضحة، لا تثير يقينيَّتها أي شك بداهةً، وهو ما يفهم أو يدرك بالفطرة، والبديهي هو الأمر الواضح بذاته لا يحتاج إلى غيره ليفك الغموض والالتباس عنه، ويعني: لا أقبل شيئًا على أنَّه حقّ ما لم أعرف بوضوح أنَّه كذلك؛ ولذا يجب أن أتجنَّب التسرُّع، وألّا أتشبَّث بالأحكام السَّابقة، وألّا أُدخل في أحكامي إلّا ما يتمثّل لعقلي في وضوح وتميّز يزول معهما كل شكّ.

2– تقسيم كل مشكلة إلى أجزائها (التحليل)، أي: تقسيم المشكلة المعترضة إلى ما يمكن من الأجزاء والمشكلات؛ ليتم تبسيطها وتوضيحها أكثر، ومن ثمَّ عندما يتم تقسيم المشكلة المطروحة الى أكبر عدد ممكن من القضايا نصل إلى فهم كل واحدة على حدة فتكون بذلك الرؤية واضحة ومتميزة.

3 – الانتقال المنظّم من المعروف والمبرهن عليه إلى المجهول الذي يتطلّب البرهان (التركيب والتأليف)، وهنا يأتي التركيب في مقابل التحليل، أي: القيام بعمليّة عكسيّة، فبعدما تم فصل الأجزاء في مرحلة سابقة، نكون خلال هذه المرحلة بصدد تركيبها وجمعها من جديد؛ ليكون ذلك التركيب هو الانطلاق من الجزئيَّات إلى الكليَّات.

4 – عدم إغفال أي من مراحل البحث المنطقيَّة استقراءً وإحصاء من خلال المراجعة لكل العناصر والأجزاء بغاية الوصول إلى الصدق واليقين؛ وذلك من حيث إنَّ الإنسان كائنٌ نسبي معرَّض للنسيان والخطأ، ويعمل وفق مشاعر وعواطف قد تحيده عن طريق الموضوعيّة[36].

هذه القواعد أُخذ بها وما زال يؤخذ حتى الآن في تقصِّي المعلومات وتتبعها مركبة ومجزأة وكمًّا وكيفًا.

ونحن نقول إنَّ للمنهج البحثي ثلاث قواعد رئيسة وواضحة لكشف الحقيقة يقينًا وتبيانًا، مع التمكين من كشف الجديد وإضافته لميادين المعرفة العلميَّة وهي:

1 – العلم اليقين: الذي لا ظنون فيه ولا شكوك، مسلّمات هي كما هي، سواء أكانت من مصادر ومخطوطات متحقّق منها، أم كانت عن علم مُنزّل تنزيلًا من الله تعالى، أو حديث مُجمع عليه شواهد وأدلّة.

2 – العين اليقين: تراه مشاهدةً بأمِّ عينيك، أو تلاحظه ملاحظةً واعيةً، مع أخذ الحيطة والحذر من خدعة الحواس.

3 – الحق اليقين: الذي لا يكون إلَّا عن معايشة وتجربة، سواء أكانت تجربة اجتماعيَّة أم معمليّة ومختبريَّة.

[36] توم سوريل، ديكارت، (ترجمة: أحمد محمَّد السروي)، القاهرة: 2014م، ص 63.

هذه القواعد تُمكّن الباحث أو الكاتب أو المفكر من الدخول إلى الكتب عن يقينٍ والخروج منها وعيًا، أو الخروج عنها وعيًا، ولتبيان ذلك أقول:

الخروج منها: الخروج من الكتب استفادة ومعرفة تُمكّن من التغيير.

الخروج عنها: الخروج عمَّا احتوته من معارف لا يقين فيها، ولا حجّة، ولا تُمكِّن من العمل والتغيير.

وعليه:

فالمنهج لا يُكتب، بل يُكتب عنه، فما يكتب هو المعلومة سواء أكانت معطية أم نتيجة، أمَّا المنهج فهو الفِكْر الذي به يستقرأ النصّ، وبه تفكك المعلومة وتركب؛ لِتُنظم بكيفيَّة تجعل لها وحدة لا متناقضات بين مفرداتها والتي إذا ما ظهرت المتناقضات جعلتها وهمًا في ذهن الكاتب، أو المؤلف، أو الباحث، والمفكر تجاه سعيه لإظهار الحقيقة وكشف الزّيف عنها؛ ولأنَّ المنهج يكتب عنه ولا يُكتب فمن يعتقد أنَّه بإمكانه كتابة المنهج فهو لا يزيد عن كونه واهمًا.

والغرض من تقديم المنهج هو تبيان النقاط المهمَّة والأساسيَّة في استيضاح المعلومات والبيانات، حتى لا يضيع جهد من يحاول البحث في التخطيط الواهم الذي تجاوزه العلم الحديث؛ ولهذا تكون للمنهج قواعد علميَّة ينطلق منها البحَّاث ويعودون إليها عند الحاجة دون أن تُجرّدَهم من

خصوصيَّاتهم الذاتيَّة وأساليبهم الموضوعيَّة، ودون أن تمسخ هويَّاتهم او تسيء لسياداتهم وإراداتهم وخصوصياتهم التي تقدّر خصوصيات الغير[37].

السّياسة تكسر السّيادة أو تصونها وتستردَّها:

السّيادة الوطنيَّة لا تكون على أرض الواقع إلَّا كرامة متحقّقة؛ إذ الحقوق تمارس، والواجبات تؤدّى، والمسؤوليَّات تحمل، والدّستور كفيل بضبط العلاقات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية رقابةً وتقويمًا، ولا إقصاء ولا تغييب ولا تهميش، والحريَّة تمارس بكل شفافيّة مما يجعل القيم بين أبناء الشعب متجسدة في القول والفعل والعمل، وكذلك تكون حاجات النَّاس مشبعة؛ حيث الملكيّة حق للجميع دون أن يتمدد مواطن على حريّة مواطن آخر، ومن ثمّ لا كلمة فصل بين النَّاس إلَّا العدالة المستندة على الدستور المستمد من العرف والدين.

ومن هنا فالسياسة الوطنيّة لم تكن علمًا مقولبًا، بل هي فن الخروج عن المقولب دون إضاعة للوقت ولا إضاعة للسُّبل المؤدّية إلى تحقيق الرّؤية المرسّخة للسّيادة، ولأنَّها السياسة المرسّخة للسّيادة فالخروج عن المقولب سياسة يستوجب أسلوب يخرج الشعرة من العجين بغاية الحفاظ على الهوية.

---

[37] عقيل حسين عقيل، البحث العلمي (المنهج والطريقة)، القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2019، ص 22 – 45.

ولأنَّ ميادين السياسة واسعة وذات اتجاهات ومرامي مختلفة ورؤى متخالفة، وأهواء متنوّعة، ورغبات متضادة؛ فالنسيج السياسي بها يستوجب الأخذ من كلِّ صغيرةٍ كبيرةٍ.

إذن: لا سياسة إلَّا والغايات من ورائها، ومن وراء الغايات مأمولات، ومن ثمَّ فالبعيد من الغايات بالنسبة للسياسي لا يكون إلَّا قريبًا، والقريب في مستهدفاتها من أجل السيادة الوطنيّة قابل لأن يستبدل من أجل المأمول ولو كان بعيدًا.

أمّا المبادئ السياسيّة والأخلاقيّة فلا تزيد عن كونها قنطرة عبور لتجاوز الأماكن الوعرة؛ ولذا فاختصار الطرق يمكّن من بلوغ الغايات، فميكيافيلي على سبيل المثال: يُغلّب السياسة على الأخلاق؛ ولذا فهو يتنكر صراحة لجميع الفضائل الأخلاقيَّة حين يبرر استعمال كلّ الوسائل لتحقيق الغايات السياسية وفقًا لقاعدة: (ما هو مفيد فهو ضروري).

وعليه: فمفهوم السياسة يعني: تسيير شؤون الأفراد والجماعات ودواليب الدّولة بحكمة مع استيعاب للمختلف والمخالف دون التفات إلى الخلف، ولا توقّف عند النوايا، وبمنطق السياسة؛ فالسياسيون يقبلون بتقديم التنازلات القريبة من أجل الغايات الممكّنة من النفوذ وتفاديًا للشّر؛ فكما قال تولستوي: إنَّ الشرّ لا يقتل الشّرّ كما أنّ النّار لا تطفئ النّار، ولهذا في السياسة المجانبة قبل المواجهة، وإيقاظ ضمائر النّاس يحول بين المظالم وإيقاد نار الفتنة.

ولأنّها السياسة؛ فإنَّها بين السياسيين الكبار بين لين وشدّة، ميدانها النضال السلمي والاجتهاد مع مواجهة الحُجّة بالحجّة، وهذا الجناح على رأسه: مهاتما

غاندي، ومارتن لوثر كينغ، ونيلسون مانديلا، وهي عند هتلر وستالين وموسوليني وفرانكو وغيرهم من الطّغاة والديكتاتوريين الذين أباحوا استخدام أشنع أساليب القمع والاضطهاد من أجل غايات رسموها لأنفسهم، لا تزيد عن كونها غاية لتبرير الوسيلة كما جاءت في كتاب الأمر لميكيافيللي.

ولأنَّ السياسة بين لين وشدّة؛ كان السّاسة منقسمين بين هذه وتلك، فمنهم من كان عادلًا حتى قُتل في عدله كما هو حال الخليفة عمر ابن الخطاب، وهناك من كان ليّنا متسامحًا حتى قُتل في لينه وتسامحه كما هو حال غاندي، وهناك من كان على عهده فأوفى كما هو حال الرّئيس السوداني الأسبق عبد الرّحمن سوار الذّهب الذي قاد ثورة شعبيّة على النميري وسلّم السّلطة للحكومة المنتخبة في العام التّالي.

وفي المقابل كان الكُثر من الأشدّاء الطغاة والدكتاتوريين؛ حيث مات من مات منهم على ظلمه، وقُتل من قُتل بأسباب طغيانه، وانتحر من انتحر، وسقط من سقط كرها.

وبين هؤلاء اللّيّنين وأولئك الطّغاة جاءت حكمة إبراهام لنكولن: (عندما ينتزع الرّاعي عنزة من براثن ذئب تعدّه العنزة بطلا، أمّا الذئب فيعدّه ديكتاتوريًّا).

ولأنَّها السياسة؛ فمن دخل ميادينها قَبِل بأن يكون له مخالفون، وأعداء، وبطانة ظلّ، وقليل من النَّاصحين، وأقل بكثير من المناصرين؛ ولذا فإن قَبِل بذلك قبِل بالاختلاف والخلاف سياسة، وإن رفض ذلك فلا مستقبل له في ميادين

السياسة، وهنا يقول شارل ديغول: (أحترم من يقاوموني، لكنّني لا استطيع احتمالهم).

والسياسة دوائر متداخلة؛ فبأسبابها تمارس الحرّية التي بها يؤسِّر النّاس وتسود السيادة، وبالأسباب ذاتها حريّة النّاس تقيّد؛ فيُسجن البعيد الذي لم يقبل بانحناء ظهره، ويفرج عن القريب الذي قَبِل بانحنائه؛ ولذا كما قال مارتن لوثر كينغ: (لا يستطيع أحدٌ ركوب ظهرك إلّا إذا انحنيت). ويقول لنكولن: (انهضوا أيّها العبيد فإنّكم لا ترونهم كبارًا إلّا لأنّكم ساجدون). فمن يقبل بانحناء ظهره لغير الله لن يستطيع من بعده رفع رأسه، وفي المقابل من يقبل أن يكون نظيف الجانب لا يطأطئ رأسه، ولكنّ إن قبِل بذلك فعليه بدفع الثّمن؛ فكما يقولون: (التوب الأبيض لا يقبل التشويه، وكلّما كان التوب أكثر نصعًا كانت اللطخة عليه أكثر وضوحًا).

ولأنَّها السياسة؛ فالسياسة أم السّلطان وربّ الحكومة التي إن تمكّن منها من تمكّن معرفةً ووعيًا أصبحت دواليب السياسة بين يديه، وإن مُكّن منها من مُكّن من طرف الحاكم فلا يكون إلّا أداة طائعة لأمره؛ إذ لا رأى له ولا رؤية ولا خطة، ومن تمّ لا تستطيع الحكومة أن تنهض بالبلاد، وهنا يقول روزفلت: (أفضل العقول ليست في الحكومة، فلو كان الأمر كذلك لكانت الشركات قد استقطبتهم للعمل بها، فالحكومة لا تحلّ المشاكل، بل تدعمها).

وعليه: عندما تصبح الحكومة وإجراءاتها داعمة للمشاكل لا شكّ أنّها ستكون أكبر مستفزٍّ وأكبر محفّزٍ للشّعب على التمرّد والثّورة والتظاهر في الميادين

العامّة، ويكون السّاسة المعارضون مختبئين خلف المتظاهرين، حتى يُحسم الأمر انتصارًا وتُصبح أصواتهم مرتفعة من على منصّات الخطابة، وكذلك من خلال شاشات التلفزة، كما تصبح أسماؤهم بالخطّ العريض متصدّرة عناوين الصّحف، وفي المقابل هؤلاء المتصدّرين إن لم يُحسم الأمر لصالحهم فسيكونون آخذين بمقولة هاري ترومان: (إذا كنت لا تستطيع إقناع الخصم، حاول أن تسبب لهم الارتباك).

ولكن إن تمكّنوا من إدارة شؤون الدّولة، فخطابهم تارة بين صواب وخطأ، وتارة أخرى بين يسار ويمين، وتارة ثالثة بين حلال وحرام، هكذا هي السياسة مختلفة باختلاف اتجاهات السّاسة، وهكذا هم يتبدّلون، وفي هذا الشأن قال نيكيتا خروشوف: (السّاسة هم أنفسهم في كلّ مكان يَعِدون ببناء الجسور حتى لو لم يوجد نهر).

ومع أنَّ السّياسة هي السّياسة، فإنَّ اتجاهات وأفكار السياسيين تتبدّل؛ فهم ساسة كما يكتمون سرّا به يبوحون، وفي المقابل هم يغضبون ممن يبوح بسرّ من أسرارهم، وقد يدفّعونه الثّمن غاليًا، ولهذا يقول سقراط: (أكتم سرّ غيرك كما تحبّ أن يكتم غيرك سرّك، وإذا ضاق صدرك بسرّك فصدر غيرك به أضيق).

وعليه: فإنَّ القِمَمَ السُّلطانيَّة متى ما رأت نفسها قمّمًا سقطت، ولكن إن عرفت أنَّ الشّعب يراها قمّمًا، فعليها بالاعتزال قبل أن يغيّر الشّعب رأيه؛ فرأي الشَّعب لابدّ أن يتغيّر بتغيّر اتجاهات وسياسات ورؤى الحكَّام وحكوماتهم، وهكذا هي السياسة التي مثلما تكون سببًا في كسر السيادة فهي أن خلصت وطنيَّة تصبح قادرة على جبرها واستردادها.

ولأنّها السياسة فلها من الهوامش ما يُمكّن من ممارسة الديمقراطيَّة، التي تسمح لك بأن تنتخب من تريد بدرجة عالية، كما تسمح لك بأن تختار من تكره بدرجة أقل، وهنا يقول أوسكار وايلد: (الديمقراطية تعني ببساطة ضرب الشّعب بالهراوات بواسطة الشّعب لصالح الشّعب).

ومع أنَّ الديمقراطيَّة كلمة حقّ فإنَّها في حاجة لمن يقولها دون لبس، وفي حاجة لمن يفهمها دون غموض، ومن ثمَّ فبشأنها تسنّ القوانين، ولكن أيّة قوانين؟

هناك من القوانين ما يرسّخ المظالم ويزوّر الحقائق، وهناك من القوانين ما يرسّخ كرامة الإنسان وسيادته ويمكّن من ممارسة الحريَّة، وهنا يقول سبنوزا: (إنّ القوانين التي تلجم الأفواه وتحطّم الأقلام تهدم نفسها بنفسها)، ويقول مارتن لوثر كينغ: (المصيبة ليست في ظلم الأشرار، بل في صمت الأخيار).

وعليه: فالسياسة كما تقود إلى الاحتواء تقود إلى التكتّل، وهي كما تؤدّي إلى تقبّل الآخر وتفهّم ظروفه، تؤدّي إلى فتح أبواب التحاور والتفاوض معه متى ما لزم الأمر.

ومع أنَّ السّياسة علم إدارة العلاقات وفنّها بين الأفراد والشعوب والأمم والدّول، فإنَّها إن كانت بين المواطنين فتنة كسرت السّيادة وضيّعت الهويَّة، وإن كانت سياسة ضميريَّة فحسن التدبُّر عقل رجالاتها فكرًا وعملًا ودرايةً، حتى يُعاد المنهوب والمسلوب والمعتدى عليه من الذين اعتدوا، وبهذه النظرة فهي لا ترى السيادة إلَّا رأسمال الدَّولة الوطنيّة، كونها العنوان الذي تُبذر فيه الإرادة بين الشَّعب، فتنمو محبَّةً، وثمارها تتدلَّى بين أيدي النَّاس تيجانًا فوق رؤوسهم قِمَّة، والعدل إن

ساد بينهم سادوا مكانةً مثل النجوم في سمائها رفعة، والوطن هويّة الشّعب إرادة الأمَّة.

ولذا فالوطن بهذه الصُّورة أنموذج لإنتاج العلاقات: مودَّةً، واستيعابًا، ومشاركةً؛ إذ لا حرمان، والملكيَّة حقّ مواطنة فلا استغلال، ولا قيود تحول بينها وبين الرَّغبة والإرادة والقدرة والسّيادة.

ومع أنَّه الوطن فإنَّ الفتنة فيه أشدُّ من القتل؛ ذلك لأنَّها ترويجٌ للمعيبات مع كمٍّ من الدّسائس، فهي المتلوّنة في كلّ عصر، ففي عصرنا: لِحَافها من طبقتين: (دين، وسياسة) مرّة بمرة، ومرّة بلا لون، وبهذا التلوّن ستظل الفتنة مستمرّة ليس في بقاء أثرها فقط، وإنّما في ممارستها من خلال التعمّد والإصرار على هذا التلوّن، هكذا هي الأوراق تُخلط، حتى أصبح الدّين عند البعض وكأنَّه لا يزيد عن عمامةٍ توضع فوق الرأس، مما جعل مكامن أسرارهم تتربص بالقول: (حلال لنا وحرام عليكم). ولهذا فالفتنة كما تنام في التَّاريخ تنام في الصدور وتفسد السيادة وتضيع الهويّة، ولأنَّها النَّائمة فهي دائمًا على أعتاب الإيقاظ، فبالنّسبة للنَّائم لم يكن بعد النَّوم إلّا الإيقاظ، ومع ذلك قد يحدث الإيقاظ قبل موعده من قِبل موقظٍ مُفزعٍ كما هو حال الفتنة التي يتمّ إيقاظها من قِبل مُفزعين.

ومع أنَّ الوطن واحدٌ فإنَّ الشخصانيَّة فيه مثل الفتنة، متنوِّعة متبدِّلة فهناك من يرى نفسه أفضل من الجميع: (مالًا، أو علمًا، أو دينًا، أو قبيلةً، أو حزبًا، أو عُدَّةً وعتادًا) ووفقًا لأيِّ نظرة من هذه فلا نتيجة لأيٍّ منها إلَّا

شخصنة الوطن، الذي لا ينبغي أن يشخصن فتنة؛ ولذا وجب رفض عناوين الشَّخصنة، التي تحاول أن تسود عبثًا على حساب سيادة الوطن، أو أن تشعل نار الفتنة؛ لتسود على حساب سيادته.

ولهذا فمنذ القدم لم تتغيّر قواعد لعبة الفتنة والصِّراع على السُّلطة؛ فكلّما تخلّصت الشعوب من غازٍ أعقبه قاطع طريق، وكلّما رحل مستعمر خلّف محله وريث، وكلّما ثارت الشّعوب على ظالم أعقبته مجموعة من الظَّلمة، وفي المقابل نضال الشعوب وثوراتهم لن يتوقّفا، حتى يحسم الأمر وعيًا وطنيًّا به تُسترد السّيادة.

وفي مثل هذه الألاعيب لا تزيد المبادئ السياسيَّة والأخلاقيَّة عن كونها قنطرة عبور لتجاوز الأماكن الوعرة كما يراها ميكيافيللي: (ما هو مفيد فهو ضروري)، أي: وبأيّ وسيلة وبأيّ ثمن.

ولهذا فالسِّياسة تسيير شؤون الأفراد، والجماعات، ودواليب الدَّولة الوطنيَّة بحكمةٍ، مع استيعاب للمختلف والمخالف دون التفات إلى الخلف، ومن ثمَّ فلا توقّف عند النوايا؛ وبمنطق السِّياسة: السياسيّون يقبلون تقديم التنازلات القريبة؛ من أجل الغايات البعيدة الممكّنة من النفوذ، وتفاديًا للشّر؛ فكما قال تولستوي: إنَّ الشرّ لا يقتل الشّرّ كما أنَّ النَّار لا تطفئ النَّار؛ ولهذا تجد في السِّياسة المجانبة قبل المواجهة، وإيقاظ ضمائر النَّاس يحول بين المظالم وإيقاد نار الفتنة.

وبين هؤلاء اللّيّنين، وأولئك الشِّداد؛ جاءت حكمة إبراهام لنكولن: (عندما ينتزع الرّاعي عنزة من براثن ذئب تعدّه العنزة بطلًا، أمَّا الذئب فيعدّه ديكتاتوريًّا).

ولأنَّها السِّياسة؛ فمن يدخل ميادينها لابدّ أن يقبل بأن يكون له مخالفون، وأعداء، وبطانة ظلّ، وقليل من الناصحين، وأقل بكثير من المناصرين؛ فإن قَبِل بذلك، قبِل بالاختلاف، والخلاف سياسة، وأن رفض، فلا مستقبل له في ميادين السِّياسة، وهنا، يقول شارل ديغول: (مع أنَّني أحترم من يقاوموني، فإنَّني لا أستطيع احتمالهم).

ولهذا فالسِّياسة دوائر متداخلة، وبأسبابها تمارس الحريَّة التي بها يُؤسَر النَّاس، وبالأسباب ذاتها حريَّة النَّاس تُقيَّد؛ فيُسجن البعيد، وكل من لا يقبل بانحناء ظهره، ويُفرَجُ عن القريب، وكل من يقبل بالانحناء، وهنا قال مارتن لوثر كينغ: (لا يستطيع أحدٌ ركوب ظهرك إلّا إذا انحنيت)، ويقول لنكولن: (انهضوا أيّها العبيد، فإنّكم لا تروهم كبارًا إلّا لأنّكم راكعون)، فمن يقبل بانحناء ظهره لغير الله لن يستطيع من بعده رفع رأسه، وفي المقابل من يقبل أن يكون نظيف الجانب لا يطأطئ رأسه، ولكن إن قبِل بذلك فعليه بدفع الثّمن، فكما يقولون: (الثوب الأبيض لا يقبل التشويه؛ وكلّما كان الثوب أكثر نصاعة كانت اللطخة عليه أكثر وضوحًا).

وعليه: عندما يصبح النظام وحكومته وإجراءاتهما داعمة للمشاكل، لا شكّ أنَّهما سيكونان أكبر مستفزٍّ، وأكبر محفّزٍ للشّعب على التمرّد، والثّورة،

والتظاهر في الميادين العامَّة، ويكون السّاسة المعارضون مختبئين خلف المتظاهرين؛ حتى يُحسم الأمر انتصارًا؛ فتُصبح أصواتهم مرتفعة من على منصَّات الخطابة، وكذلك من خلال شاشات التلفزة، كما تصبح أسماؤهم بالخطّ العريض متصدّرة عناوين الصّحف.

وإنْ لم يُحسم الأمر لصالح هؤلاء الساسة المتصدرين للمشهد السياسي، فسيكونون آخذين بمقولة هاري ترومان: (إذا كنت لا تستطيع إقناع الخصم، حاول أن تسبب له الارتباك) هكذا هي الفتنة، وهكذا هم رؤوسها، وفي المقابل إن تمكّنوا من السيطرة على إدارة شؤون الدَّولة، فخطابهم تارة بين يسار ويمين، وتارة بين حلال وحرام، وهكذا هم يتبدّلون، وفي هذا الشأن قال نيكيتا خروشوف: (السّاسة هم أنفسهم في كلّ مكان، يَعِدون ببناء الجسور حتى لو لم يوجد نهر).

ولأنَّها السِّياسة؛ فاتجاهات وأفكار السياسيين تتبدَّل؛ فهم السَّاسة كلّما يكتمون سرًّا به يبوحون، وفي المقابل، هم يغضبون ممّن يبوح بسرٍّ من أسرارهم، وقد يدفعونه الثّمن غاليًا، وهنا يقول سقراط: (اكتم سرّ غيرك كما تحبّ أن يكتم غيرك سرّك، وإذا ضاق صدرك بسرّك فصدر غيرك به أضيق)؛ ولذ فمن أراد ان يكشف امر الفتنة الوطنية ويحرق اوراقها فعليه بعدم القبول بأن يكون ذيلا لأحد ولو كان الرأس اسدا، ومن أراد السداد فعليه بأخذ الحيطة والحذر من ألاعيب الساسة.

دولة التوافق سيادة:

عندما تبسط الدّولة ترابها لمواطنيها للجلوس عليه سويًّا، حينها يصبح لمواطنيها مكان يقيمون عليه علاقات اجتماعيَّة وإنسانيَّة، ويؤسّسون سيادة وطنيّة يرتضونها عن إرادة فيكون الحقّ بها يمارس من قِبل الجميع، وتكون الواجبات بها تؤدّى من قبل الجميع، وكلّ وفق قدراته، وتخصّصه، وخبرته واستطاعته، وهكذا تكون بها المسؤوليَّة عبء ثقيلا لا يُحمل إلّا بالجميع من أجل الهويَّة والسيادة.

ومن أجل إنشاء دولة التوافق الوطنية نُقلة وسيادة، ينبغي أن تفكّك تلك الألغام التي ملأت الأنفس غضبًا، أو أن تُفجّر بغاية حلٍّ وليس بغاية زيادة الغضب غضبًا؛ فالنّار مع أنَّها من غير شكّ هي الحارقة فإنَّ الماء كفيل بإطفائها إن سُكب عليها بقوّة وإرادة الإطفاء من أجل استرداد السّيادة.

ولأجل المحافظة على سيادة دولة التوافق الوطنيّة نُقلة، يجب أن يكون لها دستورًا كفيلًا ببناء الدّولة؛ وذلك عندما يصدره الشّعب عن بكرة أبيه؛ فالدستور يحافظ على العلاقة بين من يمارس حقًّا ومن يؤدّي واجبًا ومن يحمْل مسؤوليَّة.

ولمتسائل أن يتساءل:

متى تسود الدّولة في دولنا نُقلة سيادة؟

أقول:

. عندما يسود الحلّ بين النَّاس قيمة مقدّرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا وأخلاقيًّا وذوقيًّا.

. عندما يملأ نفس المواطن الاعتراف بأنَّه مواطن متساوٍ مع غيره من المواطنين.

. عندما يتساوى المواطنون في ممارسة الحقوق.

. عندما يتساوون في أداء الواجبات، مع مراعاة الفروق الفرديَّة، قدرة، واستطاعة، ومعرفة، وتخصّصًا، وتأهيلًا، وتدريبًا.

. عندما يتساوون في حمْل المسؤوليّة مع مراعاة الصلاحيّات والاختصاصات الدستوريَّة والقانونيَّة.

. بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم إرادةً؛ وذلك (طاعة للأمر الذي هو منهم)، وليس بطاعة شخصيّة؛ ولذلك لا طاعة لمن يتولّى حكمًا عن غير انتخابات حرّة ودستور وطني، ولا طاعة لأحدٍ يتصرّف خارج ما وكّل به وفق عقد اجتماعي مدستر.

. بعد أنْ يعترف كلٌّ منهم بالآخر.

. بعد أن تقدّر الخصوصيّة، ولا يمتدّ أحد على حساب مكانة الآخر، وما يُثبت وجوده مواطن حرّ.

. بعد أن تُمنح الفرصة للتفهّم والتفاهم.

ـ بعد أن ينتهوا عن سّرقة الدولة.

ـ بعد أن ينتهوا عن أعمال تزييف الإرادة وتزوير الانتخابات.

ـ بعد أن يعفوا وهم يمتلكون القوّة.

ـ بعد أن يعتمدوا قيمة الصُّلح فضيلة خيّرة في كلّ خصام وصدام ونزاع واقتتال.

ـ بعد أن تسود بينهم قيم الديمقراطيّة والشفافيّة.

ـ بعد أنْ تسود قيمة التقدير للجهد والتميّز والخبرة والتخصص.

ـ بعد أنْ يتحوّلوا من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين والمبدعين والمتطلّعين.

ـ بعد أن تسود قيمة الاعتبار بين ألوان الطيف الوطني.

ـ بعد أنْ يصبح التذكُّر لِما كان درسًا لهم وموعظة.

ـ بعد أنْ يصبح التدبُّر لِما بين أيديهم عن علمٍ ومعرفة ودراية.

ـ بعد أنْ يصبح التفكُّر فيما يجب بغاية إحداث النُّقلة من بعد النُّقلة.

ـ بعد أنْ يصبح التأمُّل فيما هو كائن ممكّنًا من إحداث النُقلة إلى ما هو أعظم.

ـ قبول التحدّي من أجل السيادة وممارسة الحرّية عن إرادة.

- عدم قبولهم التوقّف عند حدود الإصلاح، ولا ينظرون إليه إلّا مسانداً للحلّ.

- التمسّك بالهويّة ووحدة تراب الوطن.

- التمسّك بالفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، مع العمل على تنقيتها ممّا يعلق بها وتخليصها مما يقوّضها.

- الاعتراف بأنَّ الحاجات متطوّرة ممّا يستوجب تطوّر الحلول مع تطوّرها بمشبعات هي الأخرى متطوّرة ومتنوّعة.

- حرّية الرّأي مع احترام المتنوّع من أجل جودة القرار وسلامة التنفيذ وطي الهوة بين الآن والمستقبل المنتظر.

- التعبير حقّ، ولكنَّه ليس غاية؛ فالغاية المشاركة في تحمّل أعباء الوطن على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.

- جعل التعلُّم والتأهُّل والتدرُّب ضرورة لكسب المهارات، والخبرات والمعارف المتنوّعة الممكّنة من المنافسة والفوز بفرص العمل المتاحة.

- التطلّع للآخر من أجل صناعة مستقبل يتجدّد ويحدث نُقلة أعظم.

- حرّية التعليم وفقاً لمعايير الجّودة وحاجة سوق العمل والحاجة إلى التغيير.

- حريّة التنقل والتملّك دون استغلال.

. استيعاب الآخرين وتقبّلهم بمعطيات حق المواطنة التي لا يعلو شيء على علوّها بعلو الدين.

. حقّ المواطنة مساواة بين المواطنين ذكورًا وإناثًا، دون أيّة تفرقة، ولا انحياز لغير وحدة الوطن، وحرّية مواطنيه، وحُسن معيشتهم ورفعة شأنهم.

. تأسيس كلّ ما هو مشترك في الوطن بين النَّاس على قاعدة (نحن معًا) (نحن سويًّا).

. احترام الكبير والصّغير، مع تقدير واعتبار عاليين للمرأة والمعاقين دون أيِّ تكبّر وتجبّر بغير حقّ.

. قبول الاختلاف كونه قيمة حميدة يُمكّن من استيعاب وتقبّل الآخر الذي له حقّ التماثل والتطابق في دولة التوافق نُقلة.

. التطلُّع إلى الآخرين بما يفيد من أجل ما هو أكثر فائدة، مع وافر التقدير والاعتبار، حتَّى تُصبح السيادة للتوافق والانسجام بين النَّاس حلّاً مرضيًا.

. الإيمان بأنَّه مهما بلغنا إلى الأفضل سياسة، واقتصادًا، وعلمًا، وتقنيةً، وثقافةً، وأخلاقًا؛ فإنّ هناك ما هو أفضل منه، فنسعى ليه حتَّى بلوغه، وإن بلغناه نستطيع أن نرى من بعده أشياء أخرى هي أكثر أهميّة، وهكذا نعمل وتستمر مواكبة التطوّر رغبة بعد رغبة ونُقلة بعد نُقلة.

. الإيمان التّام بأنَّه لا مُطلق إلّا من عند الله تعالى، وما دونه لا يخرج عن كونه نسبيًّا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

. تقييم كلّ الشؤون المقرّة وفقًا للدستور والقانون والشريعة، وتقويم من يحيد عنها بغير حقّ بهف رعايته والعناية بشؤونه وأمن البلاد وسيادة شعبها.

. الحرّية في دولة التوافق المأمولة نُقلة وسيادة لا قيود فيها على حقّ التملّك والتنقل والإبداع والفكر والرّأي والتدبّر والتعبير.

. الشّعب هو صاحب السّيادة العليا في دولة التوافق نُقلة، وهو مصدر السّلطات التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة، ولا يكون الإعلام إعلامًا إن لم يكن بين يديه.

. المسؤوليَّة في دولة التوافق صلاحيَّات واختصاصات وفقًا للدستور والقانون.

. الديمقراطيَّة هي المستوعبة لألوان الطيف الوطني، وهي المستوعبة للاختلاف والتنوّع في الآراء، دون أيّ إقصاء، أو تغييب لأحدٍ من أبناء الشّعب، وبهذا فهي القيمة العليا لممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسؤوليَّات.

. الشفافيَّة هي قيمة النزاهة في اتخاذ الإجراءات المتعلّقة بترسيخ السيادة وأداء المهام وفقًا لمسؤوليَّة تامّة.

. السّلطة في دولة التوافق نُقلة تداوليَّة وتعدّديَّة.

. العدل هو القيمة الرّئيسة في أحكام القضاء الوطني.

. المساواة بين المواطنين في دولة التوافق نُقلة قانونيّة دون تمييز، ولا محاباة، ولا وساطة، ممّا يجعل حرّية الشعب وسيادته مصانة.

. الحقوق يكفلها القانون المستمدّ شرعيّته من الدستور؛ وذلك من خلال ممارسة الحريّة وحقّ التملّك والتعليم والرّعاية والعلاج وحقّ العمل والسكن والتأمين والتقاعد.

. الاحترام قيمة سامية تؤكّد سيادة المواطن مع فائق التقدير للكبير والصّغير وللرّجل والمرأة والمعاق.

. الوطن ملك للجميع فلا أحد وصيٌّ عليه دون آخر، وصون ترابه والدّفاع عنه واجب على الجميع، كلّ وفق قدرته واستطاعته والمكانة التي هو يشغلها بمسؤوليَّة.

. الأمن حقّ وطني فلا يجوز لأحدٍ تهديد أمن الآخر، حتى لا يكون أحد متغوّلًا على غيره وبأيّة علّة أو سبب.

. الشّرطة والجيش في دولة السيادة الوطنيَّة، هما المؤسّستان المسؤولتان دون غيرهما على حماية أمن الوطن والمواطن، وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

. العمل على التغيير لما هو أفضل والبدء مع الأفراد والجماعات من حيث هم، والعمل على دفعهم تجاه التغيير إلى ما يجب أن يكونوا عليه في وطنهم أو دولتهم سادة.

. العمل على تغيير المعلومات الخاطئة لدى المواطنين بمعلومات صائبة تمكنّهم من بلوغ الغايات المأمولة وطنيًّا.

وعليه: تصبح القيم الحميدة للشّعوب في دولة السيادة والتوافق نُقلة محرّرة كما هم متحرّرون؛ فقيمة التّسامح التي لم يكن لها مكانٌ في زمن التكيُّف مع الدكتاتوريّات تُصبح سائدة مقدّرة معتبرة بين الأنا والآخر أقارب وأباعد، بها تتآلف القلوب بعد فراق أو قطيعة أو جفاء، ومن هنا فالتسامح رحمة بين النّاس لا يكون إلّا بعد شدَّة تلمّ بمن تلمّ به من النَّاس.

ولذلك فقيمة التّسامح تؤدّي إلى إصلاح ذات البين بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، والمسؤول الديمقراطي في دولة التوافق لا بدّ أن يكدّ ويجدّ مع وافر الشفافيّة؛ لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤوليَّة الوطنيّة، ممّا يجعله مقدّرًا من قِبلهم بإقدامه على ما يحقّ الحقّ ويرسي العدل بكلّ سماحة ولين جانب.

وفي دولة التوافق كلّ النَّاس لا بدّ لهم وأن يتخلّصوا من الوشايات، والمكائد والأحقاد، التي زُرعت بذورها ونمت أيّام التكيف مع زمن الدكتاتوريَّات على حساب السيادة، وأن يتخلّصوا من الأحكام المسبقة التي كانت تُنقل إليهم وهي مملوءة بالدّسائس؛ ولذلك لن يكون في دولة التوافق

نُقلة تلك الثقافات فلا مظالم ولا تعميم للأحكام، ولا تكميم للأفواه، بل في دولة التوافق نُقلة التبيّن من سُنن الحياة سُنّة.

إذن: دولة التوافق لم تكن دولة طوباويَّة كما هو حال المدن التي كانت تسمى بالمدن الفاضلة، تلك المدن التي كانت تشترط أن يكون الحاكم فيلسوفًا، ومن بعدها ورثت الشعوب حكم المشايخ، والدراويش، والطّغاة، ولكن دولة التوافق نقلة وسيادة في الزّمن (الآن) الوطن فيها ملك للجميع فلا أنا لوحدي، ولا أنت لوحدك، بل الكلُّ معًا والكلُّ سويًّا، وطنٌ كل شيء فيه هو حقّ للجميع، ومن هنا يصبح النَّاس في دولتهم متوافقين فلا تنازل عن شيء هو حقّ لأيِّ مواطن، ولا احتكار لشيء هو من ثروة الوطن، ومن أجل استثمار ذلك فليتنافس المتنافسون.

ولأنَّ التوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو القيمة التي يجب أن تُفخّم وتعظّم بكل ما يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشعوب الذين كلّما توافقوا في أوطانهم كوّنوا الوحدة الوطنية وفتحت عيونهم على معطيات بلوغ النُّقلة، التي بها يتمكّنوا من ترسيخ إرادتهم، ويتمكّنوا من صناعة المستقبل الذي به تشبع الحاجات المتنوّعة والمتطوّرة عبر الزّمن.

مؤسَّسات النُقلةُ والسِّيادة:

النُّقلة الوطنيّة لا تكون إلَّا عن إرادة وسيادة وتوافق بين النَّاس؛ ولذا فدولة التوافق الوطني كونها كيانًا جغرافيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وتاريخيًّا

لا بدّ وأن يكون لها من المؤسّسات والهيئات الوطنيَّة ما يكفي لاحتضان جميع المواطنين، ومن هذه الهيئات والمؤسّسات:

. الهيئات القضائيَّة المستقلّة، وهي السّلطان الذي لا سُلطان عليه سوى الدستور المقرّ من الشّعب والمستمدّ من شريعة المجتمع المرسخة لهويَّته وسيادته.

. النيابة العامّة هيئة قضائية مستقلّة، يترأسها النَّائب العام الذي من مسؤوليَّاته التحقّيق في كلّ ما من شأنه أن يمسّ سيادة الدّولة وأمنها، ومصالح المواطنين والملكيّة العامّة.

. المحاماة مهنة شريفة بشرف ميثاق ممارسة المهنة قانونًا وأخلاقًا فهي ركن من أركان العدالة ويمارسها محامون متخصّصون.

. الصّحافة والإعلام أصوات الشّعب وعيونه السّاهرة، وأقلامه المعبّرة بكلّ حرّيَّة دستوريَّة.

. هيئة حفظ التراث الشّعبي والثَّقافي والحضاري للشّعب هيئة عامّة، تلتزم بصون السيادة الوطنيَّة وإحياء التّاريخ، الذي يحمل في طيَّاته الموروث الفكري والتراثي والحضاري للشّعب عبر الزّمن.

. هيئة الأوقاف ورعاية شؤون الوقف هيئة عامّة تلتزم برعاية شؤون الوقف، وتستثمره بما يعود بالمنافع العامّة الممكّنة من توريثه جيلاً بعد جيل هويّة وسيادة.

. المراقبة والمحاسبة ومكافحة الفساد وفقًا لمعايير الجودة وحُسن الأداء، سواء أكانت هيئةً أم جهازًا أم أيّ مسمى؛ فهي المسؤولة التزامًا بإظهار الدليل أمام كلّ مخالفة أو انحراف إداري، أو سلوكي يمسّ سيادة الدّولة وعدالتها وحسن إدارتها.

. الدّفاع الوطني واجب على الجميع تحت أيّة مظلة وطنيَّة مختارة ديمقراطيًّا، سواء أكان هيئة أم مجلس أم أيّ مكوّن من ذوي العلاقات الرّسميَّة والمسؤولة قانونًا.

وعليه:

فهيكلة دولة التوافق نُقلة وفقًا لمعطيات ومعايير وطنية أساس قوّة الوطن ووحدته وجمع شمل شعبه؛ ولذا فإعطاء الصلاحيَّات للوحدات الإدارية بهدف تقديم الخدمات وتيسيرها هي وحدها الممكّنة من كسر المركزيّة المميتة، والمحقّقة لدولة التوافق نُقلة، ومن ثمَّ فالمحافظات أو الأقاليم أو الولايات وما يتفرّع منها من بلديات وفروع أو شُعَبْ، بدون شكّ ستكون هي الأقرب إلى المواطن تسييرًا وتفاعلًا وخدمةً.

الزَّعامةُ الوطنيّة توافق وسيادة:

النُّقلةُ سيادة وتوافقًا لا تكون إلَّا لأجل هويّة اجتماعيَّة ووطنيَّة وأخلاقيَّة وإنسانيَّة، يبلغها من بلغ هذا الشأن بما هو عليه من شخصية مُتّعظة

بالحكمة وعِبر التّاريخ، ومتمكّنة من المعرفة والتجربة، ومستوعبة للآخرين بما هم عليه وبما يأملونه من أجل المستقبل نُقلة.

ولذا فالزّعامة لا توهب، ولكنّها تُنتزع انتزاعًا بما هو قمَّة ونُقلة؛ فأصحابها يَظهرون في الكلمة حُجّة، وفي القول حكمة، وفي الموقف ثباتًا ورشادًا، وفي الحركة تأنّي، وفي المواجهات ميزان عدل، وفي ذلك يذكّرني مطلب الفرنسيين من شارل ديجول: تولى قيادة فرنسا عقب الحرب العالميَّة الثانيَّة؛ فكان سؤاله الوحيد وكيف حال القضاء؟ فأجابوه: أنَّه بخير، ولم يصبه الدّمار الذي أصاب البلاد من جراء الحرب، فقال، إذن: يمكننا إعادة بناء فرنسا"[38].

وفي مقابل هذا القول، قال غوساف لوبون: "إنَّ الشيء الذي يهيمن على روح الجماهير ليس الحاجة إلى الحرّية وإنّما إلى العبودية؛ وذلك أنَّ ظمأها للطّاعة يجعلها تخضع غرائزيًا لمن يعلن بأنّه زعيمًا"[39]، ومع ذلك بقي الزّعيم الفرنسي شارل ديجول على قوله عندما قال: "إنَّ القبور مليئة برجال لا يمكن الاستغناء عنهم؛ فالزّعماء يرحلون ويتركون وراءهم انطباعًا بأنّه لا يمكن تعويضهم[40].

---

[38] الأهرام الرقمي، الأهرام اليومي، أحمد البري.

[39] غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم، هاشم صالح، دار الساقي، ط2، 1997م، ص 127.

[40] الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ، المصدر :الأهرام اليومي، بقلم عزّة إبراهيم.

وعليه: فالتَّاريخ لا يصنع الزّعماء، ولكن الزّعماء يصنعون التّاريخ؛ ذلك لأنّ الزّعماء هم من يحدثون فارقًا يُمكّن من تجاوز الأزمات وإحداث النُّقلة إلى ما هو مأمول دون تردّد من أجل السيادة.

فالزّعيم يتميّز بحنكته وسعة أفقه، وامتلاك زمام أمره وأمر من يرتبطون به علاقة، ويجيد حسن التدبّر في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ فيحسم موقفه وأمره بما يطمئن الأنفس ويمكّن من نيل التقدّير والاعتبار، وفي مثل هذا الشأن، قال كارل ماركس: "إنَّ الرّجال يصنعون تاريخهم، ولكنّهم لا يصنعونه في الظروف التي يختارونها بأنفسهم، بل بفعل أمور فرضت عليهم من تبعات[41]".

ومن ثمّ فالزّعيم هو من يتمكّن من التفكير وهو يفكّر فيما يفكّر فيه؛ فلا يقف عند حدود الفكرة، بل يتعدّاها إلى العلل التي جعلته يفكّر فيما هو يفكّر، ومع أنَّه الزّعيم الذي يفكّر في هموم قومه وما يفكّرون فيه، فإنَّه قادر على مواجهتهم فيما يفكّرون إن رآهم على غير غاية ولا نُقلة.

وهنا فالزّعامة سيادة، والسّيادة لا تكون إلّا بحجّة بها يُحقّ الحقّ نُقلة، والحُجّة التي بها يسود دولة التوافق هي: سيادة شرع الله، والدّستور الذي لا يصدر إلّا عن توافق إرادي للشّعب، فالدستور الذي به تصبح الدّولة زعيمة في عصرها هو الذي يتمّ إقراره من الشّعب نُقلة وسيادة؛ ولذا لا أحد يحلّ محلّ الشَّعب في إقراره للدّستور نُقلة.

[41] الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ.

ولذا فإقرار السّيادة وحده الضَّامن دستورًا للحقوق والواجبات والمسؤوليَّات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة، ومن ثمَّ فمن يُؤكل الأمر إليه إرادة دستوريّة، ويتولّى رئاسة الدّولة لا بدّ وأن يصبح قاسمًا مشتركًا لا ميل عنده ولا انحياز إلّا للحقّ؛ وذلك بغاية تحقيق النجاح في إنجاز المهام والمسؤوليَّات المناطة به في وقتها، فإنْ أنجز ذلك نُقلة؛ كان بين النَّاس زعيمًا.

وعليه: فالزّعامة سيادة لا تكون إلّا بحمْل المسؤوليَّة، وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، وخير مثال على ذلك مثال سيدنا يوسف عليه الصّلاة والسّلام الذي أقرّ بحمل المسؤوليَّة قبل أن يحملها، وقد التزم بحملها حقًّا؛ مصداقًا لقوله تعالى: {وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ}[42] أي: وَأَنَا بِهِ كفيل، أي: إنَّ يوسف عليه الصّلاة والسّلام كان متعهّدًا بإنقاذ البلاد والعباد من الحاجة وقد فعل ذلك نُقلة.

ولأنّ يوسف عليه الصّلاة والسّلام كان نبيًّا من أنبياء الله؛ فلا شكّ أنّه زعيم؛ وذلك بزعامة نبوءته، التي بها تمكّن من قلوب النَّاس في زمنه، وتمكّن من إدارة الشؤون الاقتصاديّة في بلاده؛ قال تعالى: {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}[43].

---

[42] يوسف 72.

[43] يوسف 55، 56.

إذن: الزّعامة نُقلة قادرة على تحقيق أفعال وأعمال التحدّي التي لا تكون إلّا بالحقّ وعلى الحقّ؛ ولذا فلا ينسب زعيم لنفسه حقًّا أُمر بأن يفعله، بل ينسبه للحقّ تعالى، ولهذا فالأنبياء جميعهم عليهم الصّلاة والسّلام يردّون كلّ شيء يحقّونه للحقّ، ومن هنا فجميعهم كانوا زعماء حقّ من خلال عملهم على إحقاقه تبشيرًا، ودعوةً، وتحريضًا، وإنذارًا، ووعظًا، وإرشادًا، وهدايةً.

أمّا القادة والرُّؤساء وغيرهم فينسبون كلّ شيء لشخوصهم وبرامجهم السياسية، ومن ثمّ فلا تجد الزّعامة فيهم مكانًا تستأنس إليه أو تستقر وتحلّ فيه نُقلة من أجل السيادة الوطنيَّة.

ولأنَّ الزَّعامة مهابة؛ فأصحابها مقدّرون ومعتبرون ومهابون، ولهذا فهم يُتّبعون ويطاعون طاعة للأمر الذي هو من عند الله تعالى، أو أنّه الأمر الذي من عند أنفسهم (من الشّعب)؛ وذلك عندما يكون (الأمر) نتاج عقد اجتماعي وصدر من كلِّ المعنيين به، أمّا الرّئاسة والقيادة التي لا هيبة فيها وإن شعر بالخوف من شعر أمام أصحابها أو استجبن؛ فأصحابها في حقيقة الأمر غير مهابين، وإن ظنوا أنَّ ما يبدو ظاهرًا لهم من البعض لا يعبّر إلّا عن تقديرهم، مع أنَّ حقيقة الأمر هي إظهار ما يمكن أن يُظهر أمامهم تجنّبًا وأخذ حيطة وحذرًا.

ولأنَّ الزّعامة سيادة وكفالة مُسبقة لحدوث الفعل المأمول نُقلة؛ فأمرها ليس هينًا؛ مصداقًا لقوله تعالى: {سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ}[44] أَي: سَلْ يَا مُحَمَّدُ هَؤُلَاءِ الْمُتَقَوِّلِينَ من البشر أَيُّهُمْ كَفِيلٌ بتحمّل هذا العبء المرسّخ للسيادة والكرامة؟

ولذا فالزّعيم في دولة التوافق الوطني هو من يؤمن أنَّ الإنسان هو السيد المستخلف في الأرض، وبهذا الأمر هو الزّعيم فيها، ومن حقّه أن يسود إنسانًا مقدّرًا على حُسن التقويم، ومن ثمَّ فعليه بالخُلق الحسن الذي يمكّنه من الزّعامة.

ولأنَّها الزَّعامة فهي لم تكن شدّة قبضة، ولا غِلظة، بل هي قوّة لين، وقوّة إرادة، وقوّة سماحة، وقوّة محبّة؛ حيث لا إكراه، والأمر عند أصحابها بين النّاس يدار بالتي هي أحسن: {وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[45]، {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[46].

ولهذا فإنَّ أقوى زعامة على الأرض المستخلف الإنسان فيها، هي زعامة الأنبياء والرُّسُل عليهم الصَّلاة والسَّلام، ولأنَّ الزّعامة صدارة أمر، وحُجّة، وموقف صلب بصلابة الحقّ فيه، فهي التي تبقى بعد انتهاء أصحابها، ومن ثمّ ينتهي الرُّسُل وتبقى الرّسالات الخالدة، وينتهي الزّعماء وتبقى زعاماتهم

---

[44] القلم 40.

[45] الإسراء 53.

[46] النحل 125.

خالدة؛ وذلك بخلود وسيادة ما التزموا به على الأرض محقّقًا من بعدهم: "إنّ القبور مليئة برجال لا يمكن الاستغناء عنهم؛ فالزّعماء يرحلون ويتركون وراءهم انطباعًا بأنَّه لا يمكن تعويضهم[47].

إذن: من قوّة الرِّسالة والنبأ، ومن قوّة الفعل والعمل المؤسّس على الحُجّة يستمدّ أصحاب الزّعامات زعاماتهم، ممّا يجعل زعاماتهم من بعدهم زعامات باقية.

وعليه:

فلا يمكن أنْ يكون الزّعيم زعيمًا إلّا بزعامة، أي: لا يسود سيد إلّا بسيادة، ولا سيادة لأحد على أحدٍ إلّا برسالة، أو نبأ، أو حُجّة مرضية ومشبعة لحاجات الزّعامة المتطوّرة التي تُحدث النُّقلة، ومن هنا، لا يمكن لأحدٍ أن يسود قومه أو شعبه أو العالم بغير موضوع زعامة.

ولذا في دولة التوافق الوطنيّ الزّعامة فيها سيادة الشعب بأسره، وهي الزّعامة التي لا تكون إلّا زعامة تعاقديَّة، وعن إرادة حرّة بين أفراد الشّعب وجماعاته، فيها الأمر كلّ الأمر بيد الشّعب؛ ممّا يجعل سيادة الشّعب وحدها هي الزّعامة والسّيادة، ويجعل الشّعب في دولة التوافق هو الزّعيم السيّد، ولا زعيم ولا سيّد غيره.

[47] الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ، المصدر :الأهرام اليومي، بقلم عزّة إبراهيم.

ومن هنا فالزّعامة في دولة التوافق الوطني (الدّولة الحلّ) هي التي تحمل في مضمونها ومحتواها وضوح رؤية، وتلك الرؤية في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تُمكّن من بلوغ الحلّ المأمول نُقلة.

والزّعامة المثلى في دولة التوافق الوطني هي الزّعامة التي تجسّد القدوة الحسنة، حسنة الحُجّة، وحسنة القولُ، وحسنة الفعل، وحسنة العمل، وحسنة السُّلوك، وحسنة المظهر؛ ولهذا لا زعامة إلّا بقوّة، ولا قوّة أعظم من قوّة الحقّ، ومن هنا، تأخذ الزّعامات مجموعة صور منها:

. زعامة رسالة ونبوءة: وهي زعامة اصطفاء ووهب وجعل، وهي لا تكون إلّا من الله تعالى، الذي اصطفاء ووهب وجعل من الأنبياء والرُّسل من جعل على النبوءة زّعامة مثلى.

. زعامة استخلافيَّة: كما هو حال زعامة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهم: أبوبكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفّان، وعلى ابن أبي طالب رضي الله عنهم جميعًا.

. زعامة إمامة مذهبية: كما هو حال زعامة الحنيفيّة، والمالكيّة، والحنبليّة، والشافعيّة والإباضيّة، التي تزعّمها كلّ من الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام الشافعي والإمام عبد الله بن إباض رضي الله عنهم، ومن بعدهم جاء الخلف كما جاء توليد الجديد من الجديد.

. زعامة علميّة.

. زعامة فنيّة وأدبيّة.

. زعامة اجتماعيّة.

. زعامة سياسيّة.

. زعامة القدوة الحسنة فكرًا وقولًا وعملًا وسلوكًا.

إذن: الزّعامة تتجدّد وتتولّد قدوة من قدوة حسنة، وتعدّ الزّعامة مقامًا متقدّمًا به يتمّ تبوأ المكانة بعد المكانة، وهي لا تكون إلّا عن مقدرة واستطاعة ومهارة عالية، وكذلك فهي لا تكون إلّا عن حُسن معرفة، وحُسن تصرّف، ودراية واعية وتامّة.

والزّعامة لا تكون في دولة التوافق الوطني إلّا على أساس المعرفة والدّراية التّامّة بالأمر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الذي له علاقة مباشرة بحاجات النّاس المتطوّرة والمتجدّدة وكيفية إشباعها.

ومن ثمَّ فالزّعامة لا تكون بالانتخابات، ولا بالتكليفات، ولا بانقلابات العسكريَّة، كما هو حال من تولوا رئاسة دول، أو تولوا قيادتها؛ فالنّاس دائمًا تقودهم الحُجّة التي تُجيب على تساؤلاتهم، وتُسهِم في إشباع حاجاتهم المتطوّرة، سواء أكانت حُجّة رسالة أو نبأ، أم أنَّها حُجّة فكرية، أم علميَّة، أم أخلاقيَّة، أم سياسيَّة، ومن هنا، يلتفّ النّاس حول من يتزّعم أمورهم، ولكن بعد أن يتعرّفوا على مقدرته وسداد رأيه، وعظمة رسالته أو حُجّته، وسلامة أسلوبه، ونقاء نفسه وصفاها، ومدى تطابق قوله مع عمله.

وعليه: فالزّعامة لا تُفرض فرضًا، بل يُقتدى بها اقتداءً، كما حدث مع الرَّئيس الأمريكي السَّادس عشر (إبرهام لنكولن) الذي كان له اثنان من المنافسين المشهورين على رئاسة أمريكا، فكان الفوز حليفه في الانتخابات الرّئاسية عام 1860، والتي من بعدها أصبح (إبرهام لنكولن) رمزًا وزعيمًا وطنيًّا وبخاصّة لولايات الجنوب التي ثارت من أجل استرداد السيادة الوطنيَّة وممارسة الحرّية المحرّمة على العبيد"[48].

ولذا فإنْ فرض من فرض نفسه رئيسًا أو قائدًا أو زعيمًا أو ملكًا، أو خليفةً أو إمامًا؛ فلن يكون أيّ منهم زعيم بما أنَّه قد فرض نفسه فرضًا؛ ذلك لأنَّ للزَّعامة الوطنية مقوّمات، وعلى رأسها: الرّسالة أو النبأ، أو الحجّة، أو الرؤية النّافعة، أو القدوة الحسنة، وفي مقابل ذلك كثير من الرّؤساء والقادة في العالم مع أنَّهم على قمم السُلم السُّلطاني، إلّا أنَّهم على غير قدوة حسنة؛ وبذلك هم يفتقدون معطيات نيل الزَّعامة المرسّخة للسيادة، والمدافعة عن الهويّة، والآخذة بإرادة النَّاس.

ولذا فمن أراد أن يُصبح زعيمًا؛ فعليه بالقدوة الحسنة التي تُجسّد الشّخصيَّة الوطنيَّة قيمًا وخُلقًا، مع مقدرته على إظهار روح العفو، والتسامح، والصفح والتصالح من أجل حياة حاضرة مطمئنة، ومستقبل مأمول يكون أكثر اطمئنانًا وجودةً.

---

[48] – ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الأربعاء 6 نوفمبر 2013 م، الموافق 2 محرم 1435 هـ قائمة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية.

والزّعامة لا عصبيَّة فيها؛ فهي تختلف عن الرّئاسة والقيادة اللتين قد تمتلآن بالعصبيَّة امتلاءً، ممّا يجعل الانحياز والتعصّب في البلاد قيمًا فاسدة لا تنتج للنَّاس إلّا المظالم والمفاسد والطغيان والفتنة، ومن ثمّ تفسد العلاقات الاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والأخلاقيَّة، وتتأخر البلاد عن مواكبة التقدّم والتطوّر إنسانيًّا، وتقنيًّا، ومعرفيًّا، وعلميًّا، وثقافيًّا، وحضاريًّا؛ ولذلك فللزّعامة صفات منها:

. صفة الاقتداء: قال تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}[49]، وقال تعالى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ}[50].

. صفة الأخلاق: قال تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}[51]، وقال تعالى: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}[52].

. صفة المشاورة: قال تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[53]، وقال تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[54].

---

[49] الأحزاب 21.

[50] الممتحنة 4.

[51] البقرة 44.

[52] الشورى 40.

[53] الشورى 38.

[54] آل عمران 159.

. صفة المحبّة: قال تعالى: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}[55]، وقال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[56].

. صفة الإرادة: قال تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[57]، وقال تعالى: {فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ}[58]، وقال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[59].

وهكذا تتعدّد صفات الزَّعامة بما تتركه من أثرٍ طيّبٍ على الأنفس، وبما يحفّز على المزيد من العمل النافع، والعمل المبدع والمنتج، من أجل إشباع الحاجات المتنوّعة.

ومن هنا فالزَّعامة تؤدّي بأصحابها إلى عرض ما لديهم من رّسالة، أو فكرة، أو حُجّة، أو رأي، أو رؤية؛ لتكون بين النّاس نُقلة.

أمّا الرِّئاسة والقيادة فإنْ لم يصرّح أصحابها بوجوب اتباع الغير لهم؛ فيبطّنونه إبطانًا، ومن ثمّ فالحقّ وإحقاقه يتمّ تزّعمه، أمَّا الباطل والظلم

---

[55] آل عمران 92.

[56] آل عمران 31.

[57] البقرة 256.

[58] الغاشية 21، 22.

[59] يونس 99.

فأصحابها يقودون النّاس قيادة قهريّة إكراهية؛ حيث لا قيمة للإنسان في قواميسهم السياسية والأخلاقيَّة.

وعليه:

فالزَّعامّة والسيادة في دولة التوافق لا بدّ وأن يكون أصحابها محقّين للحقّ، وإن لم يُحقّ الحقّ فيها تُصبح الفرقة والفتنة دليل الحكم سائدة؛ فتظهر الرّئاسات والقيادات المتعصّبة قبليًّا، أو طائفيًّا، أو حزبيًّا، أو أسريًّا، أو أيّ شكل من أشكال النظم الدكتاتوريَّة، التي لا ترى طاعة إلّا لمن هم على رأسها، وفي المقابل الزّعماء هم دائم لا يرون طاعة إلّا للحقِّ الذي يأملون أن يرونه سائدًا بين النّاس نُقلة وسيادة.

ومع أنَّ الزّعامة قيمة حميدة فإنَّها لا تورّث، والهوة بينها وبين الرّئاسة والقيادة تتّسع كونهما قابلتين للتوريث، ممّا يجعل ابن الشيخ شيخًا متعصّبًا، وابن الملك ملكًا منفردًا ومتحكّمًا، وابن القائد الظّالم قائدًا أكثر ظلمًا، وابن الدكتاتور دكتاتورًا، وهكذا يكون ابن الرّئيس سيء السُّمعة أكثر سوءً سُمعة.

ولذا فالزّعامة كونها قيمة حميدة لا تورّث، بل يقتدى بها اقتداءً، أمَّا ما دونها من رئاسات وقيادات فتورّث كلّما تهيئت الظُّروف لها توريث عصبيّة، وبتلك العصبيَّات تمتدّ من الأجداد إلى الآباء، ومن بعدهم إلى الأبناء الذين بدورهم سيهيئونها لأحفادهم نَقلةٌ بلا نُقلة.

ولسائل أن يسأل:

ومن يا ترى سيكون الزّعيم بمعطيات هذا العصر في دولة التوافق الوطني سيادة؟

أقول:

نلسون مانديلا.

وماذا تقصد بذلك؟

أقصد القدوة الحسنة.

فقال السَّائل: والله بهذه الإجابة وكأنّك استدعيت لي عقلي.

قلت نعم: العقل يستدعى دراية ومعرفة تمكن من استرداد السيادة لمن افتقدها بأيّ علّة.

الأمـنُ الوطني نُقلة سيادة:

الأمن نُقلة هو الذي تسود العدالة تحت مظلّته سيادة؛ وذلك بتحقق الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن والاجتماعي، والأمن القضائي؛ ولذا فإنْ لم يتحقّق العدل قيمة مقدّرة بين النَّاس يصبح مطلبًا لمن هُم في حاجة إليه، وإن لم يستجاب لمطالب النَّاس فالناس سيقبلون بالمواجهة التي تعيد لهم أمنهم الوطني نُقلة وسيادة.

ومن هنا فمن أجل أمن الوطن وصونه تؤسّس الأجهزة الأمنيَّة، وفي المقابل عندما يستولي على الوطن الدكتاتوريون فأوّل مهمّة يقدمون عليها هي

تحريف مهام وواجبات تلك الأجهزة من مهام وواجبات وطنيَّة ترسّخ السيادة، إلى مهام وواجبات رعاية النظام؛ ولذا فالفرق كبير بين أمن المواطنين وسيادتهم، وبين أمن رأس نظامه المتحكّم بالقوّة في مصائر البلاد والعباد.

ولأنَّ أمر الأمن الوطني تحت هذه السياسات يتبدّل وينحرف به كرهًا، فالأجهزة الأمنية فيه تصبح وكأنَّها الخاصّة بالحاكم ونظام حكمه، أو الحكومة المحكومة من قِبله، ومن ثمَّ يصبح من يَرضى عنه رأس النظّام وحكومته وأجهزته ينام هانئًا، ومن لا يرضى عنه سيكون ميدانًا واسعًا لممارسة النشاط الأمني، دون أن تجد الأخلاق والقيم والفضائل وحقوق الإنسان مكانًا لتحلَّ فيه.

وبما أنَّ الأجهزة الأمنيّة هي العاملة بكلّ نشاط من أجل أن تثبت للحاكم أنَّه وحده يساوي كلّ شيء، ولا أحد غيره يساوي أيّ شيء؛ فهي بدون شكّ ستكون أجهزة قامعة للحرّيَّة، وسيكون التكيف هو القيمة السَّائدة على حساب سيادة التوافق نُقلة.

ومن هنا فالأمن نُقلة وسيادة هو أمن تحقيق الحرّيات، التي لا يكون فيها أحد على حساب آخر، وهو الأمن المستمدّ من تلك الأخلاق المستمدّة من سُنن الحياة للأمم والشّعوب صانعة التّاريخ، ومن ثمّ لن يعد الأمن العسكري هو صاحب المكانة الوحيدة كما كان متربّعًا على عرشه تحت مظلّة الدكتاتوريين، ففي هذا العصر عصر إحداث النُّقلة وترسيخ السيادة الوطنيَّة لن يكون الأمن الدكتاتوري هو المفردة السّائدة، بل سيكون الأمن المترتّب على تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثّقافي؛ فالجيوش

والاستخبارات التي قلنا عنها في كتابنا: الديمقراطيّة في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد) الذي أصدرناه في العام 2001م "إنَّها لا تعرف إلّا المتوقّع؛ فستكون من غير شكّ هي المعرّضة لغير المتوقّع الذي سيفاجئها بنزيفٍ قد ينذر بعصر النّهاية في الوقت والمكان غير المتوقّعين"[60]، وهذا ما حصل بالتّمام فبعد أنْ كانت كلّ الأجهزة القامعة لحرّيّة المواطنين في بعض الدّول العربيّة بالذّات تعتقد بأنَّها الأقوى والأقدر على المواجهة، أثبتت أنَّها الأضعف بعد أنْ قرّرت الشّعوب بلوغ الحلّ، وقبلوا المواجهة ودفع الثّمن من أجل استرداد السّيادة، حتّى أسقطت تلك الأجهزة التي لا تميّز بين تحيّة العلم وتحيّة الحكومة.

وعليه: لا يمكن أن يتحقق الأمن وتترسّخ السّيادة ما لم يصبح أمن المواطن في دولة التوافق هو من أمن الوطن، بعد أن كان أمن الوطن من أمن قمّة السّلم السّلطاني؛ فالنَّاس الذين عانوا ويلات العذاب من تلك الأجهزة المكمّمة للأفواه، لا يرون أمنًا يتحقّق للوطن والمواطن بدون أن يتحقّق الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثّقافي، والأمن القضائي، ومن ثمّ يأتي الأمن المنظّم لعلاقات الأفراد والجماعات وعلاقات الشّعب بمؤسّسات الدّولة، وعلاقاته مع الآخرين في بقاع المعمورة.

ولكن إذا انعدم الأمن الوطني فلن تجد الثّقة مكانًا لتحلّ فيه، ومن ثمّ تسود العصبيَّة على حساب حقوق المواطنة وحقوق الإنسان بشكلٍ عام.

---

[60] عقيل حسين عقيل، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد) ، مالطا، منشورات دار الجأ، 2001، ص 136.

ومن هنا فالعدالة نُقلة هي التي لا مرجعيّة لها إلّا الدستور الذي يُقرّه الشّعب، ومن ثمَّ لا بدّ من كسر تلك القوانين وحتى الدّساتير التي كُتبت باسم الشّعب وهي لم تكن ولادة منه؛ ذلك لأنَّها ولادة بتلقيح غير شرعي (تلقيح الدكتاتوريات) المسيئة لممارسة الحريَّة.

ولذا فالحُكم العدل وفقًا لِما يجب هو قضاء لا يُمكّن منه إلّا عادل، ووفقًا لِما لا يجب قد بلغه من بلغه، فالحكم في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع به تنتظم وتصلح الأحوال والعلاقات السكّانيَّة، أو به تفسد، ومن ثمَّ فإن صلحت كان العمار والبناء والرّخاء علامات دالّة على وجوه النَّاس وأنفسهم التي تملؤها السكينة والطمأنينة نُقلة، وإن فسدت كان الشقاء والألم علامات دالة على وجوه النَّاس الذين يملئوهم القلق والشَّقاء، وفي كلتا الحالتين كلّ حُكمٍ زائل سواء أكان في مرضاة الله، أم أنَّه كان في غير مرضاته، ولكن الفرق الكبير أنَّ لكلٍّ حِسابه ثوابًا، أم عقابًا.

إذن: للحكم العدل وظيفة تؤدّى بمسؤوليَّة عندما تكون المسؤوليَّة مناطة من قِبل الذين يتعلّق أمر الحكم بهم دستورًا، ولا يؤدّى بها إن كان القاضي منصَّبًا لتنفيذ رؤية الحاكم الذي نصَّب نفسه كرهًا.

ومن هنا نقول: إنَّ الحُكم المرضي هو الحُكم العدل، الذي يسود بالحُجَّة التي تعيد الحقّ لأصحابه كلَّما ظُلموا؛ ولذلك فالحُكم إنْ فقد حُجَّته فقد شرعيّته، وإنْ فقد شرعيَّته وجب التغيير.

وعندما يكون الحُكم مَطلبًا من النَّاس لا خوف منه، ولكن عندما يكون مطلبًا من الذي يريد أن يحكم النَّاس؛ فالخوف والحذر يجب أن يكونا مع وافر الفطنة والانتباه، وإلّا سيحدث النّدم ويصبح الثّمن المدفوع غاليًا.

فالعدل كونه قيمة حميدة فهو المرتبط بالحُكم وهو القيمة التي بها يُفخّم ويُعظّم، أي: إنَّ الحُكم من غير عدل لا يكون إلّا مفسدة، ولأنَّ الحكم العدل مطلبًا شرعيًّا فَلِمَ لا يكون سائدًا بين النَّاس نُقلة وسيادة؟

وعليه: إذا نظرنا إلى البلدان المتقدّمة علمًا ومعرفةً وسياسةً واقتصادًا لا نراها إلَّا على النُّقلة؛ إذ لا احتكار للسّلطة، ولا للثروة، ولا للإدارة، والتداول فيها على السّلطة يكفله الدستور، وتوزيع الثروة وكيفيّة التصرّف يحميها القانون، وتولّي المناصب الإداريّة لا تقتصر على الأقارب وبطانة الظلِّ.

أمَّا في بلدان التخلّف فالأمر غير ذلك، الدستور فيها يُمكّن من الحكم، ثمّ يتمّ التخلّي عنه بالتعديل والتغيير والتحكُّم فيه بقوانين الطوارئ، والثروة في البلد اغتنام فرصة كما أنَّها تهرّب من الضّرائب، وما يمتلكه الحاكم لا يمكن أن يطمع غيره على امتلاكه، بل الحاكم لا يحقّ لأحدٍ أن يسأله، وإن حاول أحد أن يسأل أو يتساءل حتى عن حسن نيّة سيسأل: من أنت؟

هل أنت زوجة الحاكم؟

هل أنت أحد أبنائه؟

هل أنت أحد أفراد عشيرته أو قبيلته؟ ولذا فأنت من تكون حتى تسأل؟

ومن هنا، جاء السّؤال: من أنتم؟

وعليه: فإنَّ قيام دولة التوافق نُقلة عدالة يُمكّن الشّعب من استيعاب بعضه بعضًا، ثمّ يدفعهم وفقًا لقدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم وتخصصاتهم المتنوّعة تجاه تحقيق أهداف وإستراتيجيَّات وخطط مرسومة ومأمولة من قِبلهم رغبة وسيادة.

ولهذا فدولة التوافق نُقلة وسيادة لا بدّ لها وأن تحقّق لمواطنيها العدالة والمساواة القانونيَّة، وفيها تُصان الكرامة والشّرف والعِرض، وفي المقابل بدون التوافق نُقلة الوطن تسوده الفوضى، فتفسد الأخلاق، وتُثبط الهمم، وتتأخّر الدّولة علمًا وأمنًا، واقتصادًا وعدلًا، ثم تنكسر السيادة.

وهكذا الملكيَّة في دولة التوافق نُقلة وسيادة ينبغي أن تكون مُصانة، فالمواطن من حقّه التملّك والتصرّف فيما يمتلك شرعًا وقانونًا، والدّولة ذات السيادة من واجبها ومسؤوليّتها الالتزام بحماية الملكيَّة العامَّة والخاصّة.

وعليه: فإنَّ دولة التوافق نُقلة وسيادة هي دولة نماء واقتصاد متطوّر ومتنوّع من أجل معيشة سعيدة، وحياة صحيّة سليمة معافاة، وبيئة نظيفة خالية من الآفات، وغايتها رعاية المنتج والمستهلك، ورعاية القائمين بالخدمات العامّة والخاصّة، وفي دولة التوافق نُقلة الثروات الطبيعيَّة ملك عام

فلا يحقّ لأحدٍ استغلالها استغلالًا خاصًّا على حساب الغير؛ ولذا فاستثمار الملكيّة العامة يجب أن يكون بجهود مشتركة، ووفق خطط وإستراتيجيَّات مرسومة ومقرّة، ووفق أهداف قابلة التحقيق وغايات يمكن بلوغها؛ فاستثمار ثروات الوطن وموارده الطبيعيّة المتنوّعة مسؤوليّة من يقبل حمْل المسؤوليّة التوافقيّة التي يكلّف بها من يكلّف، ومن هنا ينبغي الالتزام برعاية الثروات الطبيعيَّة العامّة ورعاية حقوق الأجيال فيها.

وفي دولة التوافق نُقلة وسيادة العمل حقّ لكلّ مواطن قادر، والقضاء على الأميّة والبطالة واجب تكفله الدّولة وتلتزم به، وهكذا ينبغي أن يكون حقّ التقاعد مكفولًا، والتأمين الصّحي حقّ مكفول، والحماية ضدّ مخاطر العمل حقّ مكفول، وتوافر معطيات السّلامة في العمل حقّ مكفول، والإجازات حقّ مكفول تنظّمه القوانين المستمدّة من الدّستور الصّادر من الشّعب نُقلة وسيادة.

والتقاضي عادلة ينبغي أنْ يكون حقًّا مكفولًا؛ إذ لا وجود في دولة النُّقلة للمحاكم الاستثنائيّة التي تحكم على من تحكم بغير حقّ، كما كان الأمر في تلك السّنين والأعوام التي فيها تمكّن من تمكّن من القفز على سُدد الحكم فحكم بلا عدالة.

وهنا فدولة التوافق والسيادة هي المسؤولة عن رعاية القيم والفضائل، والأخلاق الكريمة، والآداب والفنون، والتراث الثقافي والحضاري للشّعب، كما أنّها المسؤولة عن رعاية التعليم وجودته، والرّعاية الصحيّة وجودتها، ورعاية

الأسرة بما يمكّن من احترام وتقدير واعتبار للقيم والأخلاق، كما أنَّ دولة التوافق سيادة هي المسؤولة عن رعاية مكوّنات المجتمع المدني وكافلة لحق التعبير مع حرّية تامّة للصّحافة والإعلام، والتأليف، والطّباعة والنشر، وكلّ ذلك وفق ما يضمنه الدّستور والقانون المستمدّ منه، مع احترام حقّ التظاهر المدني الذي يعدّ وسيلة من وسائل التعبير المكفولة، ممّا يستدعي منح المتظاهرين رُخصًا بعد معرفة المستهدف قانونًا.

ومن ثمّ يجب تقدير منظمات المجتمع المدني، وتقدير النقابات المؤسّسة على مواثيق شرف مهني وحرفي، التي آراؤها تُثري سيادة المواطن، وتُسهم في تطويره علمًا ومعرفةً وثقافةً وسياسةً واقتصادًا.

والحريّة في دولة التوافق الوطني مصانة، ولحياة المواطن حُرمة خاصّة، وللحرّية الفكرية مداها، ولحرية الرّأي مداه؛ ولذا فمن حقّ المواطن أن يُعبّر عن رأيه قولًا وكتابةً وبحثًا ونشرًا؛ فالعلوم والفنون والآداب تُعدّ معطيات رئيسة للنهوض نُقلة من أجل تحقيق الرُّقي والإبداع، ومن هنا وجب على الدّولة رعاية علمائها وأُدبائها ومبدعيها، ولا يجوز التصنّت على المواطنين وتقييد حرّياتهم المكفولة دستورًا وقانونًا، ولا اعتداء على أيّ مواطن بغير اعتداء منه؛ فالشّريعة والدّستور والقانون هي الحجّة وهي القوّة الفاصلة أمام القضاء العادل بين المواطنين سيادة.

ولأنَّ الحرّية على رأس القيم الأخلاقيَّة للإنسان أينما كان فلا شكّ أنَّها بالتمام هي على رأس القيم في دولة التوافق نُقلة؛ فالمواطن فيها ينبغي أن

يكون حرًّا في إقامته، وسفره وترحاله، فلا يحقّ لأحدٍ أن يؤخّره عن سفره، أو يمنعه من عودته لوطنه، أو يُقلق إقامته في منزله، أو يضايقه في حركته وسكونه، وبخاصّة عندما تكون حركته وسكونه عن مسؤوليَّة أخلاقيَّة وشرعيَّة وقانونيَّة.

إذن: كفالة دولة التوافق نُقلة هي كفالة التزام بتأديّة المسؤوليَّة المقنّنة والمنظّمة لشئون النَّاس، ولها من اللوائح والقوانين المستمدّة من الدّستور ما يكفي لتنظيم مجتمع الدّولة الذي اختار التوافق نُقلة من بعد تكيّف ساد لسنين تحت وطأة الضرورة والإكراه الذي ساد بالهراوات الموالية للحاكم على حساب الولاء للوطن وسيادة الشّعب.

ومن ثمّ صون الكرامة في دولة التوافق حقّا لكلّ مواطنٍ كما أنَّها حقّ لكلّ إنسان؛ فاحترام الآخرين وتقديرهم واعتبار كرامتهم هو ما يخلق مجتمع دولة التوافق سيادة؛ فالإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم، لا ينبغي أن يهان، أو يُذلّ، أو يقلل من شأنه، بل شخصيَّته واجبة الصّون شرعًا وإنسانيَّةً ودستورًا في دولة التوافق ذات السيادة

ولذا ينبغي أن يكون التعليم في دولة التوافق نُقلة مكفولًا للجميع، حتى لا تجد الأميَّة مكانًا لها بين المواطنين، ولأهمية التعليم في بناء الإنسان وبناء الوطن وترسيخ سيادته أو استردادها، ينبغي أنّ يكون خاضعًا لمعايير الجودة المقدّرة على المستوى الدّاخلي والخارجي، ولا ينبغي أن يقتصر التعليم على حاجة سوق العمل فقط، بل ينبغي أن يمتدّ إلى كلّ ما من شأنه أنْ

يُحدث النُقلة، ويُحدث التغيير إلى الأنفع والأجود والأهم، حتى تترسّخ السيادة الوطنيَّة التي تحقق رفعة المواطن أينما حلّ إقامةً أو تنقلًا[61].

[61] عقيل حسين عقيل، السياسة بين خلاف واختلاف، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة: 2013م، ص 91 – 320.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف الدكتور عقيل حسين: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (168) مؤلّفا منها: خمس موسوعات.

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميَّات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية، والتركية.

المؤلّفات

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعيَّة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 ـ إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

31. إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق. بيروت، 2010م.

32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

33. يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق. بيروت، 2010م.

34. داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق. بيروت، 2010م.

35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق. بيروت، 2010م.

37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

39. محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق. بيروت، 2010م.

40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطا، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

73 . ربيع النّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 ـ وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 ـ ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 ـ العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 ـ السياسة بين خلاف واختلاف، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 ـ الهويّة الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 ـ العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 ـ فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 ـ بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 ـ من معجزات الكون (خَلق ـ نشوء ـ ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

85 . مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

86 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

87 . آدم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

88 . إدريس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

89 . نوح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .

90 . هود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

91 . صالح من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

92 . لوط من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

95 . إسحاق من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

96 . يعقوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

97 . يوسف من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

98 . شعيب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

99 . أيوب من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

101 . يونس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

102 . موسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

103 . هارون من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

104 . إلياس من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

105 . اليسع من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

106 . داوود من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

107 . سليمان من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

108 . زكريا من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

109 . يحيى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

110 عيسى من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

111 . محمّد من وحي القرآن والسنّة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

113 . صُنع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

116 . من الفِكَر إلى الفِكْر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرّفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدّي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

122 ـ الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

123 ـ مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

124 ـ المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 ـ الممكن (متوقّع وغير متوقّع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

126 ـ مبادئ فكّ التأزّمات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

127 ـ الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 ـ تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

129 ـ العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

130 ـ غرس الثّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيَّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

131 ـ مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2018م.

132 ـ الخدمة الاجتماعيَّة (قواعد ومبادئ قيميّة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

133 – كيفيّة استطلاع الدراسات السَّابقة مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيَّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيَّة (مبادي واهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيَّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 - مبادئ الخدمة الاجتماعيَّة (تحدّي الصّعاب وإحداث النُّقلة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 ـ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

140 _ التطرُّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

144 _ القوَّة تفكّ التأزُّمات، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

145 _ إحداث النُّقلة تحدٍّ، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

146 _ نيل المأمول قمَّة، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

147 _ نحو النظريَّة خلقًا، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

148 _ نحو النظريَّة نشوء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظريَّة ارتقاء، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

150 – الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار القاضي، 2220.

152 – قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 – خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

154 – المنهج العلمي وإحداث النُّقلة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

155- دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

156- قواعد البحث العلمي وصنع المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

157- وسائل التأهب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

158- حلقات صناعة المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

159- أمحمَّدٌ أميٌّ، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

160- طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

161- الطريقة العلمية لتحليل مضمون القيم، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

162-كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، 2021م.

163- معجزات وبعضها من بعض، المصرية، القاهرة، 2021م.

164 . أيد السارقِ تقطع، المصرية، القاهرة: 2021م.

165 – العقل من اللاشيء إلى الشيء دراية.

166 – العقل من اللاشيء إلى الشيء دراية.

167 – أوهام الأنا (اللاهويَّة).

168 – استرداد السيادة.

المؤلّف في سطور

أ د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشّرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشّرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعيَّة.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامّا لقطاع الشؤون الاجتماعيَّة، ثمّ كلّف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام 2009م.

. صدر للمؤلّف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (168) مؤلّفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثيَّة:

1 . الخدمة الاجتماعيَّة والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: https://draqeel.com/